



مجلة القلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية



ردمك ISSN: 1858 - 9839

علمية دولية محكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن

في هذا العدد :

- قياس أثر الموارد الطبيعية على الفجوة الغذائية بالوطن العربي خلال الفترة (1990- 2020)
د. أبوبكر عبدالله سليمان الطيب
- التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم (دراسة حالة ولاية الخرطوم في الفترة من 2010-2020م)
د. عنايات النقر عبدالرحمن
- أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية (دراسة ميدانية خلال الفترة من 2021 - 2022)
د. الطيب المجتبي البلولة محمد - د. علي عباس علي عوض السيد - د. محمد أحمد سعيد البشير
- أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان في الفترة 2015 - 2021 م)
د. الدومة عبد الله عبدالرحمن جدو - د. شيما عبدالرحيم صالح محمد - د. رضوان النيل كندة كوة
- مفهوم الفقير بين ضعف الاجور وتكاليف المعيشة في السودان
د. موسى عيسى حارن أحمد
- The Mediating Role of Employee Job Satisfaction in the Relationship between Internal Marketing and Customer Satisfaction in Telecommunication Sector: A Case Study of Sudani Telecom Company (2011 - 2020)
Prof. Hasan Abbas Hasan- Mustafa Agab Seido Maragan Ali
- The Contribution of Insurance Sector in Sudan Economy (2007 -2019 AD).
Dr.Amani Elhaj Mohammed Ahmed Naser



العدد الثاني عشر - صفر 1444هـ - سبتمبر 2022م



فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for economic and
social studies

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2022

تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي

الخرطوم - السودان.

ردمك: 1858-9839

الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان
د. إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان
د. الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري- السودان
د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم الأزهري-السودان
د. أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة
د. أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
د. عصام السيد بريمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان
د. التاج مختار التاج مختار - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا-السودان
د. جلال الدين موسى محمد مور- جامعة الدلنج- السودان
د. عبد التواب عبد الله مهيب علي- اليمن
د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية- جامعة عبد الطليف الحمد (مروي
التكنولوجية) - السودان
د. محمد الخير فايت فضل المولى- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية
د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

هيئة التحرير

- المشرف العام
د. علي قاسم إسماعيل عثمان
رئيس جامعة الحضارة-اليمن
رئيس هيئة التحرير
أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد
رئيس التحرير
د.عوض أحمد حسين شبا
التدقيق اللغوي
أ.الفتاح يحيى محمد عبد القادر
الإشراف الإلكتروني
د. محمد المأمون
التصميم والإخراج الفني
أ. عادل محمد عبد القادر

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقَلْزَم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية مجلة علمية مُحْكَمَة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

قياس أثر الموارد الطبيعية على الفجوة الغذائية بالوطن العربي خلال الفترة (1990 - 2020).....(7-28)

د. أبوبكر عبدالله سليمان الطيب

التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم (دراسة حالة ولاية الخرطوم في الفترة من 2010-2020م)..(29-48)

د.عنايات النقر عبدالرحمن

أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية (دراسة ميدانية خلال

الفترة من 2021 - 2022).....(49-72)

د. الطيب المجتبى البلولة محمد-د. علي عباس علي عوض السيد-د. محمد أحمد سعيد البشير

أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك

التجارية العاملة بولاية غرب كردفان (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة بولاية

غرب كردفان في الفترة 2015 - 2021م).....(73-96)

د. الدومة عبد الله عبدالرحمن جدو- د. شيماء عبدالرحيم صالح محمد - د. رضوان النيل كندة كوة

مفهوم الفقر بين ضعف الاجور وتكاليف المعيشة في السودان.....(97-112)

د. موسى عيسى حارن أحمد

The Mediating Role of Employee Job Satisfaction in the Relationshipbetween Internal Marketing

and Customer Satisfaction inTelecommunication Sector: A Case Study of Sudani Telecom

Company)(2011 - 2020).....(113-134)

Prof. Hasan Abbas Hasan- Mustafa Agab Seido Maragan Ali

TheContributionof InsurancSectorinSudanEconomy (207-2019 AD).....(135-160)

Dr.Amani Elhaj Mohammed Ahmed Naser

كلمة التحرير



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد الثاني عشر من مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعة الحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي العدد الثاني عشر من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار إحدى عشر عدداً، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.
مع خالص الشكر للجميع؛؛؛

هيئة التحرير

قياس أثر الموارد الطبيعية على الفجوة الغذائية بالوطن العربي خلال الفترة (1990 - 2020)

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

د. أبوبكر عبد الله سليمان الطيب

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (1990 – 2020)، برزت قضية الأمن الغذائي، بعد الأزمة الغذائية 2007- 2008 والتي كان لها أثر قوي على الدول العربية. وظهر هذا الأثر في زيادة الفجوة الغذائية بشكل متصاعد، خاصة وأن هذه الفجوة تتضمن سلع غذائية رئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. ويعزى ذلك لتدني الإنتاج الزراعي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مساهمة هجرة القوة العاملة من الريف إلى المدن في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نظراً لتركها دون استغلال، قلة الأراضي المزروعة بسبب محدودية الموارد المائية المتاحة والاعتبارات التقنية والاقتصادية، وارتفاع أسعار الفائدة للتمويل المقدم للزراعة هذا أدى بدوره لإحجام المزارعين للقروض والتمويل، توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك اثر سلبي لكل من القوى العاملة والقروض على الفجوة الغذائية، بينما كان هناك اثر ايجابي نسبة الاراضي المزروعة على الفجوة الغذائية، نهج الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء والاستنباط لتحليل المعلومات الأولية والثانوية وتم استخدام نموذج الانحدار لتوضيح العلاقة بين (الموارد الاقتصادية على الفجوة الغذائية).
الكلمات المفتاحية: الأزمة الغذائية، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، التمويل الزراعي.

Measuring the impact of natural resources on the food gap in the Arab world During the period (1990- 2020)

Abubakr Abdalla Suliman Eltayeb

Abstract:

This study aims to analyze the food gap in the Arab world during the period (1990 - 2020), the issue of food security emerged, after the food crisis of 2007 - 2008, which had a strong impact on the Arab countries. This effect was shown in an increasing the food gap, since this gap includes major food commodities that cannot be dispensed with. This is due to the low agricultural production. The most important findings of the study are the contribution of the migration of the labor force from the rural to the Cities in causing damage to agricultural lands due to leaving it unexploited, the lack of cultivated lands due to the limited available water resources and technical and economic considerations, and the high interest rates for financing provided to agriculture. The results of the study concluded that there is a negative impact of both the labor force and loans on the food gap, while there was a positive effect on the percentage of cultivated land on the food gap. The study approach is the descriptive statistical method based on induction and deduction to analyze the primary and secondary information. The regression model was used to clarify the relationship between (Economic Resources on the Food Gap).

Keywords: Food Crisis, Food Security, Food gap, Agricultural Financing.

المقدمة:

يمثل القطاع الزراعي الشريان الرئيسي المغذي للاقتصاد بل ويعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع القائد Leading Sector وذلك لأهمية الزراعة في حياة الإنسان. فهي عنصر للبقاء لأهميتها في توزيع الدخل لإتاحة الفرص لكثير من المشتغلين بها حيث تمثل مصدر رزقهم وغذائهم. والزراعة تضمن تشغيل العمالة، وتعمير الريف، ووقف الهجرة للمدن والتقليل من اكتظاظها، واستدامة السلام والحفاظ على الموروث الثقافي والاجتماعي. بالإضافة الي ان الزراعة توطن التكنولوجيا، وتوفر المواد والمدخلات الاساسية للصناعات التحويلية، ومن ذلك أن القطاع الزراعي هو مناط الامن القومي بصفة عامة، والامن الغذائي على وجه الخصوص، ومن جهة أخرى فإن الزراعة هي مصدر إيراد للدولة بما توفره من نقد أجنبي يساهم في توازن الميزان التجاري، وعلى هذا الأساس تسعى كافة الدول في اتجاه تأمين غذائها من خلال الاهتمام بالزراعة بشقيها النباتي والحيواني. فان استراتيجيات الأمن الغذائي لها أهميتها في تكوين مخزون غذائي قوامه الحبوب

الأساسية في غذاء الإنسان، وهنا تمكن أهمية صوامع الغلال في هذا الإطار باعتبار أهميتها في حفظ المحاصيل. ولا شك أن تكوين مخزون استراتيجي يتطلب تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية من خلال التوفير اللازم لهذا الغرض والذي يوجه للتنمية الزراعية والاهتمام بالريف الوطن الرسمي للزراعة. وأصبحت مشكلة الغذاء والتي تمثل الحبوب أهم مكوناتها من أكبر المشاكل التي تواجه البلاد وقد بدأ تلمسها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ويتلخص القصور في العجز المستمر في إنتاج الحبوب الغذائية وأصبح الانتاج لم يلبي متطلبات السكان الذين يتزايد اعدادهم وتتزايد احتياجاتهم كماً ونوعاً، الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن بين الطلب والعرض من السلع الغذائية. وتبعاً لذلك تستورد البلاد احتياجاتها من المواد الغذائية على حساب مشاريعها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وحصيلة مدخراتها من العملات الصعبة مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

مشكلة البحث:

لا تزال مجموعة الحبوب الغذائية تشكل حيزاً كبيراً في السياسة الزراعية في الوطن العربي، وذلك لأنها تعتبر من أهم المحاصيل الغذائية والاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، إذ يتم الاعتماد عليها لإشباع احتياجات الطلب المتزايد، فقد أصبحت السياسة الداخلية تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، ويمتلك الوطن العربي أراضي صالحة للزراعة ولكن رغم ذلك يعاني من عدم الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، ويرجع ذلك لنمو الطلب المتزايد وقلة العرض نتيجة لغياب الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى التي تهدف لتأمين الغذاء بالوطن العربي، وضعف التمويل في استغلال الأراضي الزراعية، وكذلك ضعف استخدام التقانة الحديثة، وغياب التكامل الزراعي العربي فضلاً عن محدودية دور المنظمات العاملة في الارتقاء بالاستثمار الزراعي بالوطن العربي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

بيان المفاهيم الخاصة بالفجوة الغذائية والخطط والاستراتيجيات.

إعطاء ملامح عن الإمكانيات الزراعية العربية.

قياس وتحليل الفجوة الغذائية بالوطن العربي مع بيان أسبابها وآثارها.

إلقاء الضوء على الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

فروض الدراسة:

H1: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين القوة العاملة الزراعية والفجوة الغذائية.

H1: توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الاراضي المزروعة والفجوة الغذائية.

H1: توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين ضيق المساحة الزراعية القروض والفجوة الغذائية.

H1: تشير إلىالفرض البديل، اختيار مستوى الدلالة الاحصائية 0.01 والمقصود بذلك اتخاذ القرار

رفض: الاحتمال > مستوى الدلالة (لرفضيات البديلة- الموجهة يتخذ الباحث فيه قرار بوجود فروق أو علاقة

بين متغيرين مع تحديد اتجاه الفروق او نوع العلاقة) (موجبة- سالبة)

أهمية الدراسة:

أهمية الغذاء للإنسان والحيوان وعلى هذا الأساس تسخر الإمكانات وتفجر الطاقات بهدف بلوغ الغايات من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات المستهدفة للارتقاء بإنتاج الحبوب الغذائية. ولا شك أن تحقيق الأمن الغذائي هو هدف يستوجب الاهتمام بتنشيط قطاع الصادرات بهدف توفير النقد الأجنبي بقصد توفير النقد الأجنبي الذي يساعد في الارتقاء بالإنتاج من خلال الاستفادة من التقانات الحديثة بما يسهم أخيراً في زيادة معدلات الدخل القومي.

إن أهمية البحث تكمن في معرفة الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات بدراسة الطلب إذ يقوم على أساس التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية وتحليل احتياجات السوق وتقدير الانتاج والاستهلاك المتوقع، والتأكد من كفاية حجم الطلب على السلع المراد انتاجها، وتوجيه الطاقات والواردات الانتاجية المتاحة لتحقيق أقصى إشباع ممكن للاحتياجات الاستهلاكية، ونتيجة لتجاهل أهمية التنبؤ لكل سلعة وجدت العديد من المشروعات كثير من المشاكل مما يدل على عدم قيام المشروعات بالتنبؤ بالطلب واستخدامه كأداة استرشادية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية الإنتاجية والتسويقية، ولهذه الاعتبارات مجتمعة فإن أهمية التحليل الكمي للطلب والعرض تعتبر من اهم الموضوعات الجديدة بالدراسة والاهتمام خاصة وأن معظم الدراسات التي تمت في هذا الموضوع لم تتناول أساليب نموذج الاتجاه العام والتنبؤ.

منهج الدراسة:

تنحو الدراسة إلى انتهاز الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء والاستنباط لتحليل المعلومات الأولية والثانوية، واستخدام نموذج الاتجاه العام لمعرفة اتجاه الفجوة من الحبوب الغذائية.

مصادر معلومات الدراسة:

اعتمدت الدراسة لجمع المعلومات على مصادر أولية التي تتمثل في المقابلات لاستطلاع الآراء، والمصادر الثانوية والتي تتمثل في التقارير الدورية والبيانات المنشورة والصادرة من وزارة الزراعة والغابات، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والهيئة العامة للاستثمار والائتماء الزراعي، والجهات ذات الصلة.

هيكل الدراسة:

سوف تقسم الدراسة إلى مقدمة وفق الآتي:

المقدمة: يشمل تمهيد، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وفرض الدراسة، وأهمية الدراسة، ومنهج الدراسة، حدود الدراسة، ومصادر معلومات الدراسة.

الاطار النظري: يتناول هذا الفصل ماهية الأمن الغذائي والتخطيط الاستراتيجي، من خلال (تعريف الأمن الغذائي. بينما الفصل الثاني: خصص الإنتاج الزراعي العربي والطلب عليه ومساهمته في تعميق أزمة الغذاء في العالم العربي، كما تم تحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الاستراتيجيات والخطط منذ العام 1990م وحتى عام 2020م.

الدراسات السابقة:

تتمثل الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع فيما يلي:

مقدم عبرات: التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، عالجت مشكلة البحث

الظروف الدولية التي تحدد مستقبل التجارة العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وموقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من ذلك، والإمكانيات المتاحة على مستوى المنطقة العربية، وعلى مستوى خريطة التجارة العالمية والتحديات التي يواجهها هذا التكامل. وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب محاولات التكامل الاقتصادي كانت ثنائية أو التي شهدتها المنطقة العربية سواء إقليمية أو جماعية لم تثمر بنتائج إيجابية، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية وسياسية⁽¹⁾.

محمد الفاتح الفكي محمد احمد:

تتناول هذه الدراسة مشكلة الغذاء في السودان علي الرغم من انه يمتلك من الموارد والإمكانات التي تمكنه من أن يصبح سلة غذاء العالم بعد أن أصبحت قضية الغذاء تطرح في زمننا هذا من منطلقات متباينة، والسودان رغم امكانياته أصبح سلة توضع عليها المعونات والإغاثات وواضح استيراد الغذاء احد السمات البارزة للاقتصاد السوداني. و افترضت الدراسة أنه علي الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها السودان إلا أنه لم يحقق الأمن الغذائي ناهيك عن المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي علي المستوى الإقليمي والعالم والذي رشحه ان يكون سلة غذاء العالم. و ترجع أسباب فشل حق الانتفاع إلي تدخل الكثير من العوامل أهمها سوء توزيع الغذاء وعدم توفر البنيات الأساسية والسياسات الحكومية في مجال الغذاء وعدم وضوح السياسات الزراعية المرتبطة بإنتاج الغذاء وعدم اهتمام السياسات الحكومية بدعم صغار المزارعين والأسر الفقيرة في ظل النمو السكاني المتسارع، امكانية تحقيق التكامل في ظل النظام العالمي الجديد ومدى الاستفادة من التكتلات العربية والأفريقية والاسلامية والعالمية، امكانية السياسات والاستراتيجيات التي تم وضعها في تحقيق الأمن الغذائي في السودان هل يمكنها استنهاض ورفع كفاءة الإمكانيات والموارد التي يتمتع بها السودان⁽²⁾.

ناصر عبيد ناصر:

واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره ، تناول المقال كل من مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن التوازن بين عدد السكان المتاح من المنتجات الغذائية بشكل مؤشرا هاما لتشخيص أزمة الغذاء العربية⁽³⁾.

إبراهيم أحمد سعيد:

حددت مشكلة الدراسة من خلال وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتوافر تربيونات الدولارات مستثمرة في خارج الوطن العربي أو في البنوك الأجنبية، ومع استيراد ملايين الأطنان من المواد الغذائية سنويا بمليارات الدولارات، ومع أن الأمن الغذائي العربي يعد مقوما مهما من مقومات الأمن القومي العربي، ومع وجود 12% من العرب يقطنون في الأرياف ونحو 12% من قوة العمل العربية تعمل في الزراعة إلا أنه يوجد عزوف عن الاستثمارات في القطاع الزراعي⁽⁴⁾.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلته الأساسية وتحليل أسباب مشكلة الأمن الغذائي وتحديد دور الاستثمارات في تفعيل القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك وضع تصور مناسب للمساهمة في تقليل الفجوة الغذائية والاقتراب من حالة الأمن الغذائي، وقد استخدمت الدراسة منهج النظم الذي يساعد في تحديد المدخلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمشكلات الأمن الغذائي و التفاعلات التي تحدث بين هذه المدخلات ومعرفة المخرجات المتوقعة والتي تسهم في حل تلك المشكلات. كما

تم استخدام المنهج الكمي ومنهج الادارة المتكاملة الذي استخدم بشكل خاص في الموارد المائية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن أزمة الغذاء عالمية الانتشار، وقد تفاقمت بتحول الأزمة العالمية إلى أزمة اقتصادية بدأت نتائجها الاجتماعية تظهر في كثير من الدول وزادت من جيوش الجوع إلى أكثر من مليار نسمة. بعض أسباب أزمة الغذاء طبيعية ومختلطة كالجفاف وتكراره، ولكن معظم الأسباب بشرية بالدرجة الأولى ويمكن التحكم بها كتدني الاستثمارات وضعف التنمية الريفية وسيطرة الفقر والمضاربة في السلع الغذائية وارتفاع اسعار الطاقة فضلا عن سوء الادارة. تحقق الأمن الغذائي من بعض المنتجات كالأسمك والخضار والفواكه وهذا يشكل حاف از مهما للأمال المعقودة على القطاع الزراعي في زيادة الإنتاج. وجود علاقة جدلية في المياه والعجز في الأمن الغذائي أو الفجوة الغذائية. ومن أهم الاقتراحات التي قدمتها الدراسة العمل على ايجاد استراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة وتنفيذ مخزون قومي استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية. وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الزراعية المشتركة بينه وبين الدولة من جهة والمزارعين من جهة ثانية، وذلك من خلال الاستخدام التكاملي للموارد البيئية والبشرية المتاحة في الأرياف. بما يضمن تحقيق الربح الاقتصادي المناسب للمستثمرين في مجالات إنتاجية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يحافظ على الأموال العربية داخل المنطقة العربية فيحميها من التآكل الذي تتعرض له من خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية. توجيه الاهتمام بالمشاريع الزراعية التكاملية ذات الميزات الاستراتيجية والمؤثرة في الأمن الغذائي العربي كإنتاج الحبوب والسكر والزيوت، أي التوجه نحو المشاريع ذات الإنتاج الكبير.

عماد حسن النجفي و ليث لؤي غازي:

تكمن مشكلة الدراسة بعدم قدرة القطاع الزراعي في الدول العربية علي تأمين احتياجات المجتمع من المتطلبات الغذائية ومن ثم انخفاض نسبة انخفاض وتذبذب نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المجاميع السلعية وزيادة حجم الفجوة الغذائية. وقد توصلت إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن التزايد السكاني في كمية الاستهلاك من القمح في دول العينة لم يأتي من التزايد في الإنتاج فحسب إنما اسهمت الواردات من القمح بجزء منه خلال فترة الدراسة، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها اتباع سياسات زراعية ناجحة ومشجعة للمستثمرين والمنتجين الزراعيين في البلدان العربية ك سواء انوا يعملون في القطاع الزراعي أو المختلط، وذلك عن طريق توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وتقنيات حديثة وبأسعار مناسبة، إنشاء مشاريع خزن المواد الغذائية الاستراتيجية على المستوى القومي الإقليمي إذ أن ذلك يمكن اقطار اقليم معين بالاحتفاظ بعرض غذائي مناسب ال سيما في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية، التوسع في المساحات المزروعة من محصول القمح وذلك لعدم قدرة الإنتاج المحلي من المحصول المذكور مواكبة الطلب المتزايد عليه كونه سلعة رئيسة فصال عن ذلك أهميته على المستوى العربي⁽⁵⁾.

عائشة بوشلجة:

عالجت مشكلة البحث الإمكانات المتاحة للاستثمار الزراعي في الدول العربية كمنفذ لتوفير الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي العربي، والسبل الممكنة لذلك. وقد توصلت الدراسة إلى أن حالة العجز الغذائي التي تعيشها الدول العربية تعود بالدرجة الأولى إلى حالة التجزئة وغياب التكامل بينها في استثمار الموارد

الزراعية المتوفرة في المنطقة، كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال متدنية وبعيدة عن المستوى المطلوب⁽⁶⁾.

حركاتي فاتح:

واقترح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث جاءت الإشكالية كما يلي: كيف يمكن للدول العربية أن تحقق الأمن الغذائي في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينها، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة⁽⁷⁾.

مفهوم الأمن الغذائي:

مفهوم الأمن الغذائي يعني توفير وسائل وإمكانية حصول كل الأفراد على غذاء كافي يحقق رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشطة وصحية، مفهوم الأمن الغذائي يتضمن ثلاثة معايير هي: مدى إتاحة الغذاء - العرض الكافي (Availability) وإمكانية الحصول عليه (Accessibility)، والكفاية (Adequacy) والتي تتضمن كفاية وسلامة الغذاء⁽⁸⁾.

أثيرت حول هذا التعريف بعض المآخذ وتتمثل في الآتي⁽⁹⁾.

- الطابع الفكري لهذا التعريف.
- نسبة مفهوم الاكتفاء الذاتي.
- إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

فمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل يعتبر مفهوماً عاماً وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، ويتعلق التحفظ الثاني بنسبة مفهوم الاكتفاء الذاتي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط، أو الحد الأعلى، فلا بد من ربطه بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات موضع الدراسة، والتحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل يعتبر هدفاً قومياً إلا أن تحقيقه مرتبط بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، والتحفظ الرابع متعلق بهدى العقلانية في القرار الاقتصادي الثقافي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة مرتبط بالعوامل المناخية مما يجعل الاعتماد عليه بصورة مطلقة قرار اقتصادي غير رشيد، كما إنه في ظل العولمة الاقتصادية وما صاحبها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين الإنتاج المحلي والإنتاج الخارجي، وأيضاً اعتباره يتعلق بارتفاع مستوى المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محلياً. ورغم هذه التحفظات يعتبر مفهوم الاكتفاء الذاتي أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خياراً استراتيجياً يجب على الدول عدم التنازل عنه مهما كانت التكاليف وهناك أمثلة مماثلة في التضحية والبديل الاقتصادي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في المملكة العربية السعودية.

مسألة الأمن الغذائي مسألة جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية وتزايد السكان المطرد ويتطلب تنمية زراعية متطورة، والأمن الغذائي مرتبط بالاكتفاء الذاتي وهو قدرة المجتمع

على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الإمكانيات الذاتية المحلية في إنتاج كل الاحتياجات الغذائية . ويمكن التفريق بين مستويين للأمن الغذائي، مطلق ونسبي فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا معادل للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي، أما الأمن الغذائي النسبي يعني قدرة الدولة على توفير السلع أو المواد الغذائية كلياً أو جزئياً، أو قدرة قطر ما على توفير احتياجات مجتمعه من السلع الغذائية كلياً أو جزئياً وضمن توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. إذاً فإن مفهوم الأمن مفهوم نسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ولكن يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات يتميز بإنتاجها القطر بميزة نسبية عن الأقطار الأخرى وبالتالي المفهوم النسبي للأمن يعني تأمين الغذاء عن طريق التعاون مع الآخرين .

ومفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يقوم على ثلاثة مرتكزات⁽¹⁰⁾
تحقيق السلع الغذائية.

توافر السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .
أن تكون أسعار السلع في متناول الجميع .

ويتسع مفهوم الأمن الغذائي ليتعدى ضرورة الحصول على الغذاء ومدى القدرة على تحقيق ذلك ليشمل جميع العوامل التي تعمل على توفير الغذاء وتأمين الاحتياجات الأخرى عن طريق تجمعات قظرية أو إقليمية ومن ضمن هذه العوامل إنتاج الغذاء وتوليد الدخل والقدرة على تأمين التحويلات الخارجية لشراء الغذاء وبعضها تميز بالشمولية الواسعة باعتبار إمكانية البلد على مواجهة حاجات المواطنين الغذائية خاصة في الأوقات الحرجة الناتجة عن نقص مفاجئ في الإنتاج لأسباب غير مرتقبة مثل الحظر الاقتصادي وبالتالي التوقف عن التصدير أو المقاطعة الاقتصادية أو التدهور في المقدرة الشرائية بسبب التقلص في الدخل القومي ، وارتفاع أسعار السلع بشكل مفاجئ وسريع وحاد⁽¹¹⁾ .

يعتمد مفهوم الأمن على توفير الغذاء وتمكين المواطنين وخاصة المستضعفين من الحصول عليه. فمن مفاهيمه التي روجتها المنظمات الدولية يركز على ثلاثة أهداف وهي ضمان إنتاج إمدادات كافية من الأغذية وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في تدفق تلك الإمدادات وحصول جميع المحتاجين عليها). وتبعاً لهذا المفهوم فإن حصول المحتاجين على الإمدادات الغذائية لا يشترط أن يتم عن طريق الإنتاج المحلي وإنما أيضاً عن طريق الاستيراد⁽¹²⁾ . وارتكزت المبادئ الأساسية للأمن الغذائي كما عالجها مؤتمر الأغذية العالمية عام 1974 على زيادة الإنتاج الزراعي أو إنشاء مخزونات احتياطية وهكذا تم تحديد مفهوم الأمن الغذائي بالتوافر المادي للأغذية أما مفهوم منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي هو أن يكون لجميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الأغذية الأساسية التي يحتاجونها فإن الأمن الغذائي يعرف بعبارة أوسع وأشمل من مجرد توافر الاكتفاء الذاتي من الأغذية⁽¹³⁾ .

أما المفهوم الذي تبنته المنظمة الدولية الذي يؤكد على أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب إنتاج العالم لكمية ونوعية من الغذاء تكفي لسد احتياجات العالم والعمل على ضمان توزيع الغذاء المنتج على دول العالم وأقاليمه بشكل يلبي حاجات المستهلك وتأمين مخزون احتياطي عالمي يكفي لسد العجز الناتج عن الكوارث

الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في الغذاء المنتج في بعض الأوقات، هذا التعريف أهمل العوائق والمشاكل التي تعترض الانسياب المنطقي للسلع الغذائية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة أو من دول الفائض الغذائي إلى دول العجز الغذائي⁽¹⁴⁾. وتعبئة الموارد من أجل تعزيز الإنتاجية لقطاع الزراعة وزيادة القدرة الإنتاجية تمثل أهمية جوهرية للأمن الغذائي في البلدان النامية.

مفهوم الفجوة الغذائية:

الفجوة الغذائية هي تعبير عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتوضح مدى حجم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محلياً. وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء. لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج⁽¹⁵⁾ (عبدالغفور إبراهيم أحمد ، 2016) ولعل هذا المفهوم يقودنا إلى التعرف على مفهومين للفجوة الغذائية أولهما الفجوة الغذائية الفعلية وثانيهما الفجوة الغذائية المعيارية ويتم قياس الأولى على المستوى المحلي بالفرق بين الاحتياجات الغذائية أو الاستهلاك الفعلي للغذاء وحجم الإنتاج الفعلي للغذاء ومن هنا يمكن القول أن الفجوة الغذائية توضح لنا عجز الإنتاج المحلي من الغذاء في تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية وإذا بحثنا عن إمكانية سد تلك الفجوة فنجد أنه عملياً يتم عن طريق الواردات والمعونات الغذائية وتقاس الفجوة الغذائية الفعلية بالمتطابقة التالية:

الاستهلاك الفعلي للغذاء - الإنتاج المحلي من الغذاء = الواردات الغذائية + المعونات الغذائية
نجد بعض الدول لديها فجوة غذائية ولكنها تغطي الفجوة الغذائية لديها من صادراتها ومواردها الذاتية مثل اليابان، ولذلك عندما يتم حساب الفجوة كالتالي:

فجوة الأمن الغذائي = الفجوة الحقيقية - الجزء المغطى بالموارد الذاتية - حجم الواردات والمعونات الغذائية مقابل الصادرات - نسبة الصادرات إلى قيمة الواردات⁽¹⁶⁾.

وإذا اردنا ان نعبر بشيء من الدقة لمشكلة الأمن الغذائي وتدارك انعكاساتها السالبة فلا بد من دراسة الفجوة الغذائية الحقيقية وتسمي المعيارية وهي تعبير عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة، ونظراً لأن حاجة الفرد الحقيقية تتغير من مرحلة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر، فإنه يمكننا اخذ المعايير المتفق عليها في بعض المؤسسات الدولية مثل (الفاو ومنظمة الصحة العالمية). إذا نظرنا بمثل هذه الضوابط والشروط الموضوعية فإننا نجد إمكانية تسمية الفجوة المحسوبة على أساسها الفجوة الحقيقية أو الموضوعية. وعلى هذا الأساس فإن ذلك سيمثل في الضرورة النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين. إن الحاجة الغذائية الحقيقية للتغذية للسكان يمكن حسابها على ثلاث أسس سواء للبلدان الفقيرة أو الغنية وهذه الأسس:

الحد الأدنى: مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة (الفاو ومنظمة الصحة العالمية).

الحد المتوسط: مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنوياً.

الحد الأمثل: مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية.

لذلك فإن مشكلة الفجوة الغذائية هنا تتمثل في سوء التغذية الناجم عن نقص مقدار ونسبة السعرات والبروتين .

الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية - السعرات الحرارية الفعلية.
أي أن:

الفجوة الغذائية الحقيقية = الاستهلاك - الحاجة الفسيولوجية⁽¹⁶⁾

الفجوة الغذائية بالدول العربية:

رغم توفر الإمكانات الطبيعية الزراعية الهائلة والكبيرة التي يمتلكها الوطن العربي من مساحة أراضي قابلة للزراعة تقدر بحوالي 167 مليون هكتار⁽¹⁴⁾ (منظمة التنمية العربية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2000م)، فإن الوطن العربي لم يستطع بعد إشباع حاجيات سكانه من إنتاج أراضيه فقد أدت عدم الاستغلال الأمثل لمصادر المياه وسوء استغلالها والميل والاتجاه نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المرورية للتزايد السريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية مما زاد مشكلة الغذاء، ويعزى قصور الإنتاج الزراعي العربي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها : انخفاض نسبة الأراضي الزراعية مقارنة مع المساحة الكلية المتاحة وغير المستغلة حيث تمثل نسبة بسيطة تقدر بحوالي 14.1 % منها كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلاً في هذه المساحة إذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي 35 % من مجموع الأراضي القابلة للزراعة وهو ما يدل عن أن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلاً.

إن اعتماد معظم الزراعة بالوطن العربي على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب وعدم الثبات من عام إلى آخر وكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع أزمة الغذاء العربي وهذا كان مع بداية السبعينات حتى أصبحت بنهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها الدول بالمنطقة العربية بعد أن وصلت إلى مراحل صعبة لتبلغ قيمة الفجوة الغذائية حوالي 14 مليار دولار (15) بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2005 حوالي 788 مليار دولار محققاً بذلك معدل نمو مرتفع وللعام الثاني على التوالي قدره 7 % وذلك مقارنة بمعدل نمو أعلى وقدره 8.3 % عام 2004م وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي نسبة 7.7 % من الناتج الإجمالي المحلي في عام 2005م بالمقارنة بـ 8.3 % عام 2004م أنظر الجدول.

الموارد الطبيعية (الأرض والمناخ) بالدول العربية

أولاً: الأراضي الزراعية:

بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 197 مليون هكتار حيث لم تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث. ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد المائية المتاحة، وضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول العربية وفي مقدمتها السودان ومصر والعراق، نظراً لبعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية. وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية 71.3 مليون هكتار في عام 2006، منها نحو 53.4 مليون هكتار تم زراعتها فعلياً، ونحو 17.9 مليون هكتار أراضي متروكة مؤقتاً (بور). وقد بلغت مساحة الأراضي التي زرعت بالمحاصيل الموسمية 45.1 مليون هكتار في عام 2006 في حين وصلت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة إلى 8.4 مليون هكتار. ومن بين الأراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية،

فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية نحو 35.6 مليون هكتار ومساحة الأراضي الزراعية المرورية حوالي 9.5 مليون هكتار. وقد حدث تراجع طفيف في مساحة الأراضي الزراعية الكلية بنسبة 0.14 % في عام 2006 وهي محصلة تراجع مساحة أراضي الزراعة الموسمية بنسبة 0.3 % وزيادة مساحة أراضي الزراعة المستدامة بنسبة 1.3 %. وفي المقابل انخفضت مساحة الأراضي المتروكة بدون زراعة (بور) بنسبة 7.8 % آن معظمها في العراق والمغرب⁽¹⁶⁾. وتعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال، بالرغم من محدوديتها إلى عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي فيها، وزيادة تعرض التربة للانجراف بالماء والهواء، وتملح وتلوث الأراضي المرورية، بالإضافة إلى تعديلات الزحف العمراني، وممارسات الاستغلال الجائر مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفقد التنوع الحيوي. وقد ساهمت الممارسات الخاطئة في مجال إقامة مشاريع الري بدون شبكة صرف مناسبة أو غمر الأراضي إلى تغدق وتملح مساحات كبيرة من الأراضي. أما أدى استخدام مياه الصرف الزراعي بخلطها مع المياه العذبة لري الأراضي إلى مخاطر بيئية نظراً لتراكم الأملاح في التربة بمعدلات أكبر. ويأتي هذا إلى جانب ممارسات السحب الجائر لمياه الآبار الجوفية على نحو يؤدي إلى تملح المياه المستخدمة، ومن ثم تملح الأراضي نظراً لغياب تطبيق التشريعات والقوانين الملزمة بإتباع مع الموارد المائية⁽¹⁷⁾.

الموارد المائية:

تتسم الموارد المائية في الدول العربية بالندرة، حيث تعتبر المنطقة العربية من أثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ألف متر مكعب مقابل أكثر من 7 آلاف متر مكعب على المستوى العالمي. أما تبلغ حصة الدول العربية حوالي 0.7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم⁽¹⁸⁾. وتمثل كميات الأمطار التي تتساقط على الدول العربية نحو 2.1 % من إجمالي الأمطار في العالم. ويبلغ متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية الجارية في الدول العربية بالمقارنة مع العالم 1:15 مقابل 1:4.6 من حيث متوسط المطر السنوي، إلى جانب تعرض الموارد المائية للهدر أو الضياع أو تدهور النوعية⁽¹⁹⁾ تقدر الموارد المائية التقليدية، والمتمثلة في المياه السطحية والجوفية، وغير التقليدية، والمتمثلة في مياه التحلية والصرف الزراعي، بحوالي 348.6 مليار متر مكعب سنوياً. وتمثل الموارد المائية السطحية حوالي 85 % من إجمالي تلك الموارد، تليها المياه الجوفية بنسبة 12 %، ومياه التحلية والمعالجة بنسبة 3 %. ويستحوذ الإقليم الأوسط، الذي يضم حوض النيل والقرن الإفريقي، على نحو 40.1 في المائة من إجمالي الموارد المائية، يليه إقليم المشرق العربي بنسبة 31 في المائة، ثم إقليم المغرب العربي بنسبة 23 في المائة، وإقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 5.9 %⁽²⁰⁾ الموارد المائية السطحية: يقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بحوالي 296 مليار م³ سنوياً، بينما يقدر المتاح منها بحوالي 191 مليار م³ في السنة، حيث يتوفر حوالي ثلث هذه الموارد من داخل الدول العربية. ويقدر حجم المياه المستخدمة للأغراض الزراعية ب نحو 169 مليار م³، أي حوالي 88 % من جملة الاستخدامات، تليها الاستخدامات المنزلية بنسبة 7 %، والاستخدامات الصناعية بنسبة 5 %. وتعتبر نسبة استخدام المياه للأغراض الزراعية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، نظراً للإسراف في استخدام المياه في الزراعة بسبب انتشار نظام الري السطحي، ومحدودية استخدام نظم الري المتطورة التي تعمل على ترشيد وزيادة كفاءة استخدام المياه مثل الري بالتنقيط والرش. وتتراوح كفاءة استخدام مياه الري في معظم الدول العربية بين 50 و 60 %⁽²¹⁾

بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2020م نحو (72.85) مليون هكتار تعادل نحو (5.4) % من مساحة الدول العربية. وتتباين نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنات التحتية المتوفرة، وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية المتبعة. وتبلغ هذه النسبة نحو (4.7%) في الوطن العربي و(0.81%) علمامستوى العالمي. وتراوح هذه النسب في الدول العربية بين (0.10) (فيجيوتي و (1.35%) في جزر القمر. استقر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة على مستوى الوطن العربي عند نحو (0.14) هكتار للفرد في عام 2020 مقارنة بنحو (0.18) علمامستوى العالمي. وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء علمامستوى العربي أو المستوى العالمي؛ وذلك نتيجة للزيادات السكانية، والتي تعتبر مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. ويختلف متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة من دولة عربية إلى أخرى، حيث تراوح المتوسط في عام 2020 بين (0.45) و (0.20) هكتار للفرد في السودان وسوريا وتونس والمغرب، وبين (0.17) و (0.10) هكتار للفرد في الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا، وبين (0.90) هكتار للفرد وأقل من ذلك في باقي الدول العربية. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها نظام الري السطحي التقليدي حوالي 75% من مجموع مساحة الأراضي المرورية في الدول العربية. أما من حيث استخدام طرق الري الحديثة ذات الكفاءة العالية، فلا يجري العمل بها إلا في عدد محدود من الدول العربية، وعلى نطاق ضيق، إذ يستحوذ الري بالرش على حوالي 15% من مساحة الأراضي المرورية، مقابل 10% للري الموضعي والسطحي بالليزر. ويساهم الري السطحي في هدر المياه، وزيادة ملوحة التربة واستنزاف بعض العناصر الغذائية فيها، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه. وتتمثل محاور ترشيد استغلال الموارد المائية وتنميتها وتطوير الري الزراعي في تحسين نظم وأساليب الري السطحي بتبطين الأتنية الترابية، واستخدام الأتنية الأنبوبية المغلقة، والاعتناء بتسوية الأرض والمقننات المائية، ومواعيد الري، وتنظيم شبكات الصرف، وضبط وتوزيع الماء المخصص للري بالمواعيد والكميات المناسبة، واختيار الأصناف المحصولية المقاومة للجفاف والملوحة، ومعالجة التبخر من خلال تكثيف البحوث والتعاون بين محطات البحوث الزراعية في مجال إدارة المياه وترشيد استخدامها، وتعزيز المشاريع المجتمعية في إدارة مياه الري، ونشر الإرشاد المائي بين أوساط المزارعين، وإدخال التقنيات الحديثة الملائمة في إدارة مياه الري إلى حقول المزارعين⁽²²⁾.

الموارد المائية الجوفية: يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7.7 ألف مليار متر مكعب، بينما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار متر مكعب، يستغل منها حوالي 26 مليار متر مكعب سنوياً. ويتعرض هذا المخزون لاستنزاف جائر في بعض الدول العربية نظراً لزيادة إنشاء مشاريع التوسع الزراعي الأفقي، حيث يتم سحب كميات كبيرة من المياه بمعدلات تتجاوز معدلات تجديدها، مما ينتج عنه انخفاض مستوى المياه وتدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها. ويعتبر مصدر هذه المياه أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من الدول المتجاورة. وقد أدى الاستنزاف الجائر من هذا المخزون إلى هبوط كبير في منسوب المياه الجوفية وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية نتيجة تداخل مياه البحر مع المياه العذبة. ويتطلب الاستثمار الاقتصادي لهذه الأحواض إجراء مسوحات هيدرولوجية ودراسات دقيقة حولها، ووضع خطط متوازنة لاستثمارها بصورة مشتركة، ووضع نظم مراقبة مستمرة لاستثمارها، وتقييم تطور حجم المخزون، وإنشاء شبكات رصد إقليمية مشتركة لرصد التغيرات في نوعية مياه الأحواض⁽²³⁾.

يقدر العجز المائي الحالي في الدول العربية لإنتاج الغذاء بنحو 58 مليار م³. وبالنظر لعدم قدرة الدول العربية على زيادة الموارد المائية المستغلة حالياً في النشاط الزراعي والتي تقدر بنحو 296 مليار م³، فإنه من المتوقع أن يصل العجز المائي في الزراعة العربية إلى حوالي 378 مليار م³ في عام 2030 (24) وتتوزع المساحة المزروعة بني محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب منها في المتوسط نحو (49 %) والذور الزيتية نحو (13 %) والفاكهة نحو (5.6 %) والأعلاف والخضر نحو (4.3 %) و(3.4 %) على الترتيب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006)⁽²⁴⁾

قدّرت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي حوالي (38.5 %) من الأرض الكلية للمنطقة العربية. وتعتبر إنتاجية الأراضي في المنطقة العربية عموماً منخفضة خاصة إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل مجموعة محاصيل الحبوب التي تقدر إنتاجيتها في الوطن العربي بنحو (1.13) طن للهكتار في المتوسط، مقارنة بنحو (3.62) طن للهكتار على المستوى العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن نقص الإنتاجية يرجع إلى التدهور في جودة التربة، حيث تعود أسباب التحولات في استخدام الأراضي إلى أسباب في مجملها تتعلق بسوء الإدارة، للغطاء النباتي والرّبة والإفراط في الاستغلال، خاصة بقطع الأشجار والرعي الجائر، والتوسع الزراعي والعمري وسوء إدارة النفايات الصلبة والرصف الصحي والزراعي. أما الأسباب غير المباشرة فتتمثلت في الضغط السكاني، وسوء الحوكمة والفقر، وتدني مستوى التعليم، والنقص في اليد العاملة وفي كفاءتها. وتجدر الإشارة إلى أن (31 %) من الأراضي إنتاجيتها إما في انخفاض أو انخفاض متوسط أو تتعرض لضغوط. فقط (6 %) من الأراضي تتميز بارتفاع في إنتاجيتها⁽²⁵⁾

ثانياً: القوى العاملة في الزراعة:

(بلغ عدد سكان الريف) في الدول العربية حوالي 129.2 مليون نسمة في عام 2006، أي نحو 41.9 % من إجمالي عدد السكان، في حين قدر عدد السكان الزراعيون بحوالي 87.7 مليون نسمة. ويعود انخفاض نسبة السكان الريفيون إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة في الريف، وتضاؤل فرص العمل المجدي. وقد بلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي 32.5 مليون عامل في عام (26) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016).

الهجرة من الريف إلى المدن:

تمثل الهجرة الريفية إلى المدن ظاهرة مقلقة تكتنف الزراعة العربية منذ عدة عقود، إذ تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور الأيدي العاملة الزراعية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمار. وتتميز الهجرة بتسارعها بحيث تتجاوز فرص العمل المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية وإمكانات الاستيعاب المحدودة في المدن العربية. ويتزايد عدد سكان المدن العربية بمعدل وسطي يبلغ حوالي 5 في المائة، مقابل 0.9 % للسكان الزراعيين، في حين يبلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي 2.3 % سنوياً. ويعطي التفاوت بين المعدلين دلالة واضحة على معدلات النزوح المرتفعة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى⁽²⁷⁾ وتكمن دواعي الهجرة من الريف إلى المدن في ضعف الدخل في القطاع الزراعي عموماً وتختلف مستوى الخدمات في الوسط الريفي، حيث لا تتجاوز نسبة السكان الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب 50 % من سكان الريف، و30 % في مجال الصرف الصحي و60 % في مجال الخدمات الصحية. ويبلغ متوسط دخل الفرد

في القطاع الزراعي حوالي ربع دخل الفرد في القطاعات الأخرى. وتسهم الهجرة في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نظراً لتزكها دون استغلال، هذا إلى جانب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. وتتفاقم هذه الآثار السلبية نظراً لعدم مصاحبة تلك الهجرة تحسينات في كفاءة الإنتاج الزراعي باستخدام تقانات إنتاجية حديثة. أما تؤدي الهجرة أيضاً إلى زيادة الضغوط على سوق العمل في المدن وانتشار الأنشطة الهامشية والاستغلال غير المشروع للأيدي العاملة⁽²⁸⁾ وبشكل الحد من تفاقم الهجرة الريفية ضرورة ملحة لإيقاف التضخم الحضري والحد من تسارعه، وذلك من خلال إحداث تنمية ريفية متكاملة ومستدامة قادرة على تطوير الوسط الريفي وتنميته، وتوفير فرص العمل لسكانه. وهناك مجالات واسعة لتوفير فرص العمل للفائض من العمالة الزراعية تتمثل في استغلال الموارد الزراعية والمائية غير المستغلة، والتوسع في التكثيف الزراعي، أي بزيادة إنتاجية وحدة المساحة بتوظيف المزيد من العمل ورأس المال، وتوسيع الصناعات التي تعتمد على الزراعة نظراً للترباط العضوي والمنفعة المتبادلة بين القطاعين الزراعي والصناعي، وتطوير وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات في شبكات الري والصرف، وتوفير منشآت الإنتاج والتخزين، كذلك نشر ودعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية.

دور المرأة الريفية في النشاط الزراعي: تشير الدراسات إلى أن أكثر من نصف العمالة اللازمة لإنتاج الغذاء المستهلك في دول العالم عائد إلى النساء الريفيات مقابل النصف في الدول العربية. وبشكل عام، تساهم المرأة الريفية في إنتاج الغذاء بنسب تتراوح بين 70 - 80 % في أفريقيا و65 % في آسيا⁽²⁸⁾، وبالرغم من أهمية النساء الريفيات في تحقيق الإنتاج الزراعي، إلا أنهن يعانين من عدم المساواة مع الرجل. ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل في مقدمتها ضعف حقوق المرأة تجاه تملك الأرض، وصعوبة حصولها على الموارد ذات الملكية العامة، والقصور في تأمين التجهيزات والتقنيات المناسبة للمرأة الريفية، ومحدودية الاتصال بالإرشاد الزراعي، والقصور في التمويل الزراعي، إضافة إلى مستويات التعليم المنخفضة بين أوساط النساء الريفيات. وقد بينت الدراسات أنه في حال توفر المتطلبات والإمكانات المناسبة لهن فإن إنجازاتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال، أو قد تكون أفضل في حالة حصولهن على التعليم الابتدائي.

تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2020 بحوالي (436.1) مليون نسمة، يشكلون حوالي (5.6%) من سكان العالم. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الوطن العربي تحدياً لمسارات وجهود التنمية والأمن الغذائي، فهي تقدر بحوالي (2 %) خلال الفترة 2010-2020 مقارنة بنحو (1.1 %) للعامل خلال نفس الفترة. وتقدر العمالة الزراعية في الوطن العربي في عام 2020 بنحو (8.135) مليون نسمة تعادل نحو (7.17 %) من إجمالي القوة العاملة، بيانات الجدول رقم (1) يوضح التراجع المستمر الذي تشهده نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية على المستوى العربي، حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015 - و 2020 من (21.4) إلى (17.68%) ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب من أهمها تزايد موجات الهجرة من الريف إلى المدن، والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. تراجع نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان في الوطن العربي بمعدل (0.9 %) سنوياً خلال الفترة 2015 - 2020م، في حني ازدادت نسبة سكان المدين بمعدل منو سنوي بلغ نحو (0.6 %).

تقدر أعداد العاملين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في عام 2020م بنحو (17.68 %) من إجمالي القوى العاملة الكلية في الوطن العربي مقارنة بنحو (19.71 %) في عام 2019م، كما في جدول (1)

وقد يرجع هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى انخفاض النسبي للأجور في القطاع الزراعي مما أدى إلى اتجاه بعض من قوى العمل في القطاع الزراعي للعمل في القطاعات الأخرى سواء في المناطق الحضرية، أو في مناطق التعدين الأهلي في بعض الدول العربية⁽²⁹⁾

ثالثاً: القرو والتمويل والائتمان الزراعي:

لم يحظى التمويل والائتمان الزراعي طويل الأجل المطبق في العديد من الدول العربية بأولوية متقدمة نسبياً قياساً بالقروض قصيرة الأجل، على الرغم من أهمية التمويل طويل الأجل في إدخال الأنماط التقنية الأكثر حداثة إلى حيز التطبيق، حيث تشير المعلومات إلى أن نصيب القروض قصيرة الأجل تبلغ نحو 85 % في المائة من مجمل ما تقدمه مؤسسات التمويل للزراعة والمزارعين. وقد أضعف ذلك بدوره من قدرة القاعدة العريضة من المزارعين على تبني الأنماط التقنية الأكثر تطوراً مما أثر بالتالي على معدلات التطوير التي تحققت في العديد من أممات الزراعة التقليدية⁽³⁰⁾.

أدخلت بعض الدول العربية تعديلات جوهرية على سياساتها التمويلية الزراعية، مثل تقليص أو إلغاء الدعم الائتماني بحيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعادل أسعار الفائدة التجارية. وبالرغم من أن هذه التعديلات قد تم تطبيقها في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول، إلا أن هذه السياسات زادت من الصعوبات التي تواجه صغار المزارعين في تبني أساليب تطوير وتحديث الزراعة. معظم التمويل في القطاع الزراعي يتم في المجال الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق الممطرة، فيما يتم الاعتماد على التمويل الذاتي في الجهات قليلة الأمطار⁽³¹⁾.

بصفة عامة، وبالرغم من عدم بلوغها للأهداف والنتائج المرجوة، قامت الدول العربية بإنشاء بعض مؤسسات للإقراض لتقديم القروض بشروط ميسرة لتمويل الاستثمار الزراعي. كما أسست عدة مؤسسات تمويل عربية بهدف تقديم خطوط ائتمان لتعزيز قدرات بنوك التسليف الزراعية العربية لتوفير تسهيلات ائتمانية لصغار المزارعين (صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية).

– شكل الإقراض من البنوك الزراعية والتجارية حوالي 88 % من جملة الإقراض، في حين تأتي النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف، وتسيطر القروض قصيرة الأجل على ثلثي القروض بحيث بلغت نسبة 67 % مقابل 27 % للمتوسطة و6.5 % للقروض طويلة الأجل. كما تأتي مصر وتونس والجزائر على مقدمة الدول العربية من ناحية تخصيص القروض الزراعية الجدول أدناه يوضح ذلك بـإجمالي قيمة استثمارات الهيئة في شركاتها القائمة والشركات قيد التأسيس والتنفيذ كما في 31 / 12 / 2019 نحو 640 مليون دولار أمريكي، تمثل نحو 89 % من رأس مال الهيئة المدفوع والبالغ 721 مليون دولار أمريكي⁽³²⁾.

الاستثمار الزراعي ومؤشر التوجه الزراعي:

قصور معدلات الاستثمار الزراعي وتكوين رأس المال مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغ الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي (12 %) من مجمل التخصيصات الكلية للفترة من عام 1970 إلى عام 2000م بينما ما خصص للصناعة (28 %) والمباني والخدمات بلغ (25 %)، وتركزت استثمارات القطاع الخاص في ملكية المساكن حسب احصاءات التسعينات للاستثمار في الزراعة يعتبر منخفضاً في المنطقة العربية مقارنة بالاستثمار في

القطاعات الاقتصادية الأخرى. فوفقاً لمؤشر التوجه الزراعي الذي يقيس نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوماً على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر المنطقة العربية ذات معدل منخفض نسبياً؛ إذ بلغت قيمة المؤشر فيها نحو (0.2) مقارنة بنحو (0.54) على المستوى العالمي عام 2020. كما أن الإنفاق الاستثماري الحكومي على الزراعة في البنى التحتية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا والتحول الزراعي يمكن من القدرات الإنتاجية الزراعية، ويساعد على جذب الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي. كما أن زيادة الاستثمار الزراعي تساعد على سد الفجوة التقنية في الزراعة العربية، وبخاصة فيمدخلات الإنتاج ومنها الأسمدة الكيماوية. ويوضح جدول (1) الاستثمار في المنطقة العربية، وفي ذات الوقت هناك تدني واضح في معدلات الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية⁽³³⁾. وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في المنطقة العربية مقارنة بالمستوى العالمي. الواقع يثبت ضعف الاستثمارات في هذا المجال، ويعود ذلك إلى قلة الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الاستثماري وذلك لعدة أسباب⁽³⁴⁾:

- تأخر دخول القطاع الخاص في الاستثمار يفي المجال الزراعي عنه في المجالات الأخرى، كما يهتم المستثمر في المجال الزراعي بنسبة الأرباح فقط، وهذا من حقه، في حين لا يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط، حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحيته في النشاط الزراعي، كالجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والحيوية التي لا بد من مراعاتها.
- عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى اليوم.

خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي: الموارد والاستثمار والقروض:

لفهم واستيعاب أداء القطاع الزراعي في الوطن العربي وتطور إنتاجيته، وفي الوقت ذاته تحديد معوقاته، لا بد من معرفة خصائصه ومميزاته والتي تتمثل أساساً من جهة في نسبة الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها مختلف البلدان العربية، ومن جهة أخرى، في السياسات المتبعة لتنمية هذا القطاع سواء منها التي تدخل في إطار تشجيع استعمال الأسمدة والآلات الزراعية، أو تطوير البحث الزراعي، أو تشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة التمويل والإقراض. 3,7 مليار دولار تقريباً، أي بزيادة طفيفة بحوالي 2.4 % خلال خمس سنوات (35) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020).

نلاحظ أن العجز في الفجوة الغذائية لفترة الدراسة تتراوح حول الوسط الحسابي -3.50347 مليون دولار وانحراف معياري 15343.69559، ويعود ذلك إلى الاختلال في العجز لبعض السنوات فقد كان المتوسط لفترة من (1990-1998) تقريباً 1440 مليون دولار، ولكنها ارتفعت في الفترة ما بين 1999 وعام 2013 إلى 16447 مليون، هذا التباين في البيانات أدى إلى ارتفاع الانحراف المعياري، مما دل على عدم وجود ارتفاع متناسق في الاتجاه الزمني العام للسلسلة الزمنية، مما يدفعنا إلى استبعاد إجراء اختبارات جذر الوحدة وعدم وجود أثر للزمن على البيانات.

بالمقابل فإنه من الطبيعي أن يكون هناك أثر زمني لعدد السكان، فالزيادة الطبيعية حيث كان متوسط النمو السكاني حوالي 3 % لفترة الدراسة (36) (جدول رقم 1).

لكن الامر مختلف بالنسبة لعدد العمالة في القطاع الزراعي فقد كانت مستقرة في بداية فترة الدراسة، لكنها شهدت تذبذب في وسط الفترة ، ثم عادت الى الازدياد المضطرب في نهاية الفترة. وهذا قد لا يعطي مؤشر على استقرار البيانات او تأثرها بالزمن(37) (جدول رقم 2).

نتيجة التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج:

من خلال المنهجية التي ذكرت آنفاً تبين ما يلي:

الاحصاء الوصفي جدول رقم (2):

كان الوسط الحسابي للفجوة الغذائية -3.50347 وتراوح ما بين $3.7239E4$ - $1.8060E4$ بانحراف معياري $1.622132E4$ وهذا يدل على وجود تفاوت خلال سنوات الدراسة.

كان الوسط الحسابي للقوة الزراعية 21811.5206 وتراوح ما بين 77.00 - 96902.00 بانحراف معياري 259005.11 وهذا يدل على تفاوت في الفجوة الغذائية خلال سنوات الدراسة وذلك بسبب الهجرة من الريف إلى المدن، وبالتالي مساهمة الهجرة في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نظراً لتكثها دون استغلال، هذا إلى جانب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. وتتفاقم هذه الآثار السلبية نظراً لعدم مصاحبة تلك الهجرة تحسينات في كفاءة الإنتاج⁽³⁷⁾.

كان الوسط الحسابي للأراضي المزروعة 670836482040.77 وتراوح ما بين 4871.10 - 1406146.00 بانحراف معياري 259005.11 وهذا يدل على الأراضي المزروعة خلال سنوات الدراسة ويعزى ذلك الى ويرجع ذلك قلة الأراضي المزروعة بسبب محدودية الموارد المائية المتاحة، وضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول العربية نظراً لبعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية⁽³⁸⁾.

كان الوسط الحسابي للقروض 4995.7769 وتراوح ما بين $1286.7.0$ - 1476.11 بانحراف معياري 2837.08775 ويعزى هذا لقلة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل للزراعة والمزارعين. وقد أضعف ذلك بدوره من قدرة القاعدة العريضة من المزارعين على تبني الأمط التقنية الأكثر تطوراً مما أثر بالتالي على معدلات التطوير التي تحققت في العديد من أمط الزراعة التقليدية، وارتفاع أسعار الفائدة للتمويل المقدم للزراعة هذا أدى بدوره لإحجام المزارعين للقروض والتمويل⁽³⁷⁾.

من خلال الجدول رقم (3) والمقصود بالمستقر اي ان المتغير ليس فيه اثر زمني، ولكن اذا كان غير مستقر فهذا يعني وجود تأثير متغير الزمن على السلسلة موضوع البحث ولربما يدعوننا الى اتخاذ نماذج أكثر تعقيداً، ولكن اذا كان الفرق الاول مستقراً فهذا قد يدفعنا الى إعادة التحليل ولكن بتغيير النموذج الى الصيغة اللوغارتمية، وهذا مستبعد لانه سيبتعد بنا عن اثبات فرضيات الدراسة ومنهجية التحليل المتبعة (38) (التحليل الاحصائي).

نجد ان الأراضي الزراعية لها دور في ظهور الفجوة الغذائية بالوطن العربي.

الفرضية الصفرية لها تشير الى عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بينما الفرضية البديلة تؤكد وجود علاقة بينهما، وكانت النتائج كما يلي جدول رقم (4):

ويتبين من النتائج انه يوجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية ما بين القوة العاملة في الزراعة وما بين الفجوة الغذائية كما انه يوجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية ما بين تمويل الزراعة وما بين الفجوة

الغذائية لكن لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية نسبة الاراضي المزروعة مع الفجوة الغذائية، ويمكن إعادة كتابة النموذج بالصيغة التالية

$$0.22X_3 + X_2 - 0.000 - Y = -5659.259 - 0.30 X_1$$

اما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA)، فقد تبين ان النموذج مقبول بجميع متغيراته كما هو واضح في الجدول التالي الجدول رقم (5):

توجد علاقة معنوية للنموذج ككل حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة 3.078 وقيمة Value-P أقل من 5 % وبلغت قيمة معامل التحديد (0.44)، وهو ما يعكس ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر نسبة 81.7 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وأن 18.3 % من التغيرات يرجع لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة. توصي الدراسة ما يلي:

ضرورة النهوض بالريف لوقف الهجرة من الريف إلى المدن وذلك بالخدمات الأساسية وبالزراعة في الدول العربية وتطويرها من أجل تقليص الفجوة الغذائية التي أثقلت ميزانيات الدول العربية خاصة منخفضة الدخل والتغلب على تحدياتها.

توفير التمويل خاصة في فترات الطفرات النفطية للاستثمار الزراعي في الوطن العربي وبالتالي زيادة المساحة المزروعة، وبالتالي زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالوطن العربي.

التنسيق بين الدول التي تتميز بالخصائص الزراعية مثل (الأراضي، والقوى العاملة على الصعيد الإقليمي، وذلك وفقا للميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي، التي تقود إلى الصيغ التكاملية التي تتمتع بها بلدان الأقاليم العربية، وكذلك تعزيز الاستثمارات العربية البينية في المجال الزراعي.

تطوير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستثمار في الزراعة وذلك بتوفير مستلزمات الإنتاج والسعي نحو وضع الأسس والسياسات المحفزة للقطاع الخاص.

وضع استراتيجية وسياسات زراعية يكون الهدف منها تفجير الطاقات واستغلال الامكانيات العربية.

التنسيق بين الدول العربية لتسهيل حركة رؤوس الأموال والمستثمرين وزيادة التكامل العربي تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

توجيه البنوك التجارية بتوفير التمويل اللازم للزراعة وتخفيض أسعار الفائدة من شأنه يحفز المزارعين لزيادة الإنتاج وبالتالي تقليل الفجوة الغذائية.

جدول رقم (1)
العمالة والأراضي الزراعية والتمويل والاستثمار

القروض (بملايين الدولارات)	الأراضي المزروعة المساحة (1000 هكتار)	السكان (بالألف نسمة)		الفجوة الغذائية (بملايين الدولارات)	السنة
		القوة العاملة الزراعية	اجمالي عدد السكان		
2271.34	57226.43	23597.2	221982.5	1452-	1990
3919.62	59215.4	23178.6	225683.2	1217-	1991
2496.64	63005.3	23600.7	234474.0	1308-	1992
1286.7	64093.8	23931.1	239581.3	1276-	1993
1582.92	24279.84	24279.84	249986.20	1275-	1994
2014.21	24838.81	24638.81	256604.85	1647-	1995
2305.39	67419.97	23535.47	251334.88	1541-	1996
2403.7	64093.8	23379.33	256941.51	1497-	1997
2075.42	1406146	24382.71	264274.22	1747-	1998
1861.24	67130.97	25451.92	271916.28	20408-	1999
2112.96	65429	96902	384316.96	22486-	2000
3964.15	66689	10016.8	291496.00	2033-	2001
3760.8	68744	10376.5	298528.23	14703.27-	2002
3010.73	70166	10686.4	306653.49	1449-	2003
2771.44	69669	11005.5	311067.27	1605.33-	2004
2708.2	71412	11446.3	316713.87	18060.47	2005
2858.56	71310	27780.91	324825.56	18193.94-	2006
5542.51	70800	29020.22	333178.69	23212.3-	2007
10476.11	53491.97	29525.99	343771.87	22459.1-	2008
9169.41	54073	38016.22	353392.82	30019.8-	2009
8493.37	68485.47	38187.98	361370.24	34345.4-	2010
8693.215	65709.83	35034.80	361994.14	2587.35-	2011
8893.06	63639	26782.15	371527.40	35624.0-	2012
8867.52	57137.19	28138.51	369480.35	35633.24-	2013

القروض (بملايين الدولارات)	الأراضي المزروعة المساحة (1000 هكتار)	السكان (بالألف نسمة)		الفجوة الغذائية (بملايين الدولارات)	السنة
		القوة العاملة الزراعية	اجمالي عدد السكان		
5668.01	53114.4	28571.34	390628.62	34100-	2014
6236.71	74172.90	4196	398488.70	33500-	2015
5127.09	72032.08	168.24	405856.54	34503-	2016
8176.88	4871.1	82.6	412000.77	33588.3-	2017
8441.97	4872.7	82	422000.68	34436.7451-	2018
8707.06	4988.5	84	430000	35837.9232-	2019
8972.15	7285	77.1	4361000	37239.1012-	2020

المصدر: تقارير مختلفة المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جدول رقم (2)

التباين والوسط الحسابي والانحراف المعياري

Maximum	Maximum	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التباين	المتغير
-3.7239E4	1.8060E4	15343.69559	-1.622132E4	235428994.34	الفجوة الغذائية
77.00	96902.00	15998.72257	21811.5206	255959123.90	القوة العامة الزراعية
4871.10	1406146.00	259005.11	97920.7245	67083648240.77	الاراضي المزروعة
1286.70	10476.11	2837.08775	4995.7769	8049066.90	القروض

المصدر: التحليل الاحصائي

جدول رقم (3)

قيمة B الخطأ المعياري وقيمة t و sig

الحالة	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	.Sig	المتغير
	B	Std. Error	Beta			
مستقر	4399.639	5388.243		817.	421.	الفجوة الغذائية
مستقر	058.-.	118.	065.-.	490.-.	628.	القوة العاملة الزراعية
غير مستقر	003.	009.	044.	331.	743.	الاراضي المزروعة
مستقر	-3.934-	731.	730.-.	-5.383-	000.	القروض

المصدر: التحليل الاحصائي

جدول رقم (4)

التقدير الخطأ المعياري للمعلمة وقيمة t المحسوبة المعنوية المقارنة 0.005 الفرضية الصفرية

المتغير	التقدير	الخطأ المعياري للمعلمة	قيمة t المحسوبة	المعنوية مقارنة بـ 0.005	الفرضية الصفرية
المقطع	-5659.259-	15343.69559	182.-.	857.	--
القوة العاملة الزراعية	030.-.	15998.72257	-1.847-	076.	رفض
الاراضي المزروعة	000.	259005.11	041-	967.	رفض
القروض	022.-.	2837.08775	-1.547-	133.	رفض

المصدر: نتائج التحليل.

الجدول رقم (5)

طريقة المربعات

المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	المعنوية	الفرضية الصفرية
المفسرة	1.200E11	33.078	4.001E10	3.078	044 ^a .	رفض
غير المفسرة	3.510E11	-	1.300E10			
الكلي	4.710E11	-				

المصدر: التحليل الاحصائي

الهوامش:

- (1) إبراهيم أحمد سعيد، مجلة جامعة دمشق، 2011، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، السنة السادسة والثلاثون، العدد الثالث الرابع، المجلد 27.
- (2) تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية من عام 1991 - 2021.
- (3) تقرير منظمة الفاو، 2007.
- (4) حركاتي فاتح، (حليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم لمواجهتها الحلول المطروحة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2018.
- (5) رقيه خلف حمد الجبوري «1121م، السياسات الزراعية واثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، رسالة دكتوراه منشورة في فلسفة الاقتصاد الزراعي، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مركز دراسات الوحدة العربية س سلسلة اطروحات الدكتوراه « 211 » لبنان، بيروت، الطبعة الأولى.
- (6) عائشة بوثلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، البحث
- (7) عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، 2016.
- (8) عباس فاضل سعدي ، الأمن في العراق الواقع والطموح بغداد 1990، ص 8.
- (9) عبد الغفور إبراهيم أحمد 1121 ، الأمن الغذائي (مفهومه، قياسه، متطلباته) ، عمان، ص 189.
- (10) عبد الهادي يموت، مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية، معهد الإغناء العربي ، بيروت طبعة رقم (1) ، 1984 ، ص 35.
- (11) عبد الهادي يموت، مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية، معهد الإغناء العربي ، بيروت طبعة رقم (1) ، 1984 ، ص 35.
- (12) عبدالعزيز إبراهيم أحمد ، 2016، (مفهومه ، قياسه ، متطلباته)، ص 189.
- (13) عماد حسن النجفي و ليث لؤي غازي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، مجلد 21 ، العدد 84 ، 2015، تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة (1996-2012)،
- (14) محمد الفاتح الفكي محمد أحمد، 2006 ، ملامح واستراتيجيات الأمن الغذائي في السودان، دراسة تحليلية علي المستوي القومي 1990-2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة النيلين.
- (15) محمد ولد عبدالكريم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، 2004/10/3.
- (16) مقدم عبرات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2002م.
- (17) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الهيئة الإقليمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- (18) ناصر عبيد ناصر، مجلة جامعة دمشق، 1998، المجلد ، 14 العدد ، 19
- (19) يحيى بكور، الوضع العربي الراهن لإنتاج واستهلاك الغذاء والنتائج المرتقبة على فقدان الأمن الغذائي العربي على المستويين القطري والقومي، المكتب الإقليمي ، دمشق ، 23 / 9 / 1989م، ص 26.

التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم (دراسة حالة ولاية الخرطوم فى الفترة من 2010-2020م)

جامعة النيلين

د.عنايات النقر عبدالرحمن

المستخلص:

تناولت هذه الورقة في موضوعها التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم هادفة إلى التعرف على الدور الذي توديه التنشئة الاجتماعية في غرس القيم، تبرز أهمية هذه الورقة في السؤال الثاني إلى أي مده تودي التنشئة الاجتماعية دوراً في غرس القيم، الأهمية العلمية للورقة في إسرء المعرفة العلمية بالدراسات السوسولوجية أما المعرفة العملية : فهي تعمل على ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي وذلك من خلال الدراسة الميدانية , استندت الورقة على فرضية مؤداها أن التنشئة الاجتماعية دوراً في غرس القيم , ثم استخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وتوضيح الظاهرة المدروسة (مجتمع البحث التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم في بعض الأسر بولاية الخرطوم فى الفترة من 2010 إلى 2020).

الكلمات المفتاحية: التنشئة الاجتماعية ، غرس القيم ، دور الأسرة ، التوافق الاجتماعي، استقرار الأسرة

Social raising and its role in implanting values (Khartoum State Case Study 2010- 2020 HD)

Anayat Elnager Abdelrahman Mohamed

Abstract:

This paper tackled with social raising and its role in implanting values. It aims at perceiving the role played by social raising in implanting values. The importance of this paper emerges in the second question that; into what extent does social raising play a role in implanting values. The scientific importance of the paper in fortuning scientific perception of sociological studies, whereas scientific knowledge links the theoretical side with the practical one through field study. The paper relies on the hypothesis that social raising has a role in implanting values. The paper utilized the descriptive analytical method, case study method, and clarification of the studied phenomena (the studied society, social raising, and its role in implanting values in some Sudanese families in KhartoumState).

keywords: socialisation _instilling values - family stability

المقدمة:

إن سلامة المجتمع وقوة ثباته ومدى تقدمه وازدهاره وتماسكه مرتبط بسلامة الصحة النفسية والاجتماعية لأفراده. المجتمع وحين يضع الفرد كأساس لازدهار والتقدم الاجتماعي هو المجتمع السليم، فالأسرة هي نواة المجتمع وأساسه⁽¹⁾ الذي يقوم بغرس قيمه الدينية والثقافية والاجتماعية في نفوس أفرادها من خلال عدة وسائل أهمها: التنشئة الاجتماعية والمعتقدات والقيم والأهداف والعادات والتقاليد الاجتماعية. ولكي يكون الفرد عضواً بارزاً في تحقيق التقدم الاجتماعي لا بد من الاهتمام بتنشئته الاجتماعية التي اهتمت بها كثير من الدراسات الاجتماعية والقيم فالتنشئة الاجتماعية من اهم العمليات في حياة الأفراد لأنها الدعامة التي ترتكز عليها مقومات الشخصية وتكوينها وغرس القيم في الأفراد عبر مؤسسة الأسرة. فالتنشئة الاجتماعية تبدأ⁽²⁾ من لحظة الميلاد وحتى نهاية الحياة بالنسبة للفرد فالتنشئة الاجتماعية هي المحور الأساسي لمستقبل المجتمع ووسيلة للكشف عن مقدرات الأفراد وطاقتهم والمحافظة على الحضارات في المجتمع، وذلك عن طريق نقل القيم الحضارية والثقافية والاجتماعية عبر الأجيال. فالتنشئة الاجتماعية قاعدة أساسية للضبط الاجتماعي⁽³⁾ الذي يضم مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تدفع الفرد نحو التماثل المعياري فهي لا تقوم فقط بربط الفرد بالمجتمع بل بضبطه حسب ما تقتضيه ضوابط مجتمعية عن طريق التنشئة الاجتماعية بفهم الفرد اللغة والتقاليد والعادات والقيم السائدة في مجتمعه بالتالي يكتسب الفرد إنسانيته وهذا ما يميزه عن الحيوان فلولاً لعملية التنشئة الاجتماعية لتشابه سلوك الحيوان مع الإنسان. التنشئة الاجتماعية تعمل على تلقين الأفراد القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع لتحقيق التوافق الاجتماعي بين الأفراد وبين المعايير والقوانين الاجتماعية مما يؤدي إلى

خلق نوع من التضامن والتماسك في المجتمع. تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف على التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم وما تؤديه التنشئة الاجتماعية دوراً في تكوين الشخصية للأفراد، وكذلك لها دوراً في تحويل الأفراد إلى أعضاء قادرين على القيام بأدوار اجتماعية متمثلة في المعايير والقيم التي يؤدونها. للتنشئة الاجتماعية دوراً بارزاً في التوافق الاجتماعي للأسرة التي من خلالها تعمل التنشئة على غرس القيم. الورقة توضح الدور الذي تقوم به التنشئة الاجتماعية في غرس القيم داخل الأسرة باعتبارها أكبر مؤسسة اجتماعية ينشأ فيها الفرد ويتعرف على مجتمعه.

الاطار النظري:

استندت الورقة في إطارها النظري على المفاهيم العامة ونظرية الدور والنظرية الوظيفية وذلك لتفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

أولاً: المفاهيم العامة:

مفهوم التنشئة الاجتماعية: التنشئة الاجتماعية في اللغة نشأ ينشأ نشأً ونشوءاً، ونشأ ربا ونشب ونشأت في بني فلان أي نشئت فيهم، والنشء أحداث الناس ونشأ الصبي ينشأ فهو ناشئاً إذا كبر وشب ولم يكتمل يتكامل.

التنشئة الاجتماعية اصطلاحاً:

هي عملية تعليم وتعلم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد طفلاً ومراهقاً فراعشاً فشيخاً سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة⁽⁴⁾ تمكنه من مساهمة حياته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية. التنشئة الاجتماعية تدل في معناها العام على العمليات التي يصبح بها الفرد واعياً ومستجيباً للمؤثرات الاجتماعية وما تشتمل عليه من ضغوط وما تفرضه من واجبات على الفرد حتى يتعلم كيف يعيش مع الآخرين. التنشئة الاجتماعية هي العملية التي من خلالها⁽⁵⁾ يتم توجيه الفرد نحو تنمية سلوكه الفعلي إلى ما هو معتاد ومقبول اجتماعياً وفق المعايير التي ارتضاها الجماعة التي ينتمي إليها. عملية التنشئة عملية تثبيت تستمر طوال الحياة⁽⁶⁾ يتعلم الفرد القيم والرموز الرئيسية للانساق الاجتماعية التي يشارك فيها والتعبير عن هذه القيم في معايير تكون الأدوار التي يؤديها هو والآخرون. هي عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب الفرد من خلالها شخصيته الاجتماعية ويتم من خلال ما يقوم به المجتمع مؤسساته وأساليبه من تنشئة اجتماعية لصغاره. لإكسابهم المعاني والقيم التي تحكم سلوكهم وتحدد توقعاتهم وسلوك الغير والتنبؤ باستجابات الآخرين⁽⁷⁾.

مفهوم القيم:

عبارة عن تصورات ومفاهيم دينامية أو ضمنية تميز الفرد أو الجماعة وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً وتؤثر في اختيار الأهداف والجماعات وأماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي وتؤثر فيه ويتأثر بها. القيم استحقاق⁽⁸⁾ شئ وتقويم ما يستحقه يعرفها كلو كهون: القيم تصور واضح يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه بحث يسمع لنا بالاختيار من الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل. يعرفها بارسونز: القيمة باعتبارها عنصر نسق رمزي مشترك يعتبر معياراً أو مستوي للاختيار من البدائل التي توجد في الموقف.

الجوهري⁽⁹⁾: يعرفها بانها التفضيلات الإنسانية والتصورات عما هو مروب فيه على مستوي اكثر عمومية ولذلك تشمل القيم كل المدفوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معني خلال تجربة الإنسان. يتضمن مفهوم القيم بالمعني النفسي⁽¹⁰⁾ تركيزه على قيم الفرد ومحدداته المختلفة كما يتضمن هذا المفهوم ثلاثة مقومات باعتبارها أحكاماً عقلية مفهوم انتقالي من حيث امتدادها بين القبول والرفض لموضوع معين وتوعوي من حيث تحديدها للفرد في اتجاه معين وتوجيه سلوكه الشخصي.

مفهوم الدور:

وهو يعني في اللغة العربية الوظيفة كما تعني الحركة ويقصد بها في هذه الدراسة الوظيفة الفعالة التي تقوم بها التنشئة الاجتماعية في غرس القيم من خلال الأسرة باعتباره اهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية⁽¹¹⁾.

مفهوم الأسرة:

نظام اجتماعي رئيسي لضبط السلوك والاطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية. وهي أيضاً جماعة اجتماعية بيولوجية تتكون من رجل وامرأة. اهم وظائفها إشباع الحاجات العاطفية وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي للملائم لتنشئة وتوجيه الأفراد داخله، فهي الوعاء الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية وغرس القيم والمعارف والاتجاهات للأفراد. الأسرة اصطلاحاً: هي الجماعة المتعبّرة نواة المجتمع والتي تنشأ برابطة زوجية بين رجل وامرأة ثم يتفرع عنها الأولاد وتظل ذات صلة وثيقة بأصول الزوجين من الأجداد والجندات والأعمام والعمات والأخوال والخالات... الخ⁽¹²⁾.

التعريف اللغوي للأسرة:

كما ورد في لسان العرب لمعني أسرة الرجل بمعني عشيرته ورهطه والأسرة بمعني عشيرة الرجل وأهله والأسرة في اللغة منبثقة من الأسر والأسرة لغة بمعني القيد.

إجرائياً: الأسرة هي الأسرة المكونة من الأب والأم والابن وتُمارس عملية التنشئة الاجتماعية بداخلها.

ثانياً: النظريات المفصرة:

نظرية الدور:

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين تعتقد بان سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، وتعتبر من النظريات الصغرى التي تفسر وضع الحياة الاجتماعية ، جاءت فكرة الدور الاجتماعي من فكرة التفاعل الرمزي وينظر هذا الفكر إلى المجتمع بانه مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. تعتبر من النظريات الهامة خاصة عندما يكون التركيز متعباً على العمليات الداخلية من الأسرة فالتنشئة الاجتماعية احدي العمليات الناشئة داخل الأسرة. الدور يمثل مجموعة من الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الفرد نتاج عملية التنشئة الاجتماعية بداية من مرحلة الطفولة ومن خلال الأسرة بتقييم أدواره. اعتمدت هذه النظرية على مفهومين أساسيين⁽¹³⁾ المكانة الاجتماعية والدور الوظيفي. المكانة وضع بناء اجتماعي يتحدد اجتماعياً وترتبط به واجبات وهدف ولكل فرد عدة مكانات فالدور الاجتماعي هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مركزاً اجتماعياً أثناء تفاعله مع الآخرين. اهتم ماكس فيتر بالدور الاجتماعي وقصد السلوك الذي يقوم به الفرد وتكون له علاقة مع الآخرين من المجتمع بالتالي يمكن التنبؤ بسلوك⁽¹⁴⁾ الفرد من خلال معرفة دوره في المجتمع.

فالمجتمع مجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة ومنظمة وتوجد أدواراً يمارسها الأفراد الذين يشكلون هذه المراكز. بالنسبة للتنشئة الاجتماعية كإحدى العمليات التي تحدث داخل الأسرة تلعب هذه التنشئة دور أساسي في غرس القيم والاتجاهات والأعراف⁽¹⁵⁾. فالأسرة هي النواة الأساسية لغرس القيم عبر عملية التنشئة الاجتماعية من خلال التطبيع الاجتماعي الذي يهدف إلى إسكاب الفرد أمط السلوك السائدة في مجتمعه ، فالتنشئة تعمل على نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد ثم تناولت هذه النظرية أهمية دور أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض من خلال إكمال عملية التنشئة الاجتماعية والنظم والقواعد والمعايير الثقافية التي يتم أخذها عبر عملية التنشئة الاجتماعية بالتالي فالأسرة تؤدي دوراً في التنشئة الاجتماعية وهي تؤدي دوراً في غرس القيم لدى الأفراد⁽¹⁶⁾.

النظرية البنائية الوظيفية:

وهي تعتمد في فهمها للمجتمع على مفهومين رئيسيين هما البناء والوظيفة، يشير مفهوم البناء للعلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى ما ينتج عن النشاط الاجتماعي كذلك فمفهوم الوظيفة هو النسق الاجتماعي والمجتمع ما هو إلا نسق كبير يتكون من مجموعة من الانساق الفرعية لكل منها وظيفة، تناول عدد من العلماء النظرية الوظيفية. النظرية الوظيفية منهم العالم بارسونز: حيث أوضح أن الوظيفة تسعى إلى تنظيم المجتمع واستقراره ، ولها نظام متكامل واتفاق بين أعضائها على أساس من القيم الثابتة كما تدعو إلى أن كافة الأنظمة عناصر النسق. تناول العلماء اوجست كونت واميل دور كايموهيربرت⁽¹⁷⁾ سبينسر وهم من العلماء التقليديين الذين قدموا إسهامات كبيرة في النظرية الوظيفية. كذلك هنالك علماء محدثين قدموا إسهامات في النظرية البنائية الوظيفية بوبرت⁽¹⁸⁾ ميرتن الذي أوضح التحليل البنائي الوظيفي الذي يركز على المجموعات والمصطلحات والمجموعات الثقافية والأدوار الإنسانية الاجتماعية تخضع للتحليل البنائي الوظيفي. ذهب العالم بارسونز: إلى أن النسق الاجتماعي يمر بحالات من التوازن وانعدام التوازن داخل النسق يستلزم هذا أن يقوم النسق ببعض الميكانيزمات التي تعمل على إعادة التوازن بتطبيق النظرية الوظيفية على التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم، نجد أن التنشئة كإحدى العمليات التي تتم داخل الأسرة فنجد أنها تؤدي دوراً للأفراد داخل الأسرة وهو غرس القيم والعادات والتقاليد والثقافات فيصبحون مشبعين بها، وذلك حسب ثقافة المجتمعات التي يعيشون فيها، فالتنشئة دوراً في غرس السمات الشخصية للأفراد ، للتنشئة تأثير في الصفات الشخصية للأفراد ، فهي تؤدي دوراً عبر الأسرة وبالتالي تتكامل الأدوار ويصبح مجتمعاً ينشئ جيل متماسك بالقيم والعادات والتقاليد والصفات الشخصية، بالتالي يكون للتنشئة دوراً في غرس القيم لهؤلاء الأفراد كجزء من بقية الأدوار في الأنساق الأخرى في المجتمع.

التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم:

1/ التنشئة الاجتماعية: التعريف والأهداف:

التعريف:

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يصبح بها الفرد من كائن بيولوجي أي إنسان اجتماعي مستجيباً للمؤثرات الاجتماعية وما تفرضه من واجبات على الفرد حتي يتعلم كيف يعيش مع الآخرين. تبدأ التنشئة الاجتماعية مع بداية الفرد في مرحلة الطفولة وتمتد بامتداد الحياة من خلال مراحلها المتعاقبة

. التنشئة الاجتماعية تمثل اهم جانب من جوانب الشخصية، إذ يعتبر التثقيف احدي مفاهيم التنشئة الاجتماعية يدل على العمليات التي يتعلم بها الطفل الأُمَاط السلوكية التي تميز ثقافة مجتمعه وثقافة المجتمعات الأخرى.التنشئة الاجتماعية اهم المقدرات التي تعبر عن هوية المجتمعات ومستقبلها وحركتها وحريتها وفعاليتها بل هي الموجه الأكثر تعبيراً عن آفاقها.⁽¹⁹⁾

أهداف التنشئة الاجتماعية:

تهدف إلى تكوين الشخصية الإنسانية عن طريق الإشباع للحاجات ، تهدف إلى التدريبات الأساسية لضبط السلوك من خلالها يكتسب الفرد اللغة ، العادات الفطرية والاجتماعية والنفسية والتقاليد السائدة في المجتمع.

تهدف إلى إنتاج شخص ذو كفاءة إنتاجية بمعنى إعداد فرد لديه القدرة على التفاعل الاجتماعي الحقيقي مع كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية.

تهدف إلى إدماج القيم الاجتماعية والخلقية في شخصية الفرد وتكوين ضوابط مانعة للممارسة السلوك اللامقبول اجتماعياً.

التنشئة الاجتماعية تكسب الفرد أُمَاط السلوك السائدة في مجتمعه من حيث القيم والمعايير التي يتبناها المجتمع وتصبح قيماً ومعاييراً خاصة به، ويسلك أساليب تتسق معها بما يحقق له المزيد من التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي ، يتعلم الأطفال من خلال الأدوار الاجتماعية ، كذلك أن التنشئة تعمل على تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع بشكل عام والامتثال لقواعده وقيمه بشكل خاص وهذا لا يتم إلا من خلال تبني الفرد لقيم الجماعة وثقافتها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتي تتمثل في نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد.

تزويد الفرد بالمهارات والمعارف والتوجيهات التي تصون سلوكه من الانحرافات الاجتماعية وإكسابه مناعة اجتماعية تمكن الفرد بالقيام بدوره الاجتماعي ليحافظ على المجتمع ذاته.

تعمل على الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس للفرد بتنمية قدراته وتزويده بأساليب التعامل والتفكير ويحدد نمط شخصيته.

التنشئة الاجتماعية تعمل على تحقيق الأمن الصحي والنفسي للأفراد إذ أن التنشئة الاجتماعية السوية تساعد الطفل على أن يعيش في بيئة خالية من المشكلات النفسية والاضطرابات والمشكلات الأسرية.

تعمل على تكوين الشخصية الإنسانية بتحويله إلى فرد ناضج يتحمل المسؤولية الاجتماعية⁽²⁰⁾.
خصائص التنشئة الاجتماعية:-

عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواراً اجتماعية والمعايير التي تحدد هذه الأدوار ويكتسب الاتجاهات والأُمَاط السلوكية التي ترتضيها الجماعة ويوافق عليها المجتمع ، يتحول الفرد عبرها من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته إلى فرد ناضج ناجح يقدر معني المسؤولية الاجتماعية، تختلف التنشئة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر بالدرجة ولكنها لا تختلف بالنوع.

عملية لا يقتصر القيام بها على الأسرة فقط ولكنها لها آخرين مثل المدرسة، جماعة الرفاق، المؤسسات الدينية، وسائل الإعلام.

عملية التنشئة تتأثر بالكثير من العوامل المجتمعية وثقافة المجتمع ونوعيته، ريف، حضر، بدو، والعوامل الأسرية كالوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة.

أهمية التنشئة الاجتماعية ومراحلها:

تكسب الفرد إنسانيته وصفات مجتمعه، يتعلم الإنسان اللغة وأنماط السلوك والعادات والأعراف والقيم.

تحقق التطبيع الاجتماعي ويكون في نمط السلوك المتوقع من أي فرد يشغل وظيفة معينة فلكل منصب أو وظيفة عادات وقيم وسلوكيات تحكمها ومن يشغل هذه الوظيفة أن يكتسبها (الدور والوظيفة) إشباع حاجات الفرد ليكون منسجماً مع نفسه ومجتمعه.

مراحلها:

للتنشئة الاجتماعية عدد من المراحل منها مرحلة الاستجابة: تكون هذه المرحلة في بداية حياة الطفل منذ ولادته مع امه وفي أسرته. مرحلة الممارسة الفعلية تبدأ هذه المرحلة بعد معرفة أفراد العائلة والتعامل معهم ومعرفة العادات والتقاليد وأسلوب حياتهم. معرفة الاندماج: وهي المرحلة التي يتعلق فيها الفرد إلى المجتمع الأكبر في البداية تكون المدرسة ثم جماعة اللعب ثم بيئة العمل.

عناصر التنشئة الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية عملية تفاعل اجتماعي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تكسبه ثقافة المجتمع ففي هذه العملية يقوم المجتمع بمؤسساته بتنشئة الأفراد عبر المقومات الأساسية لعملية التنشئة وهي: الفرد، المجتمع، الثقافة.

الفرد:

يتكيف بيولوجياً مع وسطه المادي من الناحية البيئية والاجتماعية والنفسية يؤثر ويتأثر بها، فالبيئة الاجتماعية متلازمة للفرد ووجوده يعني وجوده والعكس.

المجتمع:

مدرسة كبيرة يتلقى فيها الفرد دروساً كبيرة يتلقى فيها الفرد دروساً من المجتمع يصقل فيها معارفه وخبراته والمجتمع يتكون من عناصر متصلة بالمجتمع الكلي.

الثقافة:

هي الكل الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفنون والقواعد الأخلاقية والقوانين والمهارات. أشكال التنشئة: للتنشئة الاجتماعية شكلين⁽²¹⁾: تنشئة اجتماعية مقصودة وتنشئة اجتماعية غير مقصودة.

التنشئة الاجتماعية المقصودة:

يتم هذا النمط في الأسرة والمدرسة، ففي الأسرة تعلم أبناءها اللغة والآداب، الحديث والسلوك وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها وتحدد لهم الأدوات والأساليب والطرق التي يتصفون بها عبر القيم والمعايير. التنشئة الاجتماعية الغير مقصودة: يتم نقلها غالباً من السينما والمسرح وغيرها من المؤسسات التي تسهم في عملية التنشئة من خلال الأدوار الاجتماعية وهي: المهارات والمعاني والأفكار والاتجاهات والعادات المتصلة بالعادات الحب والكرامية والعادات المتصلة بالإنتاج⁽²²⁾.

مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

هنالك الكثير من المؤسسات والجماعات التي تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنشئة الاجتماعية منها الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق وأماكن العبادة والنوادي ووسائل الإعلام، جميعها عوامل حتمية في عملية التنشئة الاجتماعية، تتداخل في سلوك الطفل وتوجه حياته وتشكلها في مراحلها المبكرة، على اختلاف تلك المؤسسات في أدوارها إلا أنها تشترك في تشكيل قيم الطفل ومعتقداته وسلوكه.

العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية: العوامل الدافعية: الدين :

يحرص كل دين على تنشئة أفرادهِ حسب المبادئ والأفكار التي يؤمن بها. الأسرة: فهي تساهم بشكل أساسي من تكوين شخصية الفرد من خلال التفاعل الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد. فهي أول العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية ويؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية كلما كان الحجم صغيراً تكون التنشئة أكثر فعالية والعكس.

نوع العلاقات الأسرية:

تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة مما يحقق هو يساعد على نمو الطفل بطريقة متكاملة.

الوضع الاقتصادي:

يوجد ارتباط إيجابي عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبين نمو شخصية الطفل الاجتماعية.

المستوي التعليمي:

يؤثر من حيث مدى ادراك الأسرة بحاجات الأفراد وكيفية إشباعها.

2/ القيم والسنن الاجتماعية:

فالقيم تعد نوعاً من المعايير الاجتماعية المحددة للسلوك الاجتماعي الفردي والجماعي، الذي يحدده المجتمع عما هو مرغوب فيه من السلوك فيما يهم الفرد أو يفعله أو يصدر حكماً على شيء أو نشاط أو شخص في ضوء المبادئ والمعايير التي ارتضاها المجتمع لنفسه بصورة تعكس اهتمامات هذا الفرد ومثله العليا ومن القيم المرغوب غرسها في الناشئة أو في الأفراد الصدق ، الأمانة، النظام، الإحساس بالمسئولية. المعايير الاجتماعية مقاييس أو قاعدة أو اطار مرجعي للخبرة والإدراك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وبهذا فان المعايير هي التي تحدد السلوك الذي تقبله الجماعة والذي ترفضه ، فكل مؤسسة دورها في المعايير فللأسرة معايير خاصة نجمها على سلوك الأفراد سواء كانوا أطفالاً أو شباب⁽²³⁾. تتميز كل مرحلة من مراحل المجتمع بطراز من الثقافة يلائمها ، يعرف تاييلور الثقافة بانها: في ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات الاجتماعية وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في جماعة ، تنطوي كل ثقافة على عدد من القيم التي ترسم للناس حدود التفكير والسلوك والعمل ، يعرف رالف بارتن بريي القيم بانها: ما لها اهتمام أو جدوى فالقيم معايير اجتماعية تعبر بها ثقافة المجتمع عن المستويات المحددة لما يجب أن تكون تلبية حياة المجتمع. أي مقاييس تقدر بها مدى بعد الفعل الإنساني أو قربه ، من هذا القياس القيمة تتضمن المعاني الآتية:

أنها مقولات من صنع المجتمع وسمتها ثقافية .

أنها تتعلق بحياة المجتمع ومستوي إنسانيته وتعد في ذاتها مثلاً علياً يجب أن تكون عليه صورة المجتمع أما نفسه وأما غيره⁽²⁴⁾.

العادات والتقاليد:

العادات:

العادة بالمعنى اللغوي هي التميز حيث صار يفعل من غير جهد واصبح يتكرر على نهج واحد، في اللغة الإنجليزية تعني كلمة العادة نمط السلوك المكتسب بالتكرار أو التعود أو الاستعمال المتكرر، العادة في القواميس الاجتماعية تعرف بانها صور السلوك الاجتماعي واستمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت راسخة واستبقت إلى حد ما الصبغة الرسمية. التقاليد: لغوياً تعني العادات المتوارثة التي يقلد فيها الخلف السلف ، في اللغة الإنجليزية العادة المتوارثة من الخلف للسلف، أو الممارسة عريقة القدم. العادة لغوياً تعني الأماط السلوكية المتوارثة⁽²⁵⁾.

طرق ووسائل غرس القيم:

هنالك طرق ووسائل متعددة يتم بواسطتها حفظ وغرس القيم في نفوس الأفراد يتم عن طريق التنشئة الاجتماعية وعن طريق التقاليد الاجتماعية والممارسات الروحية وتساهم عملية التنشئة الاجتماعية في تشكيل الشخصية الأساسية في مرحلة الطفولة المبكرة، توجد جوانب أساسية للتنشئة ذات علاقة لغرس القيم في نفس الفرد وهي:

طريقة اتباع الأسرة لحاجات الطفل البيولوجية :

يقول العالم أجبرون إن للحياة العائلية أثرها في تشكيل الشخصية الأساسية وذلك لأن مرحلة الطفولة الأولى يتحدد فيها الطابع العام لنوع الاتجاهات.

أثر المعاملة في الحياة الوجدانية للطفل:

إن قيم المجتمع تدخل في نفس الإنسان عن طريق التنشئة الاجتماعية من خلال السلطة الوالدية الخاصة من جانب الأم في الطفولة الأولى، ولحاجة الطفل للأم ولخدماتها دوراً في تقسّمه في شخصيتها ويمتص الطفل السلطة الوالدية للتحوّل إلى ما نسميه بالضمير. إن طريقة معاملة الطفل وأخذه بالقيم والقواعد السلوكية لها أثرها البالغ في نمط الشخصية.

غرس القيم عن طريق العقوبات أو الجزاءات: يتلقى الفرد في عملية التنشئة الاجتماعية عبر الأسرة حيث تقوم هذه العملية من خلال الضبط والعقاب والثواب لأخذه للقيم.

مفهوم الأسرة:

مؤسسة رئيسية في كل المجتمعات من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، هي مجموعة من الأفراد يرتبطون بروابط القرابة وعلاقات الدم وزواج وانجاب ، وهي وحدة أساسية في التنشئة الاجتماعية تلعب دور جوهري في تنشئة الأطفال على أساس قيم وثقافة المجتمع. عرفها الجوهري بانها جماعة بيولوجية تتكون من رجل وامرأة تقوم فيها رابطة زوجية وأبناؤهما اهم وظائفها إشباع الحاجات العاطفية وتهئية المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم للتنشئة الاجتماعية.

يعتبر النظام الأسري من أهم النظم الاجتماعية التي وضعها الإنسان لتنظيم حياته في الحماية ، والأسرة هي النواة للمجتمع، وهي العماد لاستمرار المجتمع العرقي والثقافي.

الأسرة عبارة عن بناء اجتماعي يضم الزوجين والأبناء ويعرفها ما يضر ويبيح بأنها حماية دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم. وفي الأسرة علاقات أخرى ولكنها تقوم على الزوجين معاً اللذان يكونان مع أطفالهما، وحدة متميزة كالأسرة النووية العالم فوجل Voglle الذي ذكر أن الأسرة عبارة عن وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان برباط الزواج ومع أطفالهما. الأسرة عبارة عن مجموعة من الأفراد تربطهم علاقاتهم متعددة يعيشون معاً ويقومون بأدوار بنائية محددة، وتعرف برجس ولوك أنها جماعة من الأشخاص يرتبطون برباط الزواج الدم أو العرف يعيشون تحت سقف واحد ويتفاعلون معاً وفقاً لأدوار إضافية محددة ويحافظون على نمط تعايشي عام.

الأسرة:

مجموعة من الأفراد المتكاملين والمتكافئين معاً الذين يقيمون في بيئة سكنية خاصة لأنهم تربطهم علاقات بيولوجية نفسية- عاطفية اجتماعية اقتصادية- شرعية وهو والأطفال والأجداد أو الأعمام أو غيرهم وتعرف بالأسرة الممتدة.

وظائف الأسرة:

الأسرة تقوم بالعديد من الوظائف الأساسية التي تساهم في بناء واستقرار واستمرار المجتمع الإنساني. والإنجاب وإعداد القوى البشرية فالارتباط البيولوجي والعاطفي من الطفل والأم واضح في كل المجتمعات الإنسانية.

الوظيفة النفسية والعاطفية:

نعني بها التفاعل العميق بين الزوجين والأبناء في منزل مما يحقق وحدة أولية صغيرة تكون مصدر الإشباع العاطفي بين الوالدين والطفل لها أثر في شخصية وحصته النفسية والحرمان من العطف والذي يؤدي إلى القلق النفسي وفقدان الثقة.

الوظيفة الاقتصادية: الأسرة في معظم المجتمعات الإنسانية الوحدة الاقتصادية وكانت تقوم بإنتاج ما تحتاجه وتشرف على شؤون وتوزيع الاستهلاك الداخلي.

الإنتاج الصناعي على وظيفة الأسرة الاقتصادية من المجتمعات الحضارية وأصبحت استهلاكية وذلك بعد أن هبا المجتمع القيام بعمليات الإنتاج الآلي أجبر أفراد الأسرة يسعى خارج محيط الأسرة. وبذلك نشأت علاقات اقتصادية خارجية انتشر الأفراد وراء العمل في أماكن متعددة استطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وفت روح الفردية الوطنية التعليمية للأسرة دوراً فعالاً في التعليم فهي تقوم بالإشراف على متابعة الأطفال في دروسهم ودفع النفقات والأدوات.

الوظيفة الدينية:

فالأسرة هي التي تقوم بوضع الأسس الأولى للوازع الديني عند الأطفال وتطبيعهم بطابع ديني. فالأسرة تكون فعالية في تطور المثاليات والسمات الخلقية والقيم داخل الأعضاء من الأسرة. الوظيفة الاجتماعية: يشمل دور الأسرة في توفير الرعاية والشعور بالمسؤولية الذي يجلب المنفعة لجميع الأطراف بما يتضمنه هذا الجانب من تحقيقه التعاوني الذي يجلب الاستقرار والراحة النفسية ويحقق المعنى الإنساني لتكوين الأسرة المستقرة.

خصائص الأسرة:

للأسرة أهمية بالغة داخل المجتمعات تميز بعدد من الخصائص تميزها عن بقية الأبنية وهي:-
 أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً.
 تبنى الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع فهي ليست عمل فردي أو إرادي ولكنها من عمل المجتمع وصممة من ثمرات الحياة الاجتماعية.
 تعتبر الأسرة الإطار الذي يحد من تصرفات أفرادها ، فهي عربة الوعي الاجتماعي والتراث من جيل إلى جيل، وهي مصدر العادات والتقاليد والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة.
 الأسرة المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها والأسرة وحدة اقتصادية الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودافعه الطبيعية والاجتماعية وتحقيق الغاية من الضياع الإنساني.

دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية:

أن للأسرة دور ثابت في حياة الطفل خاصة في السنين الأولى من عمره فهي تمثل عالم الطفل الكلي وتؤثر بدرجة كبيرة في تطوير شخصيته ونموه ويبدأ هذا التأثير بالاتصال المباشر بين الأم وطفلها. الأسرة تنقل للطفل قيم ومعايير وتعمل على تشكيل هوية الطفل وانتمائه وللأسرة دوراً في نقل الميراث وبناء الشخصية وترشيح الانتماء. فالأسرة هي النواة الأولى التي نشرت على النمو النفسي للطفل وتؤثر في تكوين شخصيته وتكوينه سلوكه. وتلعب العلاقات بين الوالدين وأطفالهم دوراً مهماً في تكوين شخصية الطفل وأسلوب حياته، فالأسرة هي الجماعة الأولى التي تعلم النشء خصائصه الاجتماعية الأساسية حيث يتأثر الطفل في تنشئته الاجتماعية بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي في النفس لأسرته ، ويؤثر المستوي على تحسين مطالبه لذلك تعتبر الأسرة هي وسيلة المجتمع للحفاظ على معايير وقيمه التي يعتمد في فعاليتها على دور الفروق في الأسرة وتأثيرها الفعال في تعديل السلوك الاجتماعي وتحديد مسار تنشئته الاجتماعية⁽²⁶⁾. لذلك غرض الأسرة في الوحدة الاجتماعية المكونة من أفراد تربطهم عوامل بيولوجية واحدة سواء كان هؤلاء الأفراد من جيل واحد أو من أجيال متعاقبة وهي اهم الجماعات التي يتعامل معها الفرد وكلما كان الفرد صغير السن كان أكثر تأثراً بمن حوله لذا نحن بان الأسرة أكثر عمقاً في حياة الأفراد خاصة منها العناصر الاجتماعية العامة كالعادات والتقاليد والعرف السائد⁽²⁷⁾.

الإطار التطبيقي:

الإجراءات المنهجية» تم أخذ عينه مكونة من 100 أسرة تم أخذها بطريقة الاختيار العشوائي من ولاية الخرطوم موزعة علي المحليات الثلاثة محلية أم درمان 60 استمارة ومحلية بحري 20 استمارة ومحلية الخرطوم 20 استمارة. استخدمت الدراسة بالإضافة للأداة الاستبانة المقابلة الشخصية للعينة المبحوثة وذلك من أجل التوصل إلى النتائج الدقيقة كذلك شرح العديد من الملاحظات من خلال معرفة الدور الذي تقوم به التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة في غرس القيم والعادات والتقاليد لأفرادها.

جدول رقم (1) يوضح النوع للمبحوثين:

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	35	35 %
الإناث	65	65 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من بيانات الجدول أعلاه يتضح نسبة 65 % كانت نسبة الإناث في مجتمع البحث وهذا يؤكد أن للمرأة دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية فالأم هي التي تكون على قرب من الأبناء وعليها المهمة الأكبر لحكم تواجدها داخل المنزل بخلاف نسبة الذكور وهم بنسبة 35 % فالحاجات المنزلية تتطلب عمل الرجل خارج نطاق المنزل بالتالي الذي يكون متواجداً على قرب من الأبناء هي الأم، ومن خلال تعليق المقابلات الإناث هم الموجودون بالمنزل ، فلدورها أهمية قصوي في التنشئة الاجتماعية للأبناء بالتالي غرسها للقيم الفضيلة والنبيلة حيث نجد أن المرأة عندما اضطرتها الظروف للخروج إلى العمل المساهمة في رفع المستوى المعيشي لأسرتها أصبحت جاهزة للتوفيق بين المنزل والعمل.

جدول رقم (2) يوضح المستوى التعليمي ودوره في التنشئة الاجتماعية للمبحوثين:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	5	5 %
خلوة	7	7 %
أساس	10	10 %
ثانوي	15	15 %
جامعي	60	60 %
فوق الجامعي	2	2 %
المجموع	100	100 %

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من بيانات الجدول أعلاه نجد أن إجابات المبحوثين كانت بنسبة 60 % كان تعليمهم جامعي وهذا مؤشر على أن التعليم يعمل على تمكين الأفراد من غرس التنشئة الاجتماعية لأفرادهم بصورة جيدة ومؤسسة تتم وفقاً للأسس ومعايير علمية وبالتالي يكون لهم الدور الرئيسي والمركز في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة المتمثل في سد حاجات ورغباته وهي التي تكسبه الرموز المختلفة وتنمية إحساسها أثبتت العديد من الدراسات أن الأسرة المتصدعة التي توجد بها خلافات ينقصها الجانب التعليمي في كيفية حسم الخلافات بين الوالدين أو الزوجين بالتالي يكون الجو الأسري مشحون بالتفكك وهذا له اثره السلبي في سلوك الأبناء وتنشئتها. أما نسبة 2 % فكانت إجابة المبحوثين حول من تلقوا تعليم فوق الجامعي وهي نسبة بسيطة لان معظم أفراد المجتمع يتوفر لهم التعليم في مراحلهم الأولية والسابقة فالتعليم أثر كبير في عملية التنشئة الاجتماعية حيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي الوالدين ينعكس ذلك إيجابياً علي دورهم في عملية التنشئة الاجتماعية⁽²⁸⁾.

جدول رقم (3) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين:

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
92 %	92	متزوج
2 %	2	غير متزوج
2 %	2	مطلق
4 %	4	أرمل
100 %	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من بيانات الجدول أعلاه نجد أن نسبة 92 % من إجابات المبحوثين كانوا أفراداً متزوجين، هذا يدل على أن الحالة الاجتماعية للأسرة مستقرة مما يدل على أن أفراد هذه العينة المبحوثة ينعمون بتنشئة إجتماعية سليمة ذلك من خلال البيئة الأسرية المستقرة، وقد تساوت نسبة غير المتزوجين والمطلقين بنسبة 2 % وهي نسبة بسيطة مقارنة بدرجة الاستقرار داخل الأسرة وممارسة عملية التنشئة الاجتماعية وغرسها للقيم والأفراد بصورة يتوفر فيها الجو السليم للممارسة هذه العملية (التنشئة الاجتماعية).

جدول رقم (4) يوضح دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل الشخصية :

النسبة المئوية	التكرار	دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل الشخصية
85 %	85	نعم
15 %	15	لا
0 %	-	أحياناً
100 %	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من بيانات الجدول رقم 4 نجد أن نسبة 85 % من إجابات المبحوثين أن للتنشئة الاجتماعية دوراً في تشكيل الشخصية فهي تعمل على تشكيل شخصية الطفل تشكياً فردياً واجتماعياً وهذا يؤكد الدور الرئيسي في الأساليب التنشئة التي يتبعها الوالدين في تنشئة الأبناء لها تأثيرها في شخصية الطفل. التنشئة الاجتماعية تهدف إلى إنتاج شخص ذو كفاءة اجتماعية لديه المقدرة على التفاعل مع البيئة الاجتماعية والطبيعية. أما إجابات المبحوثين بالدور السلبي للتنشئة كانت 15 % فهي نسبة بسيطة لان التنشئة الاجتماعية هي الأساس التي تحدد به نشأة الشخص أو الأفراد داخل المجتمع كمقولة الإنسان أبن البيئة التي عاش بها دليل على أن ملامح الشخصية لها علاقة بالبيئة أو التنشئة التي نشأ بها.

جدول رقم (5) يوضح دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية:

النسبة المئوية	التكرار	دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية
90 %	90	نعم
10 %	10	لا
0 %	-	أحياناً
100 %	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجاباتالمبحوثين حول دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية كانت إجاباتهم بنسبة 90 % وهذا يدل على أن للأسرة دوراً رئيسياً في التنشئة الاجتماعية لا نها النواة الأولى في المجتمع والذي ينشئ فيها الطفل لان للأسرة دور هام في التنشئة الاجتماعية إذ أنها تقوم بالعديد من الوظائف الأساسية التي تساهم في استمرار وبقاء المجتمع ولديها وظائف اجتماعية واقتصادية ودينية وتربوية لذا تعمل على غرس القيم والمعارف والمهارات عبر عملية التنشئة الاجتماعية، أما حول إجابات المبحوثين بسلبية دور الأسرة كانت إجاباتهم بنسبة 10 % وهي نسبة بسيطة ولكنها توضح أن البعض من المبحوثين تلقوا تنشئة غير سليمة داخل الأسرة، لذلك كانت إجاباتهم بان للأسرة ليست لديها دوراً في تنشئتهم.

من خلال المقابلات التي تمت معهم اضحوا انهم تعرضوا في تنشئتهم الاجتماعية للعديد من العوامل السالبة لذلك لعدد من الأسباب التي كانت داخل الأسرة منها حالات الطلاق بين الزوجين والمشكلات التي لها تأثير على تنشئة الطفل، لذا تعرضه إلى غرس العديد من القيم الغير صحيحة للعوامل سالفة الذكر.

جدول رقم (6) يوضح دور التنشئة الاجتماعية في غرس القيم:

النسبة المئوية	التكرار	دور التنشئة الاجتماعية في غرس القيم
96 %	96	نعم
4 %	4	لا
0 %	-	أحياناً
100 %	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من الجدول أعلاه نجد أن إجابات المبحوثين كانت بنسبة 96 % عن إجابيه التنشئة الاجتماعية إذأنالتنشئة الاجتماعية تعمل على غرس العادات والتقاليد المعارف والاتجاهات إضافة إلى ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه الأفراد التنشئة الاجتماعية عبر الأسرة تعمل علي نقل التراث الثقافي للمجتمع من قيم ومعتقدات وأعرافللأفراد بالطريقة التي تراها والكيفية التي تريدها. أما إجاباتالمبحوثين حول المفردة (لا) كانت بنسبة 4 % وهذه نسبة بسيطة لان للتنشئة دوراً مهماً في غرس القيم لدى الأفراد داخل المجتمع، ووجود هذه النسبة البسيطة يرتبط بإجابات الجدول السابقة لان المبحوثين لم يتلقوا أي قيم من الأسرة وهؤلاء كانت إجابتهم بان تلقيهم للتنشئة يتم من خارج الأسرة لذا لم تظهر القيم في تنشئتهم

جدول رقم (7) يوضح دور وأهمية التنشئة الاجتماعية في التفاعل الاجتماعي:

النسبة المئوية	التكرار	دور وأهمية التنشئة الاجتماعية في التفاعل الاجتماعي
87 %	87	نعم
3 %	3	لا
10 %	10	أحياناً
100 %	100	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للعام 2019م

من إجابات الجدول أعلاه أن إجابات المبحوثين كانت بنسبة 87 % للتنشئة الاجتماعية دوراً في إحداث التفاعل الاجتماعي أي أن وجود العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الآخرين هي من صفات الكائن البشري فالتنشئة الاجتماعية عملية يحدث بداخلها تفاعل الأفراد بطرق مباشرة أو غير مباشرة قد يكون عن طريق استخدام الإشارات أو اللغة فالتفاعل وسيلة اتصال وتفاهم بين الأفراد بما أن الأسرة أو الجماعة يعيش بها الطفل يتعلم كيف يتعامل مع الآخرين فإذا لم يتوفر له نوع من التفاعل الاجتماعي لا يتثنى له القيام بهذا الدور أما إجابات المبحوثين بنسبة 3 % نسبة بسيطة مقارنة بالإجابات السابقة تعتبر نتيجة سلبية بالنسبة للدور الهام الذي تقوم به للتفاعل الاجتماعي داخل التنشئة الاجتماعية أو التفاعل الاجتماعي عملية اخذ وعطاء تتم بين الأفراد في اطار تبادل الأفكار والآراء وهذه كلها لها تأثير على الأفراد داخل عملية التنشئة الاجتماعية⁽²⁹⁾.

الخاتمة:

تناولت الورقة في موضوعها التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم هادفة للتعرف علي الدور الذي تؤديه التنشئة الاجتماعية في غرس القيم المتمثلة في المعارف الأولية العادات والتقاليد والاتجاهات تطرقت الورقة إلى مقدمة أوضحت فيها ان سلامة المجتمع وقوة ثباته وتماسكه ومدى ارتباطه بسلامة الصحة النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع حيث يضع الفرد كأساس للتقدم الاجتماعي. فالأسرة هي نواة المجتمع واساسه الذي يقوم لغرس قيمها الدينية والثقافية. والاجتماعية في نفوس أفراد من عدة وسائل أهمها التنشئة الاجتماعية العادات القيم والأهداف التنشئة الاجتماعية. اهم العمليات في حياة الأفراد وهي تبدأ من لحظة الولادة وحتى نهاية الحياة كذلك تطرقت الورقة إلى الإطار النظري يحوي المفاهيم العامة من مفهوم التنشئة الاجتماعية. القيم ودور الاسرة والنظريات المفسرة لموضوع الورقة نظرية الدور التي تفسر وضع الحياة الاجتماعية فكرة الدور الاجتماعي من فكرة التفاعل الرمزي ينظر هذا الفكر للمجتمع علي انه مجموعة من مراكز اجتماعية مترابطة متضمنة أدوارها الاجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. والنظرية البنائية الوظيفية والتي تعتمد في فهمها للمجتمع علي مفهوم البناء تناولت الورقة موضوع التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم في عدد من الموضوعات التعريف أهدافها في تكوين الشخصية الإنسانية وادماج القيم. الاجتماعية وكذلك تكسب الفرد أنماط السلوك السائد في مجتمعة وتزويده بالمهارات والمعارف ومراحلها وعناصرها. والقيم والسنن وطرق ووسائل غرسها عن طريق التنشئة الاجتماعية. كذلك تناولت مفهوم الاسرة خصائصها ودور الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية

فردت الورقة جزئية الإطار التطبيقي. تناولت الإجراءات المنهجية. في تحديد المنهج المستخدم والعينة وكيفية اختيارها. ثم الدراسة الميدانية التي توصلت من خلالها الى عدد من النتائج والتوصيات. هي.

النتائج:

للتنشئة الاجتماعية دوراً في غرس القيم المتمثلة في المعارف الأولية -العادات - التقاليد- الاتجاهات. للتنشئة الاجتماعية دوراً في تشكيل الشخصية . للأسرة دوراً في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم وهي اهم الوسائط. التنشئة الاجتماعية تكسب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات لأداء دوره وتمكينه من التوافق الاجتماعي. التعليم له دور في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم. للتنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في الاستقرار الأسري والمجتمع. التوصيات :

الاهتمام بغرس القيم لدى الأفراد في داخل الأسرة لتمكينهم من أداء أدوارهم مكتسبين القيم . الاهتمام بالأسرة من منطلق أنها وحده اجتماعية اقتصادية متكاملة توفر للجميع الاستقرار وغرس

القيم .

الاهتمام بتهيئة الجو الملائم داخل الأسرة لضمان التنشئة الاجتماعية السليمة.

الهوامش:

- (1) سهير احمد سعيد عوض، علم الاجتماع الأسري، دار النشر، بدون طبعة، 2009م، ص23.
- (2) نبيل عباس الشوربجي، علم النفس الاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2000، ص29.
- (3) معن خليل العمر، الضبط الاجتماعي، دار الشروق للتوزيع والنشر، الأردن، 2006م.
- (4) بني منظوم ، لسان العرب، ج1، ترجمة على شبرا، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ص134.
- (5) 5⁰ حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الرابعة، 1977م ، ص213.
- (6) عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003م، ص66.
- (7) منير المرسي سرحان، في اجتماعات التربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1978م، ص113.
- (8) كمال التابعي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والبيئة، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- (9) خديجة مختار، القيم الثقافية للتنشئة الاجتماعية، جامعة أبي بكر.
- (10) محمد ياسر الخواجة حسين الدريني، المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م، ص-125 127.
- (11) منير بعلبكي ، المورد قاموس إنجليزي ، بيروت، دار العلم بيروت.
- (12) 12⁰ توفيق يونس ، استراتيجيات التربية الأسرية في الإسلام، ط1، دار البحوث العلمية الكويت، 2004، ص8.
- (13) صالح أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، عمان ، دار المسرة، 1988م، ص3.
- (14) Wber max: Theory of social and economic org animation, Neoyork The Free Press (1981) , P87.
- (15) عادل عز الدين اشول، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1999م، ص29.
- (16) [http:// socio kech. Blogs pot. Com/20120/ Goolg pot 16. Html](http://socio.kech.Blogs.pot.Com/20120/Goolg.pot.16.Html)
- (17) Dovid A. Schutz. The changing family.Op cit.P10
- (18) J. Nye and F. Berardo.EMerg. Conceptual from works in family Analysis Ny 1966, p 91.
- (19) [https:// VL. Chmsrt Ga. Com](https://VL.Chmsrt.Ga.Com)
- (20) عمر احمد الهمشري، التنشئة الاجتماعية للطفل، ط1 ، دار الصف للطباعة والنشر والتوزيع، عمان
- (21) عبد العزيز خواجة، مبادئ التنشئة الاجتماعية، دار العرب للنشر والتوزيع، الغرب 2005م، ص21.
- (22) صلاح الدين، شروح علم الاجتماع التربوي، دار العلوم ، الجزائر، 2004م، ص60.
- (23) إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار عمان للنشر والتوزيع، 2014م.
- (24) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع العام، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980م، جامعة عين شمس.
- (25) محمد ياسر خواجة، حسين الدريني، المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2001م، ص-125 127.

- (26) فؤاد السيد البهي، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1980م، ص20.
- (27) حلمي عبد الجواد السباعي يوسف سالم ، الأسرة قديماً وحديثاً، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، 1965م ص25.
- (28) عمر أحمد الهمشري، التنشئة الاجتماعية للطفل، الطبعة الثانية، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع 2013م.
- (29) غريب وعبدالسميع، علم الاجتماع، مفهومات موضوعات دراسات، مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية- 2009، ص 87.

المصادر والمراجع:

- (1) إبتسام مصطفى عثمان: دراسة التنشئة الاجتماعية للأسرة العادية ودو الإيواء رسالة دكتوراه كليه التربية جامعة الإسكندرية، 1988م.
- (2) إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار عمان للنشر والتوزيع، 2014م.
- (3) أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.
- (4) بني منظوم ، لسان العرب، ج1، ترجمة على شبرا، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.
- (5) بهاء الدين خليل: علم الاجتماع العائلي، الأهالي للطباعة، ط 2004م.
- (6) توفيق يونس ، استراتيجيات التربية الأسرية في الإسلام، ط1، دار البحوث العلمية الكويت.
- (7) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الرابعة، 1977م .
- (8) حلمي عبد الجواد السباعي يوسف سالم ، الأسرة قديماً وحديثاً، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1965م .
- (9) حيدر على إبراهيم: التغير الاجتماعي والبيئة مدخل نظري دار الثقافة والنشر، 1982م.
- (10) خديجة مختار، القيم الثقافية للتنشئة الاجتماعية، جامعة أبي بكر.
- (11) سامى محسن الختانتة، وفاطمة عبدالرحيم النواية: علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى ، عمان درا الحامد للنشر 2011.
- (12) سهير احمد سعيد عوض، علم الاجتماع الأسري، دار النشر، بدون طبعة، 2009م.
- (13) صالح أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، عمان ، دار المسرة، 1988م.
- (14) صلاح الدين، شروح علم الاجتماع التربوي، دار العلوم ، الجزائر، 2004م.
- (15) عادل عز الدين اشول، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م.
- (16) عبد العزيز خواجه، مبادئ التنشئة الاجتماعية، دار العرب للنشر والتوزيع، الغرب 2005م.
- (17) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع العام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، جامعة عين شمس.
- (18) عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003م.
- (19) عبدالرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الفكر العربي، 1982م.
- (20) العزيز لبيب: الاتجاهات الوالدية وعلاقتها باتجاهات الأبناء نحو النشاط الرياضي وسلوكه في وقت الفراغ، رسالة ماجستير كلية التربية الرياضية جامعة حلوان، 1993م.
- (21) عمر احمد الهمشري، التنشئة الاجتماعية للطفل، ط1 ، دار الصف للطباعة والنشر والتوزيع، عمان
- (22) عمر عبدالجبار: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع.
- (23) فهم سليم الغزوي: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق عمان 1992م.
- (24) فؤاد السيد البهي، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1980م.
- (25) كمال التابعي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والبيئة، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- (26) لويس كامل: قراءات في علم الاجتماع في البلاد العربية ، المجلد الثاني الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1975م.

- (27) ماكس فيتر.
- (28) محمد عاطف قيس: دراسات في علم الاجتماع نظريات وتطبيقات دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 1985م.
- (29) محمد ياسر الخواجة حسين الدريني، المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.
- (30) محمد ياسر خواجة، حسين الدريني، المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2001م.
- (31) محى الدين أحمد حسين، التنشئة الاجتماعية وأهميتها من منظور سيكولوجي الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، القاهرة، درا المعارف أكتوبر، 1982م.
- (32) معن خليل العمر، الضبط الاجتماعي، دار الشروق للتوزيع والنشر، الأردن، 2006م.
- (33) منير المرسي سرحان، في اجتماعات التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1978م.
- (34) منير بعلبكي ، المورد قاموس إنجليزي ، بيروت، دار العلم بيروت.
- (35) نبيل عباس الشوربجي، علم النفس الاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2000.
- (36) المراجع الأجنبية:
- (37) Dovid A. Schutz. The changing family.Op cit.P10.
- (38) J. Nye and F. Berardo.EMerg. Conceptual from works in family Analysis Ny 1966, p 91.
- (39) Wber max: Theory of social and economic org animation, Neoyork The Free Press (1981) , P87.
- (40) مواقع نت:
- (41) .Goolg pot 16. Html 0/http// socio kech. Blogs pot. Com/2012
- (42) .https// VL. Chmsrt Ga. Com

أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية

(دراسة ميدانية خلال الفترة من 2021 - 2022)

أستاذ المحاسبة المساعد
كلية العلوم الإدارية- جامعة بحري
أستاذ المحاسبة المساعد- كلية التجارة
جامعة النيلين
أستاذ المحاسبة المساعد- كلية العلوم
الإدارية -جامعة بحري

د. الطيب الجتبي البلو له محمد

د. علي عباس علي عوض السيد

د. محمد أحمد سعيد البشير

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية، من خلال الأبعاد الرئيسية لخصائص المعلومات المالية والمتمثلة في الملاءمة والموثوقية ولتحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بالدراسات السابقة لبناء نموذج الدراسة وتطوير فرضياتها، كان المستهدف من الدراسة الفئات العاملة بالمصارف السودانية، من المحاسبين، المراجعين الداخليين، المدراء الماليين، بالإضافة إلى وظائف مصرفية أخرى في المصارف السودانية بولاية الخرطوم، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الإستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة، وزعت عدد (100) استبانة للمستهدفين بنسبة استرداد بلغت (98 %)، من خلال التحليل تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: أن ملاءمة المعلومات المالية تؤثر على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية، وأن موثوقية المعلومات المالية تؤثر على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.
الكلمات المفتاحية: ملاءمة المعلومات المالية، موثوقية المعلومات المالية، قرارات توزيع الأرباح.

The Impact of Financial Information Characteristics on the Profits Distribution Decisions of Sudanese Banks

(Field Study from 2021 -2022)

Dr. AL TIB ALMUGGTABA ALBALOLA MOHMMAD

Dr.ALI ABBAS ALI AWADELSEED

Dr.MOHAMED AHMED SAEED ELBASHIR

Abstract:

The study aimed to measure the impact of financial information characteristics on the profits distribution decisions of Sudanese banks, through the main dimensions of the characteristics of financial information represented of convenience and reliability. To achieve the aim of the study the researchers use the previous studies to build the model of the study and developed its hypotheses. The target population of the study is accountants, internal auditors, financial managers and other jobs in Sudanese banks in Khartoum state. The study depends on descriptive analytical approach. To collect the data, the study use questionnaire distributed to simple random sample of (100) respondents and of (98 %) questionnaires are collected. The study found that: reliability of financial information has impact on the profits distribution decisions of Sudanese banks. The convenience of financial information has impact on the profits distribution decisions of Sudanese banks.

Key words: The reliability of financial information, the convenience of financial information, profits distribution decisions.

الإطار العام للدراسة:

المقدمة :

أصبحت المعلومات المالية وفي ظل التطورات المتلاحقة ذات أهمية كبيرة وتنبع هذه الأهمية من كون أن نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتوفير المعلومات للأطراف الداخلية المتمثلة في الإدارة ووحدها المختلفة وكذلك للأطراف الخارجية المتمثلة في المستثمرين والمصارف والجهات الحكومية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وبما أن المحاسبة تزود كافة الأنظمة الفرعية في المؤسسة بالمعلومات المفيدة، فإن للمعلومات المالية أهمية كبيرة في توجيه وترشيد قرارات توزيع الأرباح، ويعد قرار توزيع الأرباح من بين أهم القرارات المالية داخل المصرف وله العديد من المحددات، إلا إنه تبقي دوماً مشكلة تباين المعلومات من بين أهم المحددات التي تحدد بها سياسة توزيع الأرباح، إذ لها دور فعال بالنسبة للمستثمرين، وبالتالي

توفر معلومات مالية ذات جودة عالية تساعد في سياسة توزيع الأرباح، فبحكم أن للمساهمين المؤسسين معلومات أكثر دقة وجودة من المساهمين الخارجيين، وهذا ما يؤدي للانتهازية وبالتالي تضارب في المصالح بين الأطراف ذات المصلحة داخل المصرف ومن هنا تنشأ مشاكل بين المساهمين والذي يلزم إدارة المصرف بمعلومات ذات جودة للمستخدمين الداخليين والخارجيين تؤدي إلى إرضاءهم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الأساسية للدراسة في البحث عن مدى قدرة المديرين الماليين في المصارف السودانية على اتخاذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح. حيث أن درجة رشد القرارات تتوقف على مجموعة من العوامل، مثل البيئة التي يتم فيها اتخاذ القرار، وكمية ودقة المعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار، ومدى معرفة متخذ القرار بأساليب وطرق اتخاذ القرار، وقد بحثت عدد من الدراسات السابقة عن قرارات توزيع الأرباح كدراسة⁽¹⁾ التي هدفت إلى توضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأرباح أو إستبقائها، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، ودراسة⁽²⁾ التي هدفت إلى إختبار العلاقة بين كل من الربحية والسيولة ومعدل المديونية للفرص لإستثمارية وحجم الشركة، ونوع القطاع ونسبة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد هدفت دراسة⁽³⁾ إلى معرفة أثر توزيعات الأرباح في القرارات الإستثمارية في ضوء جودة التقارير المالية وفقاً للقطاعات المدرجة في السوق المالية السعودية. وبينما ركزت دراسة⁽⁴⁾ على معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكان من اهداف دراسة⁽⁵⁾ بيان أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية في ظل سياسة توزيع الأرباح لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. اما دراسة⁽⁶⁾ فقد هدفت إلى معرفة تأثير جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية. وكذلك هدفت دراسة⁽⁷⁾ إلى تحديد تأثير الرافعة المالية والملكية الداخلية ومجموعة فرص الاستثمار والتضخم على قرار توزيع الأرباح، وإيضاً هدفت دراسة⁽⁸⁾ إلى البحث في تأثير متطلبات الاحتياطي القانوني والعوامل الخاصة بالبنك على قرار توزيع أرباح البنوك استناداً إلى جميع البنوك التقليدية المدرجة في ماليزيا للفترة من 2001-2018، اما دراسة⁽⁹⁾ فقد هدفت إلى التأكد من تأثير حوكمة الشركات على قرارات توزيع الأرباح للشركات غير المالية المدرجة في البورصة الباكستانية (PSX). وركزت دراسة⁽¹⁰⁾ على قياس أثر الدور الحوكمي للمراجعة على جودة التقارير المالية باستخدام معامل استجابة الأرباح (ERC) وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية تؤدي إلى جودة الأرباح المحاسبية، يلاحظ الباحث ندرة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع جودة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح، حيث ركزت أغلب الدراسات على دراسة سياسات توزيع الأرباح من خلال معرفة تأثير بعض المتغيرات عليها مثل الرافعة المالية والملكية الداخلية ومجموعة فرص الاستثمار والتضخم ولكن هذه الدراسات لم تبحث بصورة مباشرة عن أثر خصائص المعلومات المالية على تلك القرارات، بالإضافة إلى قلة الدراسات من هذا النوع بالسودان.

بناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: هل توجد علاقة بين خصائص المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية، وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

هل توجد علاقة بين ملاءمة المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية؟
هل توجد علاقة بين موثوقية المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
قياس أثر العلاقة بين ملاءمة المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.
قياس أثر العلاقة بين موثوقية المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.

أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة على النحو التالي:
1- الأهمية العلمية للدراسة:
تسعى هذا الدراسة إلى تحقيق إضافة جديدة في الفكر المحاسبي من خلال قياس أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.
تطوير الإطار النظري للمحاسبة ليشمل خصائص المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح وذلك لبيان العلاقة بين هذه المتغيرات.
تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة في الدراسات السابقة الأجنبية والعربية بمدى تأثير خاصيتي الملاءمة والموثوقية في عملية اتخاذ قرارات توزيع الأرباح.

تمثل هذه الدراسة قاعدة رصينة ونقطة انطلاق للدراسات العلمية المستقبلية في مجال علم المحاسبة.
2. الأهمية العملية للدراسة:

تسعى الدراسة إلى وضع معايير ومقاييس للحكم على خصائص المعلومات المالية بالمصارف السودانية.
توضيح أهمية خصائص المعلومات المالية والاستفادة منها في مجال اتخاذ قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.

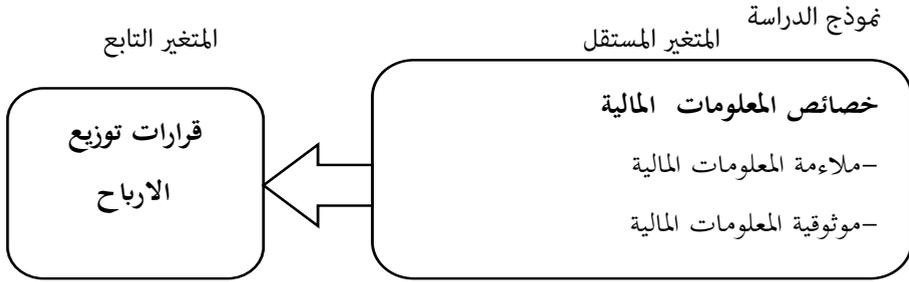
تسهم هذه الدراسة في تقديم بعض التوصيات والمقترحات للجهات المسؤولة عن الأنشطة المصرفية والتي يمكن تنفيذها كحل لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي.

تساعد هذه الدراسة الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان في تحديث الإطار المفاهيمي لمعايير وخصائص المعلومات المالية ومن ثم العمل وضع قواعد واسس تعمل على تنظيم الممارسة العملية.

خامساً: نموذج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع على العديد من الدراسات والادبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تم ربطها بمتغيرات الدراسة لبناء النموذج الموضح بالشكل أدناه:

الشكل (1)



المصدر: اعداد الباحثون، 2022م

فرضيات الدراسة:

من خلال نموذج الدراسة يتم استنتاج الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن هنالك أثر لخصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية، وتتفرع منها الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: تؤثر ملاءمة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.
الفرضية الثانية: تؤثر موثوقية المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.

حدود الدراسة:

الحد المكاني: ولاية الخرطوم.

الحد المؤسسي: المصارف السودانية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم خصائص المعلومات المالية تتوقف خصائص المعلومات على مدى فائدتها في مجال ترشيد القرارات ويقصد بمفاهيم خصائص المعلومات المالية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية الجيدة، وعرفت بأنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، لأن الهدف من تحديد هذه الخصائص هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية⁽¹¹⁾، وعرفت بأنها وسيلة هامة لزيادة كفاءة السوق وحماية المستثمرين من خلال الإفصاح عن المعلومات التي يستطيع المستثمر فهمها وتفسيرها بسهولة ويسر والمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بموارد الوحدات الاقتصادية⁽¹²⁾، يرى الباحثون مما سبق أن خصائص المعلومات المالية هي السمات التي تجعل المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للآخرين، ولكي تخدم المعلومات المالية الهدف المنشود يجب أن تكون ذات نوعية جيدة لتعزيز عملية اتخاذ القرار الرشيد وتنبع أهمية المعلومات المالية في كونها إستراتيجية عمل وليست مجرد إجراء لحل مشكلة ما، ويمكن تقسيم خصائص المعلومات المالية إلى ما يلي:

1- ملاءمة المعلومات المالية:

تعني أن المعلومات المالية لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار لتغيير قراره نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في التوقيت المناسب له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار⁽¹³⁾، وقد عرفت الملاءمة بأنها المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة

مستخدمي المعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها⁽¹⁴⁾، يرى الباحثون مما سبق أن خاصية الملاءمة تعني توافق المعلومات المالية مع طبيعة القرار المتخذ بناءً عليها، من حيث قدرتها التنبؤية والرقابية وتقديمها في التوقيت المناسب.

2- موثوقية المعلومات المالية:

عبارة عن مقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية⁽¹⁵⁾، وقد عرفت الموثوقية بأنها إمكانية الاطمئنان لدى مستخدمي المعلومات المالية لكي يعتمدوا عليها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة⁽¹⁶⁾. يرى الباحثون مما سبق، أن خاصية الموثوقية عبارة عن المميزات المعززة للثقة في المعلومات المالية لدى مستخدميها ومن ثم الاعتماد عليها، وتتمثل تلك المميزات في خلوها من الأخطاء ومصادقية التعبير وعدم الانحياز، وتزداد موثوقية المعلومات كلما اتسمت بالموضوعية من خلال مهنية القائمين على إعدادها وعدم اعتمادهم على تقديراتهم الشخصية.

ثانياً: قرارات توزيع الأرباح: هناك عدة تعاريف تطرقت لقرار توزيع الأرباح من فكرة أنه سياسة تعتمد على المؤسسة لتوزيع أرباحها المحققة خلال فترة زمنية محددة، إذ عرف الريح في هذه الحالة على أنه هو العائد الذي تحصل عليه المؤسسة من ممارستها لنشاطها المقرر لها والذي يعبر عنه حسابياً بالفرق الإيجابي بين الإيرادات المحققة من قبل المؤسسة والنفقات المدفوعة من قبلها، أو بطريقة أخرى الفرق الإيجابي بين أصول المؤسسة وخصومها، وعرفت قرارات توزيع الأرباح بأنها تلك القرارات التي تقوم على الموازنة الفعلية بين التوزيعات المالية والأرباح المستقبلية والتي من شأنها تعظيم قيمة سعر السهم⁽¹⁷⁾، كما عرفت على أنها كيفية التصرف في الأرباح التي حققتها المؤسسة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة استثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على المساهمين بإتباع شكل من أشكال التوزيعات المختلفة⁽¹⁸⁾، وعرفت بأنها تلك المدفوعات النقدية التي يحصل عليها حملة الأسهم العادية، نتيجةً لتحقيق الأرباح عن الفترة الحالية أو المتراكمة عن سنوات سابقة، نتيجة لاستثمار أموالهم⁽¹⁹⁾.

يرى الباحثون مما سبق، أن قرارات توزيع الأرباح هي القرارات المالية التي يتم من خلالها وضع سياسة التوزيع المتعلقة بكيفية التصرف بالأرباح التي حققتها المنشأة، أما باحتجازها لإعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين بالطريقة المقررة.

ثالثاً: دور ملاءمة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح: المعلومات لكي تكون مفيدة من وجهة نظر المستخدم لها، يجب أن تكون ملاءمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتوافر خاصية الملاءمة في المعلومات عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ولما كانت قرارات توزيع الأرباح من القرارات المالية المهمة بالوحدة الاقتصادية، يلاحظ أن خاصية الملاءمة تؤثر عليها عن طريق مساعدة إدارة المنشأة في تقييم الأحداث المالية الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية، والملاءمة تعني أن ترتبط المعلومات بالغرض التي أعدت من أجله، ويلاحظ أن قرارات توزيع الأرباح من القرارات المهمة لكافة المستخدمين للمعلومات المالية، فكلما كانت

المعلومات ملاءمة ينعكس ذلك على رضا المساهمين والإدارة والعاملين بالمنشأة ومن هنا يبرز دور ملاءمة المعلومات على قرارات توزيع الأرباح، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات متاحة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب⁽²¹⁾.

رابعاً: دور موثوقية المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح: يجب أن تكون المعلومات المالية غير مضللة وأن تعكس جوهر الأحداث بالمنشأة بما في ذلك التقديرات والشكوك حول صحة المعلومات الواردة من قبل المنشأة، ولما كان قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية المؤثرة على المستخدمين الداخليين والخارجيين (22)، ويجب أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية غير مضللة لتأثيرها المباشر على المستخدمين، ويجب أن تتوفر خاصية التعبير الصادق عن المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة وإمكانية التحقق منها وذلك لتحقيق رضا المساهمين الداخليين والمستثمرين الخارجيين عن قرارات وسياسات توزيع الأرباح بالمصرف⁽²³⁾.

الدراسة الميدانية:

أولاً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وجمع البيانات عنها وتحليلها لبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تدور حولها والآثار التي تحدثها.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من: المحاسبين، المراجعين الداخليين، المدراء الماليين، بالإضافة إلى وظائف مصرفية أخرى لهم علاقة مباشرة بموضوع خصائص المعلومات المالية في المصارف السودانية بولاية الخرطوم، (الجدول رقم 1)، أما عينة الدراسة تم أخذها بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة، حيث بلغ عدد أفراد العينة (100)، وقد تم الاعتماد على المعاينة العشوائية لأنها مناسبة لأفراد عينة هذه الدراسة، حيث إن عناصر المجتمع متجانسة من حيث طبيعتها ونوعية الدراسة المراد إجراؤها على هذه العناصر، وأنها مستقلة عن بعضها البعض، أي أن إنتقاء أي عنصر من عناصر المجتمع لا يرتبط بسحب أو عدم سحب أي عنصر آخر، ويتم إنتقاء عناصر العينة من المجتمع بدون تحيز، أي يتصف بالعشوائية⁽²⁴⁾.

ثالثاً: أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة والتي تتكون من قسمين هما:

1- القسم الأول: البيانات الشخصية

2- القسم الثاني: قياس متغيرات الدراسة التي تضم محورين المحور الأول خصائص المعلومات المالية من خلال بعدين البعد الأول (ملائمة المعلومات المالية) حيث يشتمل على عدد (9) عبارات والبعد الثاني (موثوقية المعلومات المالية) حيث يشتمل على عدد (10) عبارات، أما المحور الثاني قرار توزيع الأرباح يشتمل على (8) عبارات، فيما يلي تحليل البيانات الأساسية للدراسة وهي (التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

الجدول (1)

خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	البيانات	
		فئات الخاصة	الخاصية
% 31.3	46	محاسبة وتمويل	التخصص العلمي
% 20.4	30	اقتصاد	
% 19.7	29	إدارة أعمال	
% 15.6	23	دراسات مصرفية	
% 2.7	4	نظم معلومات محاسبية	
% 2	3	نظم معلومات مصرفية	
% 8.2	12	أخرى	
% 100	147	الإجمالي	
% 37.4	55	محاسب	المسمى الوظيفي
% 24.5	36	رئيس قسم حسابات	
% 6.1	9	مدير إدارة	
% 2.7	4	مدير مالي	
% 5.4	8	مراجع داخلي	
% 1.4	2	محلل مالي	
% 2.7	4	مدير فرع	
% 0.7	1	عضو مجلس إدارة	
% 19	28	وظيفة أخرى	
% 100	147	الإجمالي	
% 68.7	101	بكالوريوس	المؤهل العلمي
% 6.8	10	دبلوم عالي	
% 20.4	30	ماجستير	
% 2.7	4	دكتوراه	
% 1.4	2	أخرى	
% 100	147	الإجمالي	

النسبة المئوية	التكرار	اليان	
		فئات الخاصة	الخاصية
26.5 %	39	خمس سنوات فأقل	سنوات الخبرة
26.5 %	39	من 6 حتى 10 سنوات	
11.6 %	17	من 11 حتى 15 سنة	
12.9 %	19	من 16 حتى 20 سنة	
6.8 %	10	من 21 سنة حتى 25 سنة	
15.6 %	23	أكثر من 25 سنة	
100 %	147	الإجمالي	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثون من الجدول رقم (1) أن (31.3%) متخصصين في المحاسبة والتمويل، (20.4%) متخصصين في الاقتصاد، (19.7%) متخصصين في إدارة الأعمال، (15.6%) متخصصين في دراسات مصرفية، (2.7%) متخصصين في نظم المعلومات المحاسبية، (2%) متخصصين في نظم المعلومات المصرفية، (8.2%) لديهم تخصصات أخرى، وأن (37.4%) من أفراد العينة هم محاسبين، (24.5%) هم رؤساء أقسام حسابات، (6.1%) هم مديري إدارة، (2.7%) هم مدراء ماليين، (5.4%) هم مراجعين داخليين، (1.4%) هم محللين ماليين، (2.7%) هم مدراء فروع، (0.7%) هم أعضاء مجلس إدارة، (19%) لديهم وظائف أخرى، كما أن (68.7%) من أفراد حجم العينة هم من حملة البكالوريوس، (6.8%) يحملون درجة الدبلوم العالي، (20.4%) يحملون درجة الماجستير، (2.7%) يحملون درجة الدكتوراه، (1.4%) يحملون درجات أخرى، كذلك فإن (26.5%) من أفراد حجم العينة خبرتهم أقل من (5) سنوات، (26.5%) خبرتهم تفوق الـ(5) سنوات، (11.6%) خبرتهم تفوق الـ(10)سنوات، (12.9%) خبرتهم تفوق الـ(15) سنة، (6.8%) خبرتهم تفوق الـ(20)سنة، (15.6%) خبرتهم تفوق الـ(25) سنة، مما ينعكس على دقة وسلامة البيانات التي يدلون بها والتي تحقق أغراض الدراسة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.

معامل ألفا كرنباخ لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة الميدانية.

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على العبارات.

الإنحدار الخطي البسيط لاختبار علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع.

خامساً: ثبات وصدق أداة الدراسة:

لمعرفة الصدق الظاهري تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين والمهتمين بموضوع الدراسة وقد أبدوا ملاحظاتهم حول تعديل بعض الفقرات من حيث الإضافة والحذف وقد تم

الالتزام بها قبل استخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

تم حساب الثبات والصدق الذاتي من خلال طريقة التجزئة النصفية وفق الجدول الآتي:

الجدول (2)

نتائج قياس درجات الثبات والصدق الذاتي لأداة الدراسة

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	عدد العبارات	اسم المتغير	نوع المتغير
91 %	85 %	9	ملاءمة المعلومات المالية	البعد الأول من المحور الأول
93 %	88 %	10	موثوقية المعلومات المالية	البعد الثاني من المحور الأول
86 %	82 %	8	قرارات توزيع الأرباح	المحور الثاني
97 %	95 %	27		الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثون من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعدل الصدق الذاتي وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل متغير وعلى كامل عبارات استبانة الاستبانة عالية جداً، أي قريبة من (100 %) مما يدل على أن أداة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين، بما يحقق أغراض الدراسة ويجعل التحليل سليماً ومقبولاً.

سادساً: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة :

لتطبيق أداة الدراسة قام الباحثين بعد تحكيم الاستبانة بتوزيعها على عينة الدراسة المقررة، ثم تفرغ البيانات وإدخالها في البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم تحويل المتغيرات الإسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5،4،3،2،1) على الترتيب. حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة «موافق بشدة» والدرجة (4) كوزن لكل إجابة «موافق» والدرجة (3) كوزن لكل إجابة «محايد» والدرجة (2) كوزن لكل إجابة غير «موافق»، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة «غير موافق بشدة» وفيما يلي التوزيع التكراري والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتغيرات.

1. الإحصاء الوصفي لعبارات البعد الأول من المحور الأول:

لاختبار هذا البعد لابد من بيان آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارة كما في الجدول الآتي:

الجدول (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد الأول من المحور الأول

درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبرة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
موافق بشدة	0.729	4.31	62	75	5	4	1	تقدم في الوقت المناسب لمستخدميها
			% 42.2	% 51	% 3.4	% 2.7	% 0.7	
موافق	0.706	4.17	48	79	17	3	0	معلومات سهلة الفهم
			32.7	53.7 %	% 11.6	% 2	% 0.0	
موافق	0.833	4.07	45	77	16	8	1	مقبولة لدى جميع الأطراف المستفيدة.
			% 30.6	52.4 %	10.9	% 5.4	% 0.7	
موافق	0.702	4.18	48	82	13	4	0	تعمل على تقويم الاداء المالي
			% 32.7	55.8 %	% 8.8	% 2.7	% 0.0	
موافق	0.976	3.76	37	56	35	19	0	معلومات خالية من الاخطاء.
			% 25.2	38.1 %	% 23.8	12.9 %	% 0.0	
موافق	0.719	4.05	37	85	22	2	1	معلومات تعكس الوضع الحالي للمصرف.
			% 25.2	57.8 %	% 15	% 1.4	% 0.7	

درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبرة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
موافق	0.830	3.95	39	69	33	5	1	لها مؤشرات قوية عن المستقبل
			% 26.5	46.9 %	% 22.4	% 3.4	% 0.7	
موافق	0.844	3.71	21	77	37	10	2	تعكس القوة الشرائية لوحدة النقد.
			% 14.3	52.4 %	% 25.2	% 6.8	% 1.4	
موافق	0.861	3.77	29	67	39	12	0	صالحة للاستخدام في مختلف الظروف.
			% 19.7	45.6 %	% 26.5	% 8.2	% 0.0	
موافق	0.827	4	366	667	217	67	6	ملاءمة المعلومات المالية
			% 27.7	50.4 %	% 16.4	% 5.1	% 0.5	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتبين للباحثين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج البعد الأول من المحور الأول (ملاءمة المعلومات المالية)، يلاحظ أنه حصل على وسط حسابي (4) وإنحراف معياري (0.827) بدرجة موافقة (موافق) حسب مقياس ليكرت الخماسي، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما ورد في عبارات البعد الأول من المحور الأول ملاءمة المعلومات المالية.

2. الإحصاء الوصفي لعبارات البعد الثاني من المحور الأول:

لاختبار هذا البعد من بيان آراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارته كما في الجدول الآتي:

الجدول (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البُعد الثاني من المحور الأول

درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة التكرار النسبة	موافق التكرار النسبة	محايد التكرار النسبة	غير موافق التكرار النسبة	غير موافق بشدة التكرار النسبة	العبرة
موافق بشدة	0.728	4.20	53	73	18	3	0	قابلة للمقارنة لعدد من السنوات.
			% 36.1	% 49.7	% 12.2	% 2	% 0.0	
موافق	0.797	3.90	33	74	33	7	0	قابلة للمقارنة مع معلومات المصارف المثيلة.
			% 22.4	% 50.3	% 22.4	% 4.8	% 0.0	
موافق	0.767	4.03	41	73	29	4	0	غير متحيزة لفتة معينة.
			% 27.9	% 49.7	% 19.7	% 2.7	% 0.0	
موافق	0.782	4.14	53	64	27	3	0	معلومات ذات مصداقية عالية.
			% 36.1	% 43.5	% 18.4	% 2	% 0.0	
موافق	0.844	4.01	40	79	21	4	3	معلومات قابلة للتحقق.
			% 27.2	% 53.7	% 14.3	% 2.7	% 2	
موافق	0.752	3.95	32	81	30	3	1	معلومات متماثلة.
			% 21.8	% 55.1	% 20.4	% 2.0	% 0.7	

درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة التكرار النسبة	موافق التكرار النسبة	محايد التكرار النسبة	غير موافق التكرار النسبة	غير موافق بشدة التكرار النسبة	العبرة
موافق	0.852	4.01	43	72	25	5	2	معلومات عادلة في محتواه.
			% 29.3	% 49.0	% 17.0	% 3.4	% 1.4	
موافق بشدة	0.777	4.23	57	73	13	2	2	معلومات مؤيدة بالمستندات.
			% 38.8	% 49.7	% 8.8	% 1.4	% 1.4	
موافق	0.762	4.03	40	76	28	2	1	معلومات تتصف بالشمولية.
			% 27.2	% 51.7	% 19.0	% 1.4	% 0.7	
موافق	0.815	4.01	38	82	18	8	1	تعكس أسس القياس السليم.
			% 25.9	% 55.8	% 12.2	% 5.4	% 0.7	
موافق	0.792	4.05	430	747	242	41	10	موثوقية المعلومات المالية
			% 29.3	% 50.8	% 16.5	% 2.8	% 0.7	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتبين للباحثين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج البعد الثاني من المحور الأول (موثوقية المعلومات المالية)، يلاحظ أنه حصل على وسط حسابي (4.05) وإنحراف معياري (0.792) بدرجة موافقة (موافق) حسب مقياس ليكارت الخماسي، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما ورد في عبارات البعد الثاني من المحور الأول موثوقية المعلومات المحاسبية.

3. الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني :

لاختبار هذا المحور لابد من بيان آراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارته كما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبرة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
موافق بشدة	0.654	4.21	49	81	16	1	0	الحرص على تطوير سياسة توزيع الأرباح مع الأخذ بنظر الاعتبار تعظيم ثروة المصرف.
			% 33.3	% 55.1	% 10.9	% 0.7	% 0.0	
موافق	0.667	4.08	36	90	18	3	0	العمل على وضع سياسة توزيع مُمَكَّن تمويل المشاريع للمستقبلية للمصرف.
			% 24.5	% 61.2	% 12.2	% 2.0	% 0.0	
موافق	0.741	4.07	41	81	20	5	0	ضرورة احتفاظ المصرف بنسبة عالية من الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة.
			% 27.9	% 55.1	% 14	% 3.4	% 0.0	
موافق	0.676	4.05	36	83	27	1	0	إتباع سياسة توزيع أرباح أكثر تحفظاً لا تُعيق مصلحة المساهمين الحاليين بالمصرف.
			% 24.5	% 56.5	% 18	% 0.7	% 0.0	

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبرة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
موافق	0.695	4.13	42	85	18	1	1	العمل على وضع سياسة توزيع أرباح تراعي استقرار العائد لمساهمي المصرف.
			% 28.6	% 57.8	% 12	% 1	% 0.7	
موافق	0.692	4.03	33	88	24	1	1	العمل على وضع سياسة توزيع أرباح تراعي الأوضاع الضريبية لحملة الأسهم بالمصرف.
			% 22.4	% 59.9	% 16	% 0.7	% 0.7	
موافق	0.783	3.95	35	74	34	3	1	العمل على وضع سياسة توزيع أرباح تراعي فرص الاستثمار لحملة الأسهم بالمصرف.
			% 23.8	% 50.3	% 23.1	% 2.0	% 0.7	
موافق	0.705	4.10	42	79	24	2	0	سعي المصرف لإرضاء مساهميه من خلال دفع أرباح مرضية لهم.
			% 28.6	% 53.7	% 16.3	% 1	% 0.0	
موافق	0.704	4.08	314	661	181	17	3	قرارات توزيع الأرباح
			% 26.7	% 56.2	% 15.4	% 1.4	% 0.3	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتبين للباحثين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج المحور الثاني (قرارات توزيع الأرباح)، يلاحظ أنه حصل على وسط حسابي (4.08) وإنحراف معياري (0.704) بدرجة موافقة (موافق) حسب مقياس ليكارت الخماسي، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما ورد في عبارات المحور الثاني قرارات توزيع الأرباح.

سابعاً: اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط على النحو التالي:
اختبار الفرضية الأولى: التي نصت على أنه: تؤثر ملاءمة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.

الجدول (6)

نتائج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر ملاءمة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية

البيان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
\hat{B}_0	2.027	8.701	0000.	معنوية
\hat{B}_1	5130.	8.875	0000.	معنوية
معامل الارتباط (R)	593 ⁰ .			
معامل التحديد (2R)	3520.			
اختبار (F)	78.764	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.027) + 0.513X$				

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي متوسط بين ملاءمة المعلومات المالية كمتغير مستقل وقرارات توزيع الأرباح كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.593). بلغت قيمة معامل التحديد (2R) (0.352)، هذه القيمة تدل على أن ملاءمة المعلومات المالية كمتغير مستقل يساهم بـ (35%) في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (78.764) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000). تبين أن قيمة ثابت معامل الإنحدار تساوي (2.027) وهي قيمة قرارات توزيع الأرباح عندما تكون ملاءمة المعلومات المالية تساوي للصفر (إنعدام ملاءمة المعلومات المالية). في حين تبين أن قيمة معلمة ملاءمة المعلومات المالية تساوي (0.513) وقيمتها المصاحبة تساوي

— أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية (دراسة ميدانية خلال الفترة من 2021 - 2022) —

(0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين ملاءمة المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن فرضية الدراسة الأولى، والتي نصت على: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المالية واتخاذ قرارات توزيع الأرباح» قد تحققت.

اختبار الفرضية الثانية: التي نصت على أنه: تؤثر موثوقية المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف

الجدول (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر موثوقية المعلومات المالية على قرارات

توزيع الأرباح بالمصارف السودانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	البيان
معنوية	0.000	8.288	1.808	\hat{B}_0
معنوية	000.	10.489	560.	\hat{B}_1
			657 ^a .	معامل الارتباط (R)
			431.	معامل التحديد (R ²)
			110.023	إختبار (F)
$\hat{y} = (1.808) + 0.560X$				

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي متوسط بين موثوقية المعلومات المالية كمتغير مستقل وقرارات توزيع الأرباح كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.657).

بلغت قيمة معامل التحديد (2R) (0.431)، هذه القيمة تدل على أن موثوقية المعلومات المالية كمتغير مستقل يساهم بـ (43%) في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح.

بعد استخدام اختبار تحليل التباين وُجِدَ أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (110.023) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).

تبين أن قيمة ثابت معامل الإنحدار تساوي (1.808) وهي قيمة قرارات توزيع الأرباح عندما تكون موثوقية المعلومات المالية تساوي للصفر (إنعدام موثوقية المعلومات المحاسبية).

في حين تبين أن قيمة معامل موثوقية المعلومات المالية تساوي (0.560) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين موثوقية المعلومات

المالية واتخاذ قرارات توزيع الأرباح.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المالية واتخاذ قرارات توزيع الأرباح» قد تحققت. الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة تم استخدام نموذج المقدرات القياسية لبيان الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة (ملاءمة المعلومات المالية، موثوقية المعلومات المالية) على المتغير التابع (قرارات توزيع الأرباح) كما يلي:

الجدول (8) نموذج المتغيرات القياسية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	الأهمية النسبية	الترتيب من حيث الأهمية النسبية
ملاءمة المعلومات المحاسبية	803.1	الثاني
موثوقية المعلومات المحاسبية	810.2	الأول

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثون من الجدول رقم (8) أن موثوقية المعلومات المالية في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية للمتغير التابع وبنسبة (81 %) وأن ملاءمة المعلومات المالية في الترتيب الثاني وبنسبة (80 %).

الخاتمة:

المعلومات المالية بالمصارف السودانية ساهمت بصورة كبير في ترشيد قرارات توزيع الأرباح، لأنها ذات مصداقية عالية وخالية من الأخطاء ويتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب دون التحيز لفئة معينة، أن العلاقة بين خصائص المعلومات المالية وقرارات توزيع الأرباح علاقة طردية ايجابية، فكلما توفرت خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومات المالية كلما ساهم ذلك في ترشيد قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية، حيث تمكن المحللين الماليين في المصارف السودانية من إتباع سياسات رشيدة ساعدتهم في توزيع أرباح مرضية للمساهمين، وقد أدى ذلك لتعظيم ثروتهم، وعليه فإن نتائج وتوصيات الدراسة يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

النتائج العامة: تتمثل في الآتي:

- إن المصارف السودانية وضعت سياسة توزيع أرباح مكنتها من تمويل المشاريع المستقبلية لها.
- إن المصارف السودانية تقدم معلوماتها في الوقت المناسب.
- إن المصارف السودانية تسعى لإرضاء مساهميها من خلال إتباع سياسة توزيع أرباح مرضية لهم.

النتائج الخاصة: من خلال أسلوب الانحدار تم التوصل إلى الآتي:

وجود أثر معنوي لملاءمة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.
وجود أثر معنوي لموثوقية المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية.

ثانياً: توصيات الدراسة

أوصت الدراسة بما يلي:

على المصارف السودانية تقديم معلومات تعكس الوضع الحالي للمصرف.
على المصارف السودانية تقديم معلومات تعكس أسس القياس السليم بها.
يعلى المصارف السودانية الاحتفاظ بنسبة عالية من الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة.
إجراء دراسات ميدانية أخرى حول جودة المعلومات المحاسبية تشمل جميع المصارف، مع زيادة حجم العينة، حيث إن حجم العينة في هذه الدراسة يعتبر صغيرة نسبياً.
إجراء دراسات ميدانية أخرى حول جودة المعلومات المحاسبية في القطاعات الميدانية الأخرى في السودان (التأمين، الصناعي، الزراعي، التجاري، الخدمات المالية).

اقتصرت الدراسة على المتغيرات الرئيسية لخصائص المعلومات المالية الملاءمة، والموثوقية، يوصي الباحثون بإجراء دراسات أخرى تتضمن لخصائص الفرعية للمعلومات المالية (القدرة على التنبؤ بالمستقبل، القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة، التوقيت المناسب، والصدق في التمثيل، إمكانية التحقق والثبات في المعلومات، وحيادية المعلومات، والجوهر فوق الشكل القانوني، الاكتمال، والحيطة والحذر، والثبات، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والواقعية) وغيرها من الخصائص المتعلقة بالمعلومات المالية.

ثالثاً: مناقشة النتائج :

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لملاءمة المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية ووجود أثر معنوي لموثوقية المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية، اتفقت تماماً مع دراسة (6) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية وسياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية، حيث تناولت نفس الأبعاد مع اختلاف مكان التطبيق، حيث طبقت الدراسة الحالية على المصارف السودانية، واتفقت مع دراسة (10) التي توصلت إلى أن جودة التقارير المالية تؤدي إلى جودة الأرباح المحاسبية. حيث يلاحظ أن جودة التقارير المالية تقاس بخصائص المعلومات المتمثلة في الملاءمة والموثوقية وهي نفس الأبعاد التي تناولتها الدراسة الحالية، كما اتفقت مع دراسة (3) التي توصلت إلى أن جودة التقارير المالية تلعب دوراً في التخفيف من الأثر السلبي لتوزيع الأرباح على القرارات الاستثمارية في الشركات المساهمة السعودية. ودراسة (4) التي توصلت إلى وجود علاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية واتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث يلاحظ أن قرارات التمويل يتم اتخاذها بعد الفراق من قرارات توزيع الأرباح، واتفقت كذلك مع دراسة (8) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للأموال الاحتياطية والسيولة على قرار توزيع أرباح البنوك التقليدية، حيث

تعتبر الأموال الإحتياطية والسيولة معلومات مالية تتوفر بالقوائم المالية ونتحصل عليها من خلال إحتجاز جزء من الأرباح الموزعة، واتفقت أيضاً مع دراسة (5) والتي توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على القيمة السوقية في ظل سياسة توزيع الأرباح لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. حيث أن القيمة السوقية تمثل قيمة مالية لسعر الاسهم أي معلومات مالية وهذه القيمة تبنى عليها قرارات توزيع الأرباح بصورة كبيرة.

الهوامش:

- (1) حسين، هاشم حسن، (2008)، العوامل المؤثرة علي سياسة توزيع الارباح في الشركات المساهمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 3، العدد 7، ص 211.
- (2) نادر، نهاد وحيدر، وئام محمد، (2015)، العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الارباح النقدية، للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 37، العدد 3، ص 147.
- (3) الرمحي، نضال محمود والأحمد، رؤيا سفيان والمبيضين، طارق حماد، (2017)، أثر توزيعات الأرباح على القرارات الاستثمارية في ضوء جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على السوق المالية السعودية، عمان: جامعة الزرقاء، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 3، ص 712.
- (4) بوحفص، سميحة، (2018)، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.
- (5) زكريا، عمار وعواد، بهاء، (2019)، أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاساتها على القيمة السوقية للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، ص 173.
- (6) ملين، تغليسيه وطارق، وهابي، (2019)، أثر جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 1، ص 2.
- (7) Sumani, (2020) Value of the firm: inflation and role of dividend decision mediation, Journal management & business, Vol. 19, No. PP 50 – 62
- (8) Mei-Foong Wong, (2021), The effect of statutory reserve requirement on conventional banks dividend decision in Malaysia, International Journal of Economic Policy in Emerging Economies, Vol. 1, No. 1, PP 50 – 66
- (9) Ehtisham Khan, Muhammad Shahid, Shah Raza Khan, (2021), The Impact of corporate Governance on Dividend Decisions: Evdence from Non – Financial Sector of Pakistan, International Review of Management and Business Research, Vol. 10, No. 1, PP 29 -285
- (10) المغربي، مصطفى احمد، (2015)، دور معامل استجابة الارباح في زيادة كفاءة اداء المراجعة الخارجية في ضوء متطلبات الحوكمة واثرها على جودة التقارير المالية، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 6، العدد 3، ص 536.

- (11) عاصم، خلود وإبراهيم، محمد، (2013)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص 237.
- (12) إبراهيم، الهادي ادم محمد وعبد الحسين، مجيد وعبد الله قاسم محمد، (2017م)، اثر اساليب المحاسبة الإبداعية علي جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة افريقيا العالمية، كلية العلوم الإدارية، مجلة كلية العلوم الإدارية، المجلد 2، العدد 1، ص 58.
- (13) يوسف، علي، (2012)، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية، دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، ص 26.
- (14) السحيري، الهادي محمد وخرواط، عصام الدين السائح، (2015)، دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 5، العدد 6، ص 284.
- (15) Donald Kieso and Others, (2010), Intermediate Accounting – International Student .Version, 13th Edition, John Wiley & Sons, England, P 70
- (16) الحياي، صدام محمد محمود والكسب، علي إبراهيم حسين وحسين سطم صالح، (2006)، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، ص 136.
- (17) زرقون، محمد، (2010)، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة - دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي بالجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 8، ص 86.
- (18) باكرية، علي شبايكي ملكية حافظ، (2018)، مساهمة الحوكمة في ترشيد سياسة توزيع الأرباح - حالة مؤسسة مطاحن الجلفة - جامعة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 3، العدد 9، ص 102.
- (19) مصطفى، مروان خالد، (2017)، اثر درجتي الثقة والتفاؤل للمدير المالي علي قرارات توزيع في شركات المساهمة المصرية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، ص 388.
- (20) بريش، عبد القادر وبدروني، عيسي، (2016)، سياسة توزيع الأرباح كآلية لحوكمة الشركات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 2، ص 141.
- (21) نشنش، سليمة، (2018)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ الاستثمار المالي، المركز الوطني للتوثيق بالمملكة المغربية، دار المنظومة، ص 12.

— أثر خصائص المعلومات المالية على قرارات توزيع الأرباح بالمصارف السودانية (دراسة ميدانية خلال الفترة من 2021 - 2022) —

- (22) الجبوري، علي خلف كاطع، (2017)، موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة ذي قار، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12 العدد 3، ص 81.
- (23) شريف، إسماعيل عثمان، (2019)، موثوقية المعلومات ودورها في اتخاذ الإجراءات، دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية، جامعة ام درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة كلية التنمية البشرية، المجلد 9، العدد 2، ص 88.
- (24) خالد، فارس ومحمد، قماري، (2019م)، شروط ومعايير اختيار وتحديد حجم العينات الاحصائية: دراسة تحليلية تقويمية لمذكرات تخرج ماستر بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم، دراسات نفسية وتربوية، المجلد 12، العدد 1، ص 31.

أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء العالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان في الفترة – 2015-2021م)

قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية
والمالية – جامعة السلام

د. الدومة عبد الله عبدالرحمن جدو

قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية
والمالية – جامعة غرب كردفان

د. شيما عبدالرحيم صالح محمد

كلية الاقتصاد وتنمية المجتمع
جامعة النيل الأزرق

د. رضوان النيل كندة كوة – قسم المحاسبة

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي، هدفت الدراسة للتعرف على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان ، اختبرت الدراسة عدة فرضيات منها : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق بطاقة الاداء المتوازن وجودة السيولة بالبنوك التجارية ، يوجد أثر إيجابي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحقيق جودة الربحية بالبنوك التجارية ، تم توزيع (70) استمارة استبانة على بعض العاملين في البنوك التجارية بصورة عشوائية وتم جمع (62) استمارة منها بنسبة 88 % تم استخدام البرامج الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة ، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ، تهتم البنوك التجارية باستخدام الأساليب الحديثة لكفاءة الأداء المالي ، تساهم بطاقة الأداء المتوازن في تقويم كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي بالبنوك التجارية.

The effect of applying the balanced scorecard on the efficiency of strategic financial performance in the banking sector in commercial banks operating in West Kordofan State (a field study on commercial banks operating in West Kordofan State in period – 20152021-AD)

**Aldouma Abdllah Abdalrahman jedo
Shima Abde IRahim Saleh Mohammed
Radwan El Nile Kinda Koh**

Abstract:

The study dealt with the impact of the application of the balanced scorecard on the efficiency of strategic financial performance, the study aimed to identify the impact of the application of the balanced scorecard on the efficiency of the strategic financial performance in commercial banks operating in West Kordofan state, the study tested several hypotheses, including: There is a statistically significant effect between the application of the balanced scorecard and liquidity quality in commercial banks, there is a positive impact of applying the balanced scorecard on achieving quality profitability in commercial banks70 %A questionnaire was administered to some employees of commercial banks randomly, and a questionnaire was collected62 %a percentage of them88 %statistical programs were used to analyze the data of the study. The study reached several results. Commercial banks are interested in using modern methods for the efficiency of financial performance. The balanced scorecard contributes to evaluating the efficiency of strategic financial performance in commercial banks. The study reached several recommendations, including working on the application of the scorecard.

الإطار المنهجي:

تمهيد:

نتيجة للدور الذي تلعبه بطاقة الأداء المتوازن في نجاح القطاع المصرفي في اي دولة نامية أو متقدمة تمثل الركيزة الاساسية لتدعيم مسيرة الاقتصاد القومي ومقياساً شمولياً للربحية وإدارة المخاطر معاً، فقد تطور بصورة مستمرة خاصة فيما يتعلق بتحقيق وفورات حقيقية في تكلفة بطاقة الأداء المتوازن والتطورات

الهائلة التي طرأت على بيئة المصارف الحديثة، لتحقيق الاتساق بين القرارات الإدارية مع المحافظة على جودة الأداء المالي حتى تتمكن هذه المصارف من تحقيق رغبات العملاء. يقوم الباحثين بدراسة احد الأساليب المستخدمة في تحقيق الأداء المالي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف التجارية السودانية.

مشكلة الدراسة :

تعاين المصارف في الوقت الحاضر من التطور الدائم في مجالات التقنية وتطور الأساليب المستخدمة في بطاقة الأداء المتوازن وتعظيم الربحية وزيادة الجودة على المصارف التجارية ، وبالتالي يجب على المصارف مواكبة كافة التطورات في بيئة الأعمال الحديثة حتى تتمكن من إشباع رغبات ومتطلبات العملاء وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وجودة السيولة في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان؟.
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وجودة الربحية في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان؟.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة في التعرف على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقويم كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي ويمكن صياغة أهمية الدراسة إلى الآتي :

1. التعرف على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي لبنك النيلين.
2. إفساح المجال للباحثين والأكاديميين لمزيد من الدراسات لأثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تقويم الأداء المالي الاستراتيجي، وتفرع عنه الأهداف التالية :

التعرف على أهمية أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المطبقة في القطاع المصرفي كأداء مالي للتنبؤ بدعم الاستمرارية والمنافسة.

التعرف على معوقات التي تواجه تطبيق بطاقة الأداء المتوازن والتنبؤ بتقويم كفاءة الأداء المالي.

فرضيات الدراسة: تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وجودة السيولة لبنك النيلين؟.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وتحقيق جودة الربحية لبنك النيلين؟.

منهج الدراسة:

لتحقيق منهج الدراسة أعتمد الباحثين على المناهج الآتية: المنهج الاستنباطي: لتحديد المشكلة ، المنهج الاستقرائي: لاختبار فرضيات الدراسة ، المنهج الوصفي التحليلي: لإجراء الدراسة الميدانية ، المنهج

التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دراسة ميدانية عن البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.

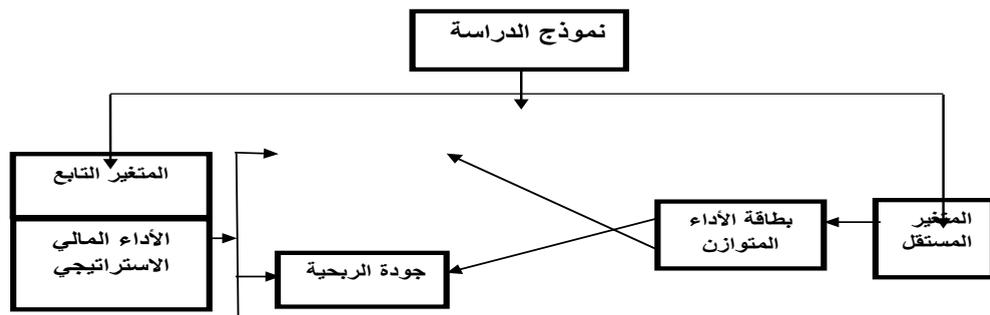
الحدود الزمانية: الفترة من (2015م - 2021م)

مصادر جمع البيانات:

البيانات الأولية: الاستبانة

البيانات الثانوية: الكتب ، الدوريات ، المجلات ، المؤتمرات، الرسائل الجامعية والتقارير والانترنت.

أسلوب الدراسة:



المصدر: إعداد الباحثين، 2021م.

المصطلحات الإجرائية:

الأداء المتوازن - السيولة - الربحية- الأداء المالي .

Terminology Procedural: Balanced Performance, Liquidity ,Profitability, Financial

Performance

- الدراسات السابقة .يتناولالباحثين مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة والتي

تمكن الباحثين من الحصول عليها وهي:-

- دراسة (2001. Laurie) ،⁽¹⁾ تمثلت مشكلة الدراسة في أن، هل توجد علاقة إيجابية مباشرة بين

أبعاد وخصائص بطاقة الأداء المتوازن والرضا الوظيفي للمدراء؟. هدفت الدراسة لتحقيق مميزات وخصائص

بطاقات الأداء المتوازن على الرضا الوظيفي وتقييم الأداء ، اخذت عينة الدراسة من 763 مديراًخبرت

الدراسة الفرضية التالية: توجد علاقة إيجابية مباشرة بين ابعاد وخصائص بطاقة الاداء المتوازن(المحور المالي

، العملاء ، العمليات الداخلية ، التعلم والنمو ، وربط المالية ، التنظيم المؤسسي) والرضا الوظيفي للمدراء.

ركزت الدراسة على المنهج الوصفي بالاعتماد على الكتابات ذات الصلة بموضوع الدراسة واعتمد على المنهج

التطبيقي على بيانات المدراء في تقييم الأداء.تولت الدراسة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،

تطوير مقاييس جديدة لتقييم الاداء و خصائص بطاقات الاداء المتوازن. يتضح للباحثين أن هذه الدراسة

أهتمت بالتركيز على أبعاد وخصائص بطاقة الأداء المتوازن وتحليل أثر الرضا الوظيفي وتقييم الأداء.

- دراسة: (حاتم، 2004م)،⁽²⁾ تمثلت مشكلة الدراسة في اقتراح إطار لقياس مدى نجاح تبني بطاقة

قياس الأداء المتوازن عن طريق تحديد العوامل القياسية المؤثرة على استخدام بطاقة الأداء المتوازن.هدفت

هذه الدراسة إلى تحديد بدائل قياس نجاح أو فشل تبني بطاقة قياس الأداء المتوازن، تحديد العوامل القياسية المؤثرة على استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي للوصول إلى نجاح نظام الأداء المتوازن مع استخدام المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، تقديم إطار لقياس مدى نجاح تبني نظام قياس الأداء المتوازن، وقد اتضح من هذا الإطار استخدام مقاييس بطاقة قياس الأداء المتوازن، ومدى نجاح تطبيق البطاقة. يتضح الباحثين أن هذه الدراسة أهتمت بتحديد العوامل القياسية المؤثرة على استخدام بطاقة الأداء المتوازن وتحديد بدائل لقياس نجاح أو فشل تبني هذه البطاقة.

- دراسة: (روهات ، ضحي ، 2018م)،⁽³⁾، تمثلت مشكلة الدراسة في نظراً لإمكانية تأثير الأداء المالي إيجاباً أو سلباً لكل من البنوك التقليدية والإسلامية ، تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي منها . هدفت الدراسة في القوق على المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي ، أن المصرف الإسلامي أفضل من المصرف التقليدي فيما يخص مؤشرات الربحية حيث حقق معدل عائد على إجمالي الأصول وعائد على حقوق الملكية وهامش الربح الصافي أكبر من المعدلات التي حققها المصرف التقليدي وأكثر ثباتاً عبر الزمن فيما يخص النسب. يتضح الباحثين أن هذه الدراسة ركزت على قياس مؤشرات الأداء المالي للمصرفين في كردستان ، كما ساهم في إلقاء الضوء على حقيقه الأداء المالي الفعلي للمصارف العامة من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية والتعرف على مدى الاستقرار المالي.

- دراسة (لطرش ، 2019م)،⁽⁴⁾، تمثلت مشكلة الدراسة على أن تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق النجاح في عملياتها وأنشطتها وتكافح باستمرار لبناء مركز مالي استراتيجي وتنافسي متميز . هدفت الدراسة إلى معرفة مدى شمولية ومنفعة تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المالي الاستراتيجي لدى شركات قطاع خدمة الهاتف النقال من خلال تحديد مكونات ومستويات الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي ، أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من شأن أن يتيح للمؤسسات الاقتصادية معرفة خارطة طريق تكون محل التنفيذ.أوصت الدراسة في الآتي ، ضرورة سعي شركات قطاع خدمة الهاتف النقال إلى تبني هذا النموذج وتطبيقه بشكل متكامل حيث يوفر للنموذج الأدوات الملائمة لقياس الأداء المالي الاستراتيجي. يتضح الباحثين أن هذه الدراسة أهتمت بتوازن بين الأساليب التقليدية والحديثة وربطها ببطاقة الاداء المتوازن لشركة خدمة الهاتف النقال وآلية قياس مستوياتها بشكل متكامل يوفر الادوات الملائمة لقياس وتقييم الاداء المالي ، أختلفت دراسة الباحثين عنها في عدم تناول القيمة الاقتصادية المضافة في البيئة الصناعية السودانية.

- الاطار النظري لبطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي.

-مفهوم بطاقة الأداء المتوازن.

عرفت بطاقة الأداء المتوازن بانها (نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بموجبه ترجمة استراتيجية المنظمة إلى أهداف استراتيجية ومقاييس وقيم وخطوات إجرائية واضحة)⁽⁵⁾.

عرفت بطاقة الأداء المتوازن على إنها (أحد الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة التي تساهم في ضبط أداء المنشآت ، وهي تعد نظاماً إدارياً ، وخطة استراتيجية لتقييم أنشطة وأداء المنشآت وفق رؤيتها

— أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان —

واستراتيجيتها ، حيث يوازن هذا النظام بين الجوانب المالية وأداء المنشآت ورضاء العملاء ، وفعالية العمليات الداخلية ، وجانب التعليم والتطوير ، والإبداع في المنشآت سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح ، سواء كانت خدمية أو صناعية أو حكومية أو غير حكومية صغيرة أو كبيرة).

أهمية بطاقة الأداء المتوازن :

تنبع أهمية بطاقة الأداء المتوازن من خلال الآتي⁽⁶⁾

1. تترجم المالية إلى أهداف قابلة للقياس .
2. تعتبر نظاماً إدارياً يحفز على التغيير في المجالات الحرجة كالمنتجات والإجراءات والعملاء وتطوير وتنمية الأسواق .
3. تساعد الشركات على تعديل استراتيجياتها، بحيث يصبح كسب الخبرة والتعليم حقيقة داخل المنظمة .
4. تجمع بين أداء الفرد وأهداف المنظمة والعملاء والمجتمع.

أهداف بطاقة الأداء المتوازن: هذه الأهداف في الآتي(7).

1. بيان فعالية تغيير استراتيجية المنشأة .
2. جعل خطوات التنفيذ الفعلية مواكبة مع استراتيجية المنشأة .
3. تعمل على تسهيل الأعمال التي تساهم في تلبية احتياجات كل المتعاملين مع المنشأة.

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

يعتمد التطبيق الحديث لبطاقة الأداء المتوازن على الأبعاد الرئيسية الآتية:

1/البُعد المالي:

يعد البُعد المالي أحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن ويركز هذا البُعد على الجوانب المالية في أداء المنظمة. (النمو ، البقاء ، الاستمرار)، فمثلاً الأهداف المالية في مرحلة النمو تركز على النمو في الأسواق الجديدة ، أما الأهداف المالية في مرحلة الاستمرار سوف تركز على التدفق النقدي⁽⁸⁾.

2/ بُعد العملاء:

أن من ضمن أبعاد بطاقة الأداء المتوازن نجد بُعد العملاء ويهتم هذا البُعد بالطرق الذي يخلق القيمة للزبائن ولماذا سيكون راغب بالدفع عنها إذ يقوم هذا البُعد بتوجيه العمليات الداخلية والمحاولات ، وتطوير المنظمة.

3/ بُعد العمليات الداخلية:

يركز هذا البُعد على العمليات الداخلية التي تعزز كل من دور الزبائن بخلق قيمة للزبائن ، ويعمل بُعد العمليات الداخلية على تحسين المنتجات وتطويرها وتحديد الحلقات التي سوف تحسن الأهداف ، تساعد على معالجة الانحرافات ، وتطوير الأداء والعمليات الداخلية سعياً لإرضاء الزبائن والمساهمين⁽⁹⁾ ويهدف بُعد العمليات الداخلية إلى تحديد العمليات المهمة التي يجب أن تتفوق فيها المنظمة لتنفيذ المالية.

4/ بُعد التعليم والنمو:

يتضمن بُعد التعليم والنمو للمنظمة ، قدرتها على التجديد في المدى البعيد والشرط الأساسي للبقاء في المدى البعيد ، هو التطور والتعلم ومواكبة التطورات ، ويهدف هذا البُعد إلى توجيه الأفراد نحو تطوير وتحسين مستمر ضروري للبقاء⁽¹⁰⁾.

5/ البُعد الاجتماعي:

وجدت منظمات الأعمال لتساهم في تطوير المجتمع والاهتمام بمتطلباته ، ولايفترض أن يقتصر دورها على خدمة مصالحها الذاتية ومصالح الملاك ، فقد توسع الدور الاجتماعي لمنظمات الأعمال وفق اعتبارات تطور قدرتها من جانب وازدياده الضغوط من قبل فئات متعددة في المجتمع من جانب آخر.⁽¹¹⁾

مقومات بطاقة الأداء المتوازن:

لقد نتج عن العلاقة الوثيقة بين المحاسبة الإدارية وقياس الأداء منذ زمن طويل عدد كبير من الدراسات النظرية والميدانية ، وتشير كثير من هذه الدراسات إلى أنه من الصعب إيجاد أسلوب عام ودقيق لبطاقة الأداء المتوازن يتلاءم مع مختلف الظروف والأحوال التي تواجهها المنظمات.⁽¹²⁾

1/ تحديد واضح للأهداف الاستراتيجية :

حيث إن تحديد الأهداف المالية يُعد المحور الأساسي في استخدام نظام بطاقة الأداء المتوازن ، والتي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من المعايير من أهمها.

جدوى التنفيذ :

ويقصد به أن تكون الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف سواء كانت موارد مالية أو طاقات إدارية متاحة أو ممكنة .

- الأهمية المالية : والتي تعني أن يرتبط الهدف الاستراتيجي بميزة تنافسية .
 - القياس : ويقصد به قابلية كل من الأهداف للقياس الكمي أو الكيفي من خلال مؤشرات مناسبة .
 - إمكانية التطوير : والتي تعني أن تكون الأهداف في حدود الممكن.
 - درجة التأثير : والتي تعني أن يتوافر لدى المنشأة الخبرة والقدرة على تحقيق الأهداف .
 - إرتفاع مقبول : ويقصد بهذا المعيار الأهداف التي تكون خارج نفوذ المستوى الإداري .
- 2/ الأخذ بمنهج النظام: يتوقف نجاح استخدام بطاقة الأداء المتوازن على الأخذ بمدخل النظام ، على أن يستخدم ذلك المقياس كنظام استراتيجي وليس كنظام قياس.⁽¹³⁾

3/ وجود الدافعية لاختيار مقاييس الأداء المتوازن:استجابة التغيرات البيئية والضغوط التي تتعرض لها المنشآت مثل شدة المنافسة والتكيز على العميل ، وظاهرة الاندماج الصناعي ، وحتمية تطبيق الأنظمة والاساليب المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات ، فقد كان من الضروري أن تبحث المنشآت عن أساليب وأدوات أكثر فعالية في مواجهة هذه المتغيرات.⁽¹⁴⁾

مفهوم الأداء المالي الاستراتيجي:

عرف تقويم الأداء المالي الاستراتيجي بأنه تقديم حكماً ذ وقيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة⁽¹⁵⁾.

عرف بأنه تحليل نتائج أعمال المنشآت بهدف الوقوف على مواطن الخلل والانحرافات وبيان أسبابها تمهيداً لاتخاذ الانحرافات اللازمة لتصحيحها، بمعنى أن تقويم الأداء يساعد في وضع العلاج اللازم للانحرافات قبل أن تتعقد الأمور نتيجة الاستمرار في التنفيذ الخاطئ⁽¹⁶⁾.

أهمية تقويم الأداء المالي:

أن أهمية تقويم الأداء المالي تكمن في الجوانب الآتية⁽¹⁷⁾

1. تحقيق اتجاه أسلوبي لاستراتيجية المنشأة.
2. تعكس درجة المواءمة والانسجام فيما بين أهداف المنشأة واستراتيجيتها.
3. تحقيق الإيرادات والأرباح وتجنب الخسائر الناجمة والمصروفات العالية.

أهداف الأداء المالي:

أن الهدف الأساسي للأداء المالي الاستراتيجي يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى نشاط المنشأة ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي العام، وللوصول إلى هذا الهدف لابد من تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشراقية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم⁽¹⁸⁾ ويهدف إلى تحسين وتطوير الأداء المالي بالمنشآت، وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط المناسبة⁽¹⁹⁾. كما توفر نتائج تقويم الأداء تغذية عكسية عن أداء كل موظف في المنشأة، حيث يعرف الفرد من خلاله من حقيقة أدائه، وبسبب معرفته أن مستقبله الوظيفي مرتبط بهذه النتائج نتيجة لذلك سيتولد لديه دافع ورغبة في تحسين أدائه،⁽²⁰⁾.

مؤشرات كفاءة الأداء المالي:

(أ)- مؤشرات الربحية: من خلال هذه المؤشرات يمثل مؤشرات الأداء المالي لمنشأة أن الموقف المالي كان أفضل في أربعة من مؤشرات الربحية، وهذا يدل على تمكن المنشأة من إتباع سياسات وتبني استراتيجيات ناجحة في توظيف الأموال في موجودات مربحة وتشمل الآتي.

1/ معدل العائد على حق الملكية:

يشير هذا المعدل إلى مقدار ربحية أموال والعائد مقابل استثمارها ويتم إيجاد هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح على حق الملكية، وهذا نتيجة لزيادة الربح وهي تكون أكبر من الزيادة في رأس المال الممتلك.⁽²¹⁾

2/ معدل العائد على الموجودات:

يفسر هذا المعدل مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح إذا كانت نسبة الزيادة سالبة يعود سبب ذلك إلى زيادة الموجودات وهي أكبر من نسبة الزيادة في صافي.⁽²²⁾

3/ معدل العائد على الأموال المتاحة:

يعتبر معدل العائد على الأموال المتاحة تساعد المنشآت على تحقيق الودائع بنسبة كبيرة من حق الملكية، إذا كانت نسبة الزيادة سالبة يرجع السبب إلى زيادة الودائع بنسبة كبيرة وهي جزء من مقام هذا المعدل.

4/ معدل استخدام الموجودات:

ظهر معدل استخدام الموجودات لتقويم أنشطتها والخدمات من خلال النتائج التي تعكسها هذه المؤشرات وذلك في حالة إنخفاض معدل استخدام الموجودات يعود السبب إلى ذلك إلى زيادة الموجودات بنسبة كبيرة مقابل نسبة صغيرة للإيرادات

5/ نسبة هامش الربح: أن نسبة هامش الربح إذا أشارت إلى تراجع هذه النسبة بإنخفاض سالب قليل في قيمته.⁽²³⁾

(ب) - مؤشرات مخاطر الاستثمار:

تبين أن المخاطر الائتمانية في المنشأة كانت متقاربة إلا أن المنشآت الصناعية أقل مخاطرة نتيجة لقلة الموجودات الخطرة مقارنة بمجموع الموجودات ، أما مؤشرات المنشآت الصناعية في ملائمة رأس المال أفضل مما هو عليه في المنشآت أخرى. تتمثل مؤشرات مخاطر الاستثمار في الآتي:⁽²⁴⁾

1/ المخاطر الائتمانية والرافعة المالية: تشير المؤشرات هذه النسبة إلى زيادة المخاطر الائتمانية في المنشآت الصناعية وبزيادة قدرتها نتيجة لزيادة الموجودات الخطرة بنسبة أكبر.

2/ مؤشرات الرافعة المالية تمثل في الآتي:⁽²⁵⁾

- نسبة إجمالي الودائع ÷ رأس المال + الاحتياطي: أن هذه النسبة إذا ارتفعت أكثر مما هو عليه من راس المال والاحتياطي إلى نسبة زيادة الودائع مقابل نسبة أقل في زيادة رأس المال ويرجع السبب إلى زيادة رأس المال.

نسبة مجموع الموجودات ÷ رأس المال المدفوع: إذا تبين هذه النسبة في المنشآت ترتفع رأس المال بنسبة مئوية ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الموجودات إلا أن رأس المال المدفوع يبقى على حاله دون تغير.⁽²⁶⁾

(ج) - مؤشرات السيولة في المنشأة: ان مؤشرات السيولة في المنشآت الصناعية كانت أفضل مما هو عليه ويؤكد نجاح استراتيجيات وسياسات المنشآت الصناعية في المحافظة على نسب السيولة لتلبية احتياجات طلب على النقد ومواجهة المسحوبات المتوقعة.⁽²⁷⁾

(د) - مؤشرات ملائمة رأس المال: أن الموقف المالي في مؤشرات ملائمة رأس المال بالنسبة للمنشأة كانت أفضل مما هو عليه ، فقد تميز المنشأة في مؤشرات رأس المال الممتلك أن الودائع أو الموجودات ، تشير هذه المؤشرات إلى مدى كفاية رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها ومدى تأثيرها على أموال المودعين والدائنين ومن المؤثرات المستخدمة،⁽²⁸⁾

يتضح للباحثين أن تحليل مؤشرات الأداء المالي وهذه تمكن المنشأة من إتباع سياسة ناجحة توظيف الأموال ويؤكد نجاح سياسات القطاع الصناعي والمحافظة على نسب السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مقابل الموجودات ملائمة رأس المال بالنسبة للمنشأة

إجراءات الدراسة الميدانية:

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها وإثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة ومصادر المعلومات وأسلوب جمعها من المصادر السودانية.

مجتمع وعينة الدراسة:

كما ذكر الباحثين في مقدمة الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في قطاع المصرفي السوداني (مجموعة البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان) مع استبعاد المصارف الأجنبية العاملة بالسودان. لاختبار عينة الدراسة استند الباحثين على مجموعة من المؤشرات تمثلت في الآتي:

1. أن يكون المصرف ممثلاً لأحد أنواع المصارف حتى تمثل العينة جميع أنواع المصارف.
2. أن يكون المصرف ملتزماً بتطبيق مؤشر بطاقة الأداء المتوازن للمصارف التجارية السودانية.

3. أن يكون المستطلعين على علم وإلمام بالقرارات جودة السيولة للمصرف.
4. أن يكون المستطلعين على إلمام بعملية اختيار الأداء المالي على المصارف.
5. أن يمثل المستطلعين ما أمكن قسم البحوث والتطوير.

الأساليب الإحصائية الوصفية :

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوث.

استخدام اختبار (كاي تربيع):

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5 % ويعني ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كأي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5 % يرفض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية أكبر من 5 % فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبار χ^2 (س) عند مستوى معنوية (Significant) 5 % كما هو متبع في العلوم الاجتماعية.

اختبار درجة مصداقية البيانات:

ثبات الاختبار بأن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة.

- عرض وتحليل البيانات ومتغيرات الدراسة: يتم عرض و تحليل البيانات التي تم جمعها من المبحوثين الذين وقع عليهم الاختيار ليمثلوا العينة التي نعتمد على بياناتها لاستنتاج النتائج التي سوف يتم تعميمها على المجتمع ككل فيما يخص موضوع الدراسة (أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان)، ذلك من خلال استخراج مؤشرات إحصائية للإجابة على تساؤلات أو فروض الدراسة.

- تطبيق أداة الدراسة: حيث تم ترميز المتغيرات النوعية وذلك بإعطاء كل وصف أو صفة وزن يقابل تلك الصفة من خيارات مقياس لخت الخماسي حتى يسهل التعامل مع تلك البيانات بواسطة الحاسب الآلي.

اختبار مربع كأي يعطى بالصيغة التالية:

$$X^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(O_i - E)^2}{E}$$

حيث أن:

O : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

E : هي التكرارات المتوقعة (10 لكل إجابة)

$$\sum_{i=1}^n$$

المجموع :

N: عدد أفراد العينة

I:1,2,3,4,.....50

- صدق وثبات الاستبانة:-

جدول (1) معاملات الثبات و الصدق لاستبيان الدراسة.

البيان	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
الفرضية الأولى	4	0.67	0.82
الفرضية الثانية	4	0,70	0.84
الاجمالي	8	1.37	1.66

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م

من الجدول اعلاه (1) يتضح أن معاملي الثبات والصدق عاليين (أكبر من 50 %) وهذا يوضح أن الاستبانة بصورة عامة يتمتع بثبات وصدق ، هذه الدراسة باستخدام هذا الاستبانة بصورته الحالية على مجتمع مماثل بنسبة 76 % وهي تمثل قيمة معامل الثبات الكلية وتكون النتائج صادقة أي أن الاستبانة يفى الغرض الذي صُمم من أجله بنسبة تصل إلى 87 % تقريباً وهي قيمة معامل الصدق الكلية، على ضوء ذلك سيتم اعتماد الاستبانة بصورته الحالية لتطبيق الدراسة.

جدول (2) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من 30 سنة فأقل	19	38%
من 31 - 41 سنة	29	58%
من 42 - 52 سنة	0	0 %
من 53 سنة فأكثر	2	4 %
الجملة	50	100 %

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م

من الجدول (2) ، يتضح أن 38 % من جملة أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 30 سنة فأقل بينما 58% من جملة أفراد العينة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ما بين 31 إلى 41 سنة وأن 4% من جملة أفراد العينة أعمارهم من 53 سنة فأكثر، مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة أعمارهم ضمن الفئة العمرية من 31 - 41 سنة.

جدول (3): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
20 %	10	شهادة سودانية
64 %	32	بكالوريوس
8 %	4	دبلوم عالي
8 %	4	ماجستير
0 %	0	دكتوراه
100 %	50	الجملة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م
 من الجدول (3) ، أعلاه يتضح أن 20 % من جملة أفراد العينة مؤهلهم العلمي شهادة سودانية بينما 64 % من جملة أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، كما يتضح من الجدول السابق أن 8 % من جملة أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم عالي كما أن 8 % من جملة أفراد مؤهلهم العلمي درجة الماجستير ، ولا يوجد بينهم من يحمل درجة الدكتوراه، مما سبق نستنتج أن معظم المبحوثين مؤهلهم العلمي بكالوريوس فما فوق، مما يعني أنهم مؤهلين أكاديمياً وهذه يزيد موثوقية المعلومات التي يتم الحصول عليها.

جدول (4): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
32 %	16	من 1 - ٤٤ سنة
30 %	15	من 5 - 10 سنة
14 %	7	من 11 - 15 سنة
24 %	12	أكثر من 15 سنة
100 %	50	الجملة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م
 من الجدول (4) ، أعلاه يتضح أن 32 % من جملة أفراد العينة خبرتهم العملية أقل من (1-4) سنوات، وأن 30 % منهم خبرتهم العملية من (5 إلى 10) سنوات وأن 14 % منهم خبرتهم من (11 إلى 15) سنة كما يتضح من الجدول السابق أن 24 % من جملة أفراد العينة خبرتهم العملية أكثر من 15 سنة.

جدول (5) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
42 %	21	محاسبة
6 %	3	بنوك وتمويل
14 %	7	إدارة أعمال
16 %	8	اقتصاد
20 %	10	لا ينطبق
2 %	1	أخرى
100 %	50	الجملة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م

من الجدول (5) ، يتضح أن 42 % من جملة أفراد العينة تخصصهم العلمي في مجال المحاسبة وأن 6 % (شخص واحد) تخصصه العلمي في مجال البنوك والتمويل وأن 14 % من جملة أفراد العينة تخصصهم العلمي في إدارة الأعمال وأن 16 % منهم تخصصهم في مجال الاقتصاد بينما 20 % من جملة أفراد العينة لا ينطبق عليهم التخصص العلمي وهم الذين مؤهلهم العلمي شهادة سودانية فقط، وأن 2 % (شخص واحد) من جملة الباحثين تخصصه في مجال علمي آخر، مما سبق نستنتج أن معظم الباحثين متخصصين في مجال المحاسبة وهذا يعني الحصول على معلومات دقيقة من ذوي تخصص عن موضوع الدراسة في القطاع المصرفي السوداني.

جدول (6) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
10 %	5	مدير الفرع
60 %	30	محاسب
14 %	7	المدير المالي
12 %	6	مدير الاستثمار
4 %	2	أخرى
100 %	50	الجملة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م

— أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان —

من الجدول (6) وأعله يتضح أن 10 % من جملة أفراد العينة مركزهم الوظيفي مدراء فروع بينما 60 % من جملة المبحوثين يعملون في وظيفة محاسب وأن 14 % منهم مدراء ماليين وأن 12 % من جملة أفراد العينة مدراء استثمار بينما 4 % منهم في مراكز وظيفية أخرى.

- الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وجودة السيولة بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان)

جدول (7): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الأولى للفرضية الأولى.

تحليل نسب السيولة يساعد على التدفق النقدي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	1	2%
غير موافق	0	0%
محايد	3	6%
موافق	24	48%
موافق بشدة	22	44%
المجموع	50	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول (8) يتضح أن 44 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل نسب السيولة يساعد على التدفق النقدي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان وأن 48 % منهم يوافقون على ذلك ، بينما 2 % (شخص واحد) من جملة المبحوثين غير موافق على ذلك وأن 6 % من جملة أفراد العينة محايدين ، مما سبق نستنتج أن 92 % (أوافق + أوافق بشدة) من جملة أفراد العينة يوافقون على أن تحليل نسب السيولة يساعد التدفق النقدي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.

جدول (9): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية للفرضية الأولى.

تحليل نسب السيولة يساعد على تطبيق الإدارة الرشيدة في البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	0	% 0
غير موافق	2	4%
محايد	3	6%
موافق	24	48%
موافق بشدة	21	42%
المجموع	50	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول (9) يتضح أن 42 % من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على أن نسب السيولة يساعد على تطبيق الإدارة الرشيدة في البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 48 % منهم موافقين أيضاً ، بينما 4 % (شخص واحد) من جملة أفراد العينة غير موافقين على ذلك وأن 6 % منهم محايد بخصوص ذلك، مما سبق نستنتج أن 90 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل قائمة نسب السيولة يساعد على تطبيق الإدارة الرشيدة في البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.

جدول (10): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة للفرضية الاولى.

تحليل نسب السيولة يؤثر على تطبيق بطاقة الأداء بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان		
النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
4 %	2	غير موافق بشدة
6 %	3	غير موافق
6 %	3	محايد
42 %	21	موافق
42 %	21	موافق بشدة
100 %	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول (10) يتضح أن 42 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل الربحية تؤثر على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 42 % منهم موافقين على ذلك أيضاً، كما يتضح من الجدول أعلاه أن 6 % من جملة أفراد العينة غير موافقين على أن تحليل الربحية تؤثر على تطبيق بطاقة الأداء بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان. وأن 4 % غير موافقين بشدة وأن 6 % محايدين بخصوص ذلك ، مما سبق نستنتج أن 84 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل الربحية تؤثر على تطبيق بطاقة الأداء بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان

جدول (11): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة للفرضية الاولى.

تحليل نسب الربحية يؤثر على تطبيق بطاقة الأداء بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان		
النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
6 %	3	غير موافق بشدة
4 %	2	غير موافق
6 %	3	محايد
42 %	21	موافق
42 %	21	موافق بشدة
100 %	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول (11) يتضح أن 42 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل الربحية تؤثر على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 42 % منهم موافقين على ذلك أيضاً، كما يتضح من الجدول أعلاه أن 4 % من جملة أفراد العينة غير موافقين على أن تحليل الربحية يؤثر على تطبيق بطاقة الأداء بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان. وأن 6 % غير موافقين بشدة وأن 4 % محايدين بخصوص ذلك ، مما سبق نستنتج أن 84 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل الربحية تؤثر على تطبيق بطاقة الأداء بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.

- الفرضية الثانية : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وجودة الربحية بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان):-

جدول (12): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الأولى للفرضية الثانية.

تحليل تخفيض المخاطر يساعد في كفاءة الأداء المالي بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.		
النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
4 %	2	غير موافق بشدة
6 %	3	غير موافق
8 %	4	محايد
38 %	19	موافق
44 %	22	موافق بشدة
100 %	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول (12) يتضح أن 44 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل تخفيض المخاطر يساعد في كفاءة الأداء المالي بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 38 % منهم يوافقون على ذلك ، بينما 6 % منهم غير موافقين وأن 4 % منهم غير موافقين بشدة كما يتضح من الجدول أعلاه أن 8 % من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين عما إذا تحليل وتخفيض المخاطر يساعد في كفاءة الأداء المالي بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان. أم لا، مما نستنتج أن 82 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل تخفيض المخاطر يساعد في كفاءة الأداء المالي بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.

جدول (13): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية للفرضية الثانية.

تحليل معدل النمو يساعد على زيادة نسبة السيولة بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.		
النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
4 %	2	غير موافق بشدة
4 %	2	غير موافق
8 %	4	محايد
44 %	22	موافق
40 %	20	موافق بشدة
100 %	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول (13) يتضح أن 40 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل معدل النمو يساعد على زيادة نسبة السيولة بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 44 % منهم موافقين على ذلك أيضاً، بينما 4 % من جملة أفراد العينة غير موافقين ومثلهم غير موافقين بشدة على ذلك، وأن 8 % من جملة أفراد العينة محايدون بخصوص ذلك، مما سبق نستنتج أن 84 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل معدل النمو يساعد على زيادة نسبة السيولة بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.

جدول(14): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

تحليل نسب الاقتراض يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	2	4%
غير موافق	3	6%
محايد	6	12%
موافق	23	46%
موافق بشدة	16	32%
المجموع	50	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول رقم (14) يتضح أن 32 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل نسب الاقتراض يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 46 % منهم موافقين على ذلك بينما 6 % غير موافقين وأن 4 % غير موافقين بشدة على ذلك، كما يتضح أن 12 % من جملة أفراد العينة محايدون أو غير متأكدين، عما إذا كان تحليل نسب الاقتراض يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان أم لا، مما سبق نستنتج أن 78 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل نسب الاقتراض يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.

جدول (15): يوضح التكرارات و النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

تحليل نسبة السوق يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	1	% 2
غير موافق	1	% 2
محايد	7	% 14
موافق	27	% 54
موافق بشدة	14	% 28
المجموع	50	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول رقم (15) يتضح أن 28 % من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تحليل نسبة السوق يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان. كما أن 54 % منهم يوافقون على ذلك بينما 2 % (شخص واحد) منهم غير موافق بشدة وآخر غير موافق على ذلك، كما يتضح من الجدول أعلاه أن 14 % من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين عما إذا كانت تحليل نسبة السوق يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان أم لا، مما سبق نستنتج أن 82 % من جملة أفراد العينة يرون أن تحليل نسبة السوق يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.

جدول(16):يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كأي عباراتمحمور الفرضية الأولى.

م	الفقرة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	القيمة الاحتمالية Sig
1	تحليل نسب السيولةيساعد على التدفق النقديبالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان	4.32	4	0.768	35.60	0.000
2	تحليل نسب السيولة يساعد على تطبيق الإدارة الرشيدة في البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان	4.28	4	0.757	32.40	0.000
3	تحليل نسب الاقتراض يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.	4.12	4	1.043	40.40	0.000
4	تحليل نسب السيولة تؤثر على تطبيق بطاقة الأداءبالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان	4.00	5	1.125	3.60	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول(16) يُلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق في توزيع استبانات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق، غير موافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، كما يُلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم الأوساط الحسابية أكبر من الوسط

الفرضي وكذلك قيمة المنوال تتراوح ما بين (4 ، 5) هذا يدل على أن استجابات أفراد العينة تتحيز لخيارات الموافقة (أوافق بشدة ، أوافق) لأنها تأخذ الوزن الأكبر أي أن معظم أفراد يوافقون على ما جاء في عبارات الفرضية الأولى ، يعني ذلك أن الاتجاه العام لأفراد العينة هو القبول و الموافقة على الفرضية الأولى. كما يتضح من الجدول(16) أن معظم قيم الانحرافات المعيارية لعبارات تتراوح ما بين (0.768 - 1.125) وهي تعتبر صغيرة نسبياً مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى ، أي لا يوجد تضارب في الآراء.

ما سبق من نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الأولى و من نتائج اختبار كاي تربيع في الجدول (16) السابق تشير إلى الموافقة بصورة عامة لأفراد العينة على العبارات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على ” وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بطاقة الاداء المتوازن يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان». **للفرضية الثانية** : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وجودة الربحية لبنك النيلين):-

جدول رقم (17) : يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي

عبارات المحور السياسي.

م	الفقرة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تحليل تخفيض المخاطر يساعد في كفاءة الأداء المالي بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.	4.12	5	1.026	37.40	0.070
2	تحليل معدل النمو يساعد على زيادة نسبة السيولة بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.	4.12	4	1.003	4.80	0.112
3	تحليل نسب الاقتراض يساعد في زيادة الاستثمارات بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.	3.96	4	1.029	33.40	0.002
4	تحليل نسبة السوق يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان.	4.04	4	0.832	47.60	0.001

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2021م.

من الجدول رقم (17) يُلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق في توزيع إجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق، غير موافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، كما يُلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم الأوساط الحسابية أكبر من الوسط الفرضي وكذلك قيمة المنوال تتراوح ما بين (4 ، 5) هذا يدل على أن استجابات أفراد العينة تتحيز لخيارات الموافقة (أوافق بشدة ، أوافق) لأنها تأخذ الوزن الأكبر أي أن معظم أفراد يوافقون على ما جاء في عبارات الفرضية الثانية ، يعني ذلك أن الاتجاه العام لأفراد العينة هو القبول و الموافقة على الفرضية الثانية. كما يتضح من الجدول (17) أن معظم قيم الانحرافات المعيارية لعبارات تتراوح ما بين (0.832 - 1.062) وهي تعتبر صغيرة نسبياً مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى ، أي لا يوجد تضارب في الآراء.

ما سبق من نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الثانية و من نتائج اختبار كاي تربيع في الجدول (17) السابق تشير إلى الموافقة بصورة عامة لأفراد العينة على عبارات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على « وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل النسب المالية للعميل يساعد على زيادة نسبة السيولة بالبنوك العاملة بولاية غرب كردفان»

بعد الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثين من خلال توفير مؤشرات على جودة السيولة وعقد دورات تدريبية متقدمة على تطوير واستغلال الموارد المالية المتاحة بشكل يؤدي إلى تطوير الأداء المالي الاستراتيجي ، ويتركز على مقياس الربحية للموظف حول قدرته على تحقيق الأداء الفعال لكي يعمل على تغيير سلوك العاملين ، تتمثل النتائج والتوصيات في الآتي:

النتائج :

1. تساهم بطاقة الأداء المتوازن على جودة السيولة في المصارف التجارية.
2. توجد علاقة بين بطاقة الأداء المتوازن وكفاءة الأداء المالي الاستراتيجي تحقيق جودة السيولة لدى المصارف التجارية.
3. تؤدي بطاقة الأداء المتوازن والأداء المالي على ملائمة رأس المال في المصارف التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.
4. تبين أن الأرباح السنوية في ارتفاع مستمر مما يدل على أن المصارف التجارية يتمتع بكفاءة عالية في ملائمة رأسمالها.
5. أن بطاقة الأداء المتوازن يزيد من جودة الاستثمار في البنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.
6. الأداء المالي الاستراتيجي بناءً على متغيرات كل من الظروف الاقتصادية والبيئية أدى إلى تخفيض مخاطر الاستثمار في المصارف التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.

التوصيات:

1. التزام المصارف التجارية على كفاءة الأداء المالي للحد من مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.
2. يجب على المصارف التجارية أن تعتمد على نسبة معينة من الديون إلى حقوق الملكية لتعزيز الأرباح.
3. ربط نظام المكافآت بمقياس بطاقة الأداء المتوازن يعمل على تغيير سلوك العاملين في المصارف التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.
4. الاهتمام بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن على زيادة ربحية المصارف التجارية العاملة بولاية غرب كردفان.

الهوامش:

- (1) أحمد مصطفى هندي ، نموذج استراتيجي للرقابة وتقييم الأداء في ظل التغيرات البيئية المعاصرة، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة ، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية ، القاهرة : مصر ، 2000م). ص 64.
- (2) جبرائيل جوزيف كحالة، د. رضوان حلوة النجار، المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، (عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2002م). ص 204.
- (3) ماهر عبدالرحمن السعدي ، تقييم الأداء الاستراتيجي لمنشآت الأعمال المعاصرة ، مجلة عالم السعودية، الطبعة الثانية ، العدد التاسع ، مايو 2007م ، ص 115.
- (4) احمد علي جبر وآخرون ، بطاقة مقاييس الأداء المتوازن كنموذج للتكامل بين المقاييس المالية وغير المالية ، العدد الأول، الطبعة الخامس، (جامعة الإسكندرية: المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا ، 2007م)، ص 54.
- (5) أحمد محمد علي جبارة ، تصميم نظام الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخارج نظم المعلومات المحاسبية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشوره ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المنتصرية ، 2002م، ص 56.
- (6) السعيد فرحات جمعة ، كفاءة الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2000م).
- (7) الفايز محمد خلف ، مدخل التقييم الاستراتيجي لقياس الأداء - دراسة تطبيقية بوزارة الداخلية الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2011م، 87.
- (8) محمود سامح المرجوشي، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2008م)، ص 20.
- (9) بدر الرضا فرج ، بطاقة التقديرات المتوازنة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (15) ، المجلد (23) ، 2005م ، ص 45.
- (10) حاتم محمد عبد الرؤوف الشيشيني، نحو إطار لقياس محددات استخدام ونجاح تبني نظام قياسالأداء المتوازن، جامعة الرقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد(1)، المجلد (92)، 2005م، 35.
- (11) حسام درعزيني ، تقويم الأداء المالي على الاستثمارات ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2011م ، ص 92.
- (12) حسن طاهر الغالي ، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل ، الطبعة الأولى (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2007م)، ص 37.
- (13) روهات أحمد شيخ إسماعيل ، ضحى سعد إسماعيل ، دراسة مقارنة لمؤشرات الأداء المالي في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في كردستان -العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الجامعة اللبنانية الفرنسية ، المجلد (2) ، العدد (2) ، 2018م ، ص 69.

- (41) زياد سليم رمضان وآخرون ، إدارة المنشآت الصناعية ، الطبعة الثانية، (عمان : دار الصفاء للطباعة والنشر ، 1995م)، ص 44.
- (15) سعد الصادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2009م)، ص 30.
- (16) طه محمد احمد يوسف ، تحديد الربحية على اساس النشاط كأحد المفاهيم الحديثة في الإدارة الاستراتيجية للتكلفة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة عين الشمس ، كلية التجارة ، 2009. ص 131.
- (71) عبدالرؤف حجاج ، احلام بن رنو ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي للمنشآت الصناعية الجزائرية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد (11) ، العدد (3) ، 2004م، ص 42.
- (18) عبدالرحيم محمد ، مدخل قياسي لقياس الأداء المتوازن المحاور والمميزات ، الطبعة الأولى، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2007م)، ص 167.
- (91) فادي خليل ظاهر الأسطل ، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الإدارية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة في المحاسبة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الازهر ، 2011م)، ص 81.
- (20) لطرش وليد ، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المالي ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2018م، ص 97.
- (12) لطيف زيود ، وآخرون، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، (دمشق: جامعة تشرين، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005م)، ص 316.
- (22) محمد عبدالقادر الديسطي، التقرير المتوازن لقياس الأداء : دراسة اختبارية في إطار البيئة المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد (27) ، العدد (1) ، 2003م، ص 62.
- (23) محي الدين يحيى ، توفيق القطب ، التحليل الاستراتيجي وأثرها في الأداء المالي ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة مستنصرية ، 1999م، ص 94.
- (24) منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الثانية ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1995م، ص 50.
- (25) مدني سوارالذهب محمد ، تقويم كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي للشركات باستخدام نموذج قياس الأداء المتوازن ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة في المحاسبة ، (الخرطوم : كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م)، ص 76.
- (26) عبداللطيف وتركمان ، بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس الأداء الاستراتيجي ، (دمشق : مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (36) ، العدد (1) ، 2012م ، ص 70.
- (27) وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 175.

— أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على كفاءة الأداء المالي الاستراتيجي في القطاع المصرفي بالبنوك التجارية العاملة بولاية غرب كردفان —

- (28) 27- Laurie BumpyMcwhorter, **the BalancedScorecard: an Empirical Analysis of Its Effect on Managers Job Satisfaction and Performance Evaluations**. Unpublished PhD, University of Kentucky 2001.P 23.
- (29) 28 Atkinson , A. M. young , Metamora an Mukherjee , **Management Accounting information for Decision Making and strategy Execution sixth** , persons new York , 2012.P 63.

مفهوم الفقر بين ضعف الاجور وتكاليف المعيشة في السودان

الاستاذ المساعد- كلية الاقتصاد
جامعة الضعين

د. موسى عيسى حارن أحمد

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى توضيح اثر سياسات الانفاق العام على اعادة توزيع الدخل في السودان، ومن ثم فإن سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الدولة مؤخرًا انعكست سلبًا على حياة المواطنين، فزادت اسعار السلع وارتفعت مستويات التضخم وانخفض دخل الفرد وانعكس ذلك على الانتاج والانتاجية وتدنت قيمة العملة المحلية واتسعت رقعة الفقر في السودان. كما أن هذه الدراسة تعتبر مهمة لأنها تفتح افاقًا جديدة للمزيد من الدراسات حول الانفاق العام والتقليل من حدة الفقر، فقد كان لصناديق الرعاية الاجتماعية وديوان الزكاة دورًا كبيرًا في محاربة الفقر وتشجيع عمليات الانتاج فتحولت نظرة المواطن بان الدولة هي المسؤوله من تقديم الخدمات لمواطنيها. كما انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والاحصائي والتحليلي بغرض الوصول لنتائج مقبولة منها، ان سياسات الانفاق العام تلعب دورًا اساسيًا في عدالة توزيع الدخل والثروة، كذلك الزيادة في الاجور والمرتبات لاتتناسب مع الاوضاع المعيشية من حيث ارتفاع سوق السلع والخدمات وانخفاض قيمة العملة المحلية ، كما ان سياسات التحرير الاقتصادي طبقت بصورة سريعة مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية : الدخل ، الانفاق ، الفقر، سياسات، الانتاج، التضخم.

The concept of poverty between low wages and cost of living in Sudan

Dr.Musa Issa Harin Ahmed

Abstract:

The study aims to Clarification of the impact of public spending policies on income redistribution in sudan ,and then the policy of economic liberalization that the state has recently pursued has negatively affected the lives of citizens in the increase in commodity prices ,inflation levels have risen ,and per capita income has decreased ,and this has been reflected in production and productivity ,the value of the local currency has declined ,and poverty has widened in sudan, this study is also important because it opens new horizons for more studies on public spending and reducing poverty social welfare funds and Zakat guarantee played amajor role on combating poverty and encouraging production processes thus transforming the citizens view that the state is responsible for providing services to citizens. As the study followed the approach descriptive statical and analytical in order to reach acceptable results ,including that public spending policies play akey role in the fair distribution of income and wealth ,as well as the increase in wages in terms of the rize in the market for goods and services

,and economic liberalization policies were applied quickly ,which led to high inflation rates.

keywords: Income- spend-poverty-policies-production-inflation

المقدمة:

موضوع الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الاجور موضوع كبير وشائك وقد عقدت له اجتماعات عديدة علي مستوي الدول والعلماء والمنظمات الاقليمية والدولية وعلي مستوي الحكومات وقد اتفق قادة الدول في مؤتمر الغذاء بروما عام 1996م علي تخفيض نسبة الجوع وسوء التغذية في العالم الي النصف بحلول 2015م ومنذ ذلك التاريخ ظلت الاجتماعات تتوالي في محاوله لايجاد حل لهذه المشكلة المعقدة والشائكة والتي مازالت تتفاقم بسبب تجدد الحروب والكوارث والنزاعات فحالة عدم الاستقرار بسبب النزاعات في الكثير من دول العالم وتزايد النزوح و اللجوء اصبح مهدد للاستقرارالامني والاجتماعي والسياسي في كثيرمن البلدان مما ادى الي انخفاض الانتاج والانتاجية كذلك التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية الناجمة عن الانبعاثات الحرارية والامراض الفتاكة(كرونا مثلا) كلها ضاعفت من حالات الفقر وحتمت على الجميع استحداث حلول عاجلة وناجعة لمشكلة الفقر في شتى دول العالم ومن ثم السودان .

أهمية البحث:

- تتبع أهمية البحث من الآتي:-
1. توضيح أثر سياسات الانفاق العام على إعادة توزيع الدخل في السودان.
 2. ارتفاع معدلات التضخم أدت لفجوة بين الأغنياء والفقراء.
 3. سياسة التحرير الاقتصادي انعكست سلباً على الوضع في السودان وزادت من الضائقة المعيشية.
 4. واجب على الدولة تقديم الخدمات لمواطنيها ومحاربة الفقر والبطالة

أهداف البحث:

1. توضيح اثر الانفاق العام على إعادة توزيع الدخل في السودان
2. ارتفاع معدلات التضخم أدت الى فجوة بين الأغنياء والفقراء
3. سياسة التحرير الاقتصادي انعكست سلباً على عدالة توزيع الدخل

منهج البحث:

الورقة عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تتلمس بعض الجوانب الإحصائية واتبعت المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي.

فئات الفقر: (1)

تمثل فئات الفقراء في الآتي :-

اصحاب الحيازات الصغيرة والمهن الهامشية الذين يفترضون الأرض كسباً للرزق الأسر التي ترعاها النساء كإيتامى من الأطفال والمسنين والعجزة في داخل لأسرة العمال الزراعيون الذين يعملون بلاجر اليومي في أعمال النظافة والزراعة والحصاد. صغار اصحاب الماشية الذين يمتلكون اقل من النصاب. صغار الصيادين اصحاب القوارب الصغيرة او الذين يعملون بالاجر اليومي. الرعاة و الرحل والذين يفتقدون الرعاية الاجتماعية وخدمات التعليم والصحة والمياه النظيفة. لاجئي ونازحي الحرب. وغيرهم من الفئات.

العوامل الرئيسية للفقر:

1. الضغط السكاني او الزيادة في عدد السكان يقابلها انحسار الموارد الطبيعية
2. ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وعدم الاستغلال الامثل لها
3. التطورات والصراعات الاقليمية و الدولية
4. الصراعات السياسية والنزاعات الاهلية
5. الكوارث الطبيعية كلافات الزراعية والجفاف والتصحر والحرائق

تعريف الفقر :

أ/ التعريف التقليدي للفقر :

يعرف الفقر القائم علي الحاجات الاساسيه بانه عدم القدرة علي اشباع الحاجات الاساسيه لتحقيق حد ادني مقبول من مستوي المعيشة ويقاس ذلك بالدخل اللازم لشراء الحاجات الاساسيه (ملابس وغذاء الخ) ويحدد مستوي الفقر بما يسمى بخط الفقر .

ب/ التعريف الحديث للفقر (فقر القدرات والاستحقاق) :

وفقا لمفهوم القدرات والاستحقاق فان القدرة الانسانية تتكون من فرص الحياة التي يمكن الامساك بها والاختيار بينها بحرية مثل جودة التغذية واحترام الذات والمساهمة في الحياة الاجتماعية .
اما البنك الدولي فقد عرف الفقر بأنه ،، عدم القدرة علي الوصول الي الحد الادني من مستوي المعيشه ،، .

ويشير هذا التعريف كما يشير البنك الدولي الي ثلاثة اسئله رئيسيه هي :-

كيف يقاس مستوي المعيشه ؟

ما المقصود بالحد الادني لمستوي المعيشه ؟

كيف يمكن التعبير عن حدة الفقر او مؤشر الفقر؟

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من دخل الاسرة او انفاقها مقياسا ملائما للدلالة علي مستوي المعيشة .

مفهوم الفقر في الاسلام :

من وجهة نظر الاسلام يكون الفقر وفقا لتعريف فقهاء المسلمين للفقر حيث يعرف الفقير (بالشخص الذي لايملك قوت يومه) .

اما المسكين فهو الذي لايملك قوت العام وبناء علي هذا التعريف يحدد الفقهاء مستويين للفقر هما .

حد الكفاف ويقاس بالمال اللازم لشراء قوت اليوم .

حد الكفايه يقاس بالمال الذي تجب عليه الزكاة .

ويعتبر الافراد الذين يقل دخلهم عن حد الكفايه ويزيد عن حد الكفاف معدمين ويلاحظ من

التعريف اعلاه :

ان حد الكفاف يقيس الفقر اليومي .

ان حد الكفايه يقيس الفقر العام .

اذا فالفقه الاسلامي الاقتصادي يعرف الفقراء والمساكين تعريفا لا يخرج في جملته انهم اشخاص لايكفي دخلهم ان يجعلهم يعيشون حياة كريمة وان المعيار الاساسي لدي جمهور الفقهاء للفقير والمسكين هو عدم ملك حدالكفايه وليس عدم ملك النصاب ويندرج فيهم الايتام والارامل والعجزة والمسنين وذوي الدخل القاصر معني اوسع اهتم الاسلام بالاشخاص المستحقين للزكاة والذين ذكرتهم الايه في سورة التوبة .

مفهوم الفقر في السودان :⁽²⁾

لقد ارتضي معظم اهل السودان الاسلام منهاجا للحياة وبالتالي فان مفهوم الفقر الذي يناسب السودان هو المفهوم الاسلامي للفقر وذلك من خلال مفهوم الفقر الذي حددته المصارف الثمانية قال تعالى(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) صدق الله العظيم .

من هم الفقراء :

من خلال رؤية البنك الدولي اذا ارادت الحكومات ان تحد من الفقر وان تقيم اثر سياساتها الاقتصادية علي الفقر فهي تحتاج الكثير عن معرفة الفقراء وذلك لان السياسات التي تجعل محورها الفقراء

لا يمكن ان تتجح ما لم تعرف الحكومه من هم الفقراء وكيف يستجيبون للسياسات وكيف يتفاعلون مع بيئتهم التي يعيشون فيها وان اضمن وسيلة لها اثر مباشر علي الفقراء هي زيادة دخولهم لتمكينهم من الحصول علي الحد الادني من احتياجاتهم الاساسيه من غذاء وخدمات الخ .

ويتحقق ذلك عن طريق زيادة فرص العمل ومحاربه البطالة والاهتمام بمشاريع البنيه التحتية

وزيادة الانتاج

مؤشرات الفقر :

هناك عدد من المقاييس لقياس الفقر منها :-

1/ مؤشر عدد الرؤوس :

وهو ابسط هذه المقاييس واكثرها شيوعا ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر وهذا المؤشر يعبر عن عدد الافراد والاسرة في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر اي ان مستوي استهلاكهم اقل من خط الفقر ومن خصائص هذا المقياس انه جيد لاغراض كثيرة للمقارنه وانه سهل الفهم والشرح ومن عيوبه انه غير حساس للفروقات في عمق الفقر وتوزيع الدخل .

2/ فجوة الفقر :

يحاول هذا المؤشر قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وحجم الفقر وهذا المقياس ويحدد كالآتي :-
ولو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي اي الفقراء لديهم (X1) الاقل (X2) وهكذا حتي تصل الفئة (Xy) والتي يكون دخلها اقل من (Z) خط الفقر فان مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالآتي

$$PG = 1 (Z - xy/z)$$

حيث ان (i) = مؤشر فجوة الفقر

حيث ان (xy) = متوسط استهلاك الفقر

من عيوب هذا المؤشر انه لايعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء .

3/ مؤشر شدة الفقر :

يمكن حسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر فكلما كان المؤشر عاليا كانت ظاهرة الفقر اشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء

قياس الفقر :

هناك عدد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء او نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تستغل لتحديد وقياس الفقر المطلق وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعيه ينبغي الاتخفي حقيقة ان الفقر هو بشكل اساسي مفهوم معياري وان اي تعريف احصائي للفقر انما يعكس مجموعه من القيم التي تضع الحد الادني من مستوي المعيشة لتلبية الحاجات الاساسيه في اطار اجتماعي ثقافي محدد وفي فترة زمنية معينة . ولكن لما كان تحقيق الحد الادني من مستوي المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر فان من الطبيعي ان تتجه الجهود لقياس مستوي المعيشة بشكل اولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر وهناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر وهي :-

- الاول :- يعتمد علي تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة.
الثاني :- الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد او الاسرة).
الثالث :- مستوي الرفاه الكلي او حجم الانفاق الكلي ليس علي الاستهلاك فقط انما علي الحاجات الاساسية الاخري بيد ان المنهجان الاولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة 0
المنهج الاول :⁽³⁾

الاستهلاك يعتمد علي احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع ويحتوي علي اربعة مكونات هي :-
الانفاق علي بنود الطعام الاساسية
تكاليف حميه غذائية محددة ومتوازية
قيمه السعرات الحرارية للطعام
تكاليف اساسيات البقاء الانساني المحتمل .

الخطوة الثانية :

تمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويلها الي سلة من الاغذية ثم الاشياء الاخري كالملابس وغيرها .
المنهج الثاني :

منهج الدخل والذي اعتبره البعض هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض علي الفرد او العائلة ما يستهلكه والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوي الذي حدد الفقراء من غير الفقراء وهذا المستوي يرمز اليه بخط الفقر .

وهناك اسباب عدة تجعل التحليل الذي يعتمد علي الدخل يقود الي نتائج مختلفه عن تلك التي تعتمد علي الانفاق فمثلاً عائله ما يكون دخلها (y) اقل من (x) مستوي خط الفقر ولكنها مع ذلك تكون قادرة علي تحقيق مستوي من الانفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات او من خلال الاقتراض .وعموماً يمكن القول ان المفاضلة بين المنهجين الاستهلاك المباشر والدخل غير المباشر تعتمد علي مدي دقة المعلومات فالذين يدفعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون الموت بسبب الجوع هو اشد انواع الفقر وضوحاً بطريقة الاستهلاك تجعل من السهولة معرفة الذين ياكلون بدرجة كافية او غير كافية والذين يسكنون في مساكن مناسبة يتلقون خدمات تعليمية وصحية مناسبة .

اما طريقه الدخل فهي اقل دقة فعلي الرغم من ان هناك حجماً معيناً من الدخل قد يكون ضرورياً لشراء الحاجات الاساسية للحياة الا انه ليس هناك ما يضمن ان العائلة ستنفق دخلها علي هذه السلع وعموماً فان الذين يفضلون طريقة الدخل يقدمون ثلاثة مبررات رئيسية وهي :-
ان الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع اما الدخل فهو يقيس القدرة علي شراء هذه المدخلات .

ان الدخل يتم قياسه خلال فترة من الزمن (اسبوع ، شهر ، الخ) وخلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الافراد منخفضاً لاسباب (مرض ، جفاف ، الخ)
ان الاسعار قد تختلف بدرجة اساسية بين الاقاليم وان بعض السلع قد لا تتوافر عند الاسعار السائدة مما سيقود الي تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك .

خط الفقر : (4)

خط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقرير كمي لما يطلق عليه الحاجات الاساسية للا انسان (الغذاء ، الملابس ، السكن ، المواصلات ، الخ) والمنهج الاكثر شيوعا في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الانسان لسعرات حراريه كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل ، وهذه السعرات الحرارية (طاقة الطعام) يتم تحويلها الي سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية تبعا للعتادات الغذائية لكل قطر ، ثم يتم احتساب خيارات متعددة وفقاً للاسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها ، والقيمة الاجمالية لهذه الحاجات تمثل الانفاق علي الطعام ، وبعد ذلك يجري تعديل هذا التقدير ليأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاخرى المذكورة سلفا للملابس والسكن والمواصلات ، والقيمة الاجمالية لهذه الحاجات الاساسية والتي تمثل الحد الادني الذي ينبغي تحقيقه من اجل استمرار الحياة الانسانية للفرد بطريقة مقبولة تشكل الحد الادني الاجتماعي (خط الفقر) .

فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوي تقع ضمن الفقراء ، فعلي الرغم من معقولية ومنطقية هذا المنهج الا انه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود والتي يمكن تلخيصها في الآتي :- مفهوم خط الفقر يقوم علي فرضية مفادها ان الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد وهذا يكافئ القول بان الناس اما فقراء او غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط وفي الواقع ان الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشيا اعلي من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها كفقراء بينما افرادها فقراء .

ان الحاجة الي الطعام تختلف باختلاف الافراد كما انها تختلف بالنسبة للفرد بمرور الزمن . صعوبة تحديد خط فقر موحد لمناطق متباينة وفترات زمنية مختلفة لعدم ثبات القوة الشرائية خط الفقر يكون صالح للقطر محل دراسته فقط ولايصلح استخداما لقطر اخر لتباين مستويات المعيشة ما بين الاقطار .

ان تحديد قيمة احتياجات الطعام امرا سهلا ، ولكن تحديد قيمة الملابس والمواصلات والسكن ليس بالامر السهل لخضوعه لعدد من الاعتبارات المنهجية والقياسية .

اختيار وحدة القياس هل هي العائلة ام الفرد ، فالعائلة قد تكون مكونه من فرد واحد او عدة افراد الا ان المسوح الميدانية تستخدم العائلة بدلا من الفرد وذلك لوجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة ، والعائلة هي التي تقدر كيفية تخصيص السلع والخدمات .

وبعد تحديد هذا الخط فان الذين يقعون اسفل ذلك الخط فقراء بينما الذين يقعون اعلي الخط يعتبروا خارج دائرة الفقر . ولكن دار جدل واسع بين الاقتصاديين ايهما اجدي خط الفقر المطلق الذي يتغير بتغير الزمان والمكان ، والذي يستند الي معيار الحد الادني المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الاستهلاكية الاساسية ، اما خط الفقر النسبي والذي يحدد الفقر طبقا للموقع النسبي للفرد والاسرة ضمن المجتمع المعني بالدراسة ، ولكن ثمة شئ لا بد من اخذه في الاعتبار وهو ان الفقر سواء كان نسبي او مطلق يظل الفقر هو عدو البشرية الاساسي و الذي لا بد من محاربتة بتضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية .

خط الفقر في السودان :

أولاً: الاجور وتكاليف المعيشة :⁽⁵⁾

تأتي مشكلة العمالة في السودان في المقام الاول من التقلبات الاقتصادية وضعف الاداء الاقتصادي وقلة الاجور والارتفاع المستمر للأسعار بسبب سياسة التحرير ، فالعمال للذين يتمتعون بالمؤهلات والقدرات المطلوبة يتطلعون الي الاعمال المنتجة والمجزية في حين يجد اخرون ان الاعمال المناسبة بعيدة دوما عن متناولهم ، والعامل الرئيسي الاخر وراء اتجاهات العمالة هو تغيير نظم الانتاج واسواق العمل. كما تمثل الاجور عوائد عنصر العمل اهم عناصر الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية بجانب العناصر الاخرى مثل الارض وراس المال والتنظيم ، فللارض الربح ولراس المال الفائدة وللمنظم الربح ، وللعامل الاجرومجموع هذه العناصر تمثل دخلا لاصحابها يمكنهم من طلب السلع والخدمات المختلفة لاغراض الانتاج او الاستهلاك ، ولان عنصر العمل يتجسد في كمية الجهد المبذول فإن عائده يمثل عماد استهلاكهم ويعتبر الاستهلاك العنصر الاهم في الدورة الاقتصادية بعد الانتاج .

المرتبات في السودان:

عادة ما تؤدي الزيادة في المرتبات الى زيادة كبيرة في مصروفات الفصل الاول متى ما اتت تلك الزيادات دون ان تواكبها زيادات حقيقية في الانتاج والنتاج المحلي الاجمالي الى جانب وجود موارد حقيقية تحول دون تمويل زيادات الاجور بطريقة تضخمية واعتمادا على الجهاز المصرفي ، ففي الثمانينات تم تمويل الزيادات من الجهاز المصرفي (الاصدار النقدي) مما ادى الى زيادة الكتلة النقدية داخل الاقتصاد دون ان يقابلها انتاج حقيقي مما ادى لارتفاع الاسعار. فأدى ذلك الى تدهور مستوى اشباع الحاجات الاساسية وضروريات الحياة بصورة كبيرة ، ثم تلتها الزيادات في العام 1992 - 1999 ولم تفي باحتياجات الاسر السودانية ذات الدخل المحدود.

اما الزيادات الحالية في المرتبات والتي كلفت الخزينة بلايين الدولارات تلاحظ انها شملت المعاشيين من الخدمة المدنية والعسكرية ، الا ان ذات العيب ظل يلزم المرتبات في السودان الا وهو التأخير في سدادها وعدم تماشيها مع القدرات الانتاجية للدولة فلم تعد توازي الاجر المساوي للعمل ولا يعتد بها وسيبتلعها السوق في اشهر قليلة لان الخطأ ظل يتكرر طيلة السنوات الماضية فالتمويل بالعجز ظل السمة الغالبة لكل الموازنات والميزانيات الحكومية وبالرغم من الاثار السالبة التي افرزتها الزيادات المستمرة في الاجور والمرتبات الا ان الحكومات السابقة والحالية استمرت في تطبيقها مما فاقم من الوضع المعيشي لغالبية السكان من ذوي الدخل المحدود خاصة بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي

فالضغط المتزايد الذي تمارسه كل المنشآت علي العمالة يؤدي الي تغير في قواعد استخدام الوظائف . فالسياسات الاقتصادية التي يعيشها السودان وخاصة سياسة الاستخصاص ادت الي تشريد الكثير من العمالة كما ان نظم الحكم الشمولي تعتمد كثيرا علي من يؤيدون النظام وبالتالي فان فرص توظيفهم اكثر رغم ضعف مؤهلاتهم وقلة خبراتهم. وقد التزمت الدولة عقب تبنيها سياسة التحرير الاقتصادي وحتى لا تضار الفئات والشرائح ذات الدخل المحدود من الاثار السالبة لهذه السياسات بسياسة مراجعة المرتبات للعاملين في الدوله حتي تتناسب مع مستوي المعيشة - فمستوي المعيشة من الناحية الاحصائية كمية ما

يستهلك الفرد او الاسرة فعلا من السلع والخدمات في وحدة الزمن المعينة فزيادة او نقص كمية السلع المستهلكة تعني ارتفاع او انخفاض مستوى المعيشة اما نفقة المعيشة فهي عبارة عن التكاليف النقدية للاشياء التي يستهلكها الفرد او الاسرة وترتفع نفقة المعيشة او تنخفض بارتفاع اسعار هذه السلع والخدمات وبذلك يمكن ان تتغير نفقات المعيشية ويظل مستوى المعيشة ثابتاً .

خط الفقر في السودان :⁽⁶⁾

اول من قام بدراسة منهجية لخط الفقر في السودان هما اناوند ونور في عام 1988م واتبعا الخطوات الاتية :-

استخدما معيار السرعات الحرارية والذي بلغ العام 1973م حوالي 2238 سعر حراري في اليوم وحوالي 2253 في العام 1978، وحوالي 2337 سعر حراري في العام 1990م .

النمط الاستهلاكي المهيمن تعتبر اهم بنود الغذاء في السودان الذرة والخضروات الجافة واللحم واللبن ، وتم افتراض ان النمط الغذائي السائد بين اوساط السودان وذلك بفعل الهجرة الداخلية والنزوح من الريف الي المدن ، بافتراض ان عادات الاستهلاك اليومية قد استقرت علي ثلاث وجبات اساسية هي (الافطار والغذاء والعشاء) .

ج- تحديد تكلفة الغذاء :

وذلك بتحديد الاسعار السائدة بإجراء مسح في الاسواق فتحدد التكلفة في اليوم ثم في الشهر ثم في العام ثم يجري بعض التعديل لتحديد التكلفة الاجمالية للخط.

وتاتي اهمية دراسة ميزانية الاسرة لأنها تتعلق بنفقات الاسرة ودخلها وسكنها وطرق معيشتها ، وتساعد علي تركيب الارقام القياسية لمعرفة التطورات التي تطرا علي المستوى العام للأسعار وذلك لأنها تمكننا من معرفة السلع والخدمات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي وكذلك الأهمية النسبية لهذه السلع (الوزن الانفاقي) ويوفر ذلك المعرفة لتحديد مستويات ونفقات المعيشة علي تحديد الحد الادني للأجور .

ادناه نموذج لمسح قام به صندوق الأسرة لدراسة تكاليف المعيشة في الخرطوم لأسرة مكونة من 5 افراد وخلصت الدراسة الي ان التكاليف اليومية للمعيشة في حدود (1481) دينار وان الشهرية تساوي 4444 دينار وان التكاليف السنوية 5333028 بمقارنة هذا الرقم مع متوسط الدخل السنوي نجد ان غالبية السكان تقع تحت خط الفقر 0

جدول رقم (4.3) يوضح خط الفقر في ولاية الخرطوم

الصفة	الوحدة	الكمية في اليوم	القيمة بالدينار	الكمية في الشهر	القيمة في الشهر
خبز	قطعة	15	200	450	6000
لحم بقر	كيلو	¼ كيلو	157	7.5	4710
خضار	كيلو	½ كيلو	50	15	1500
ويكة	كيس صغير	½ كيس	30	15	900
بصل	كوم	كوم	50	15	1500

القيمة في الشهر	الكمية في الشهر	القيمة بالدينار	الكمية في اليوم	الوحدة	الصف
5400	90	18	اوقية	اوقية	زيت
180	15	6	1/2 كيس	كيس صغير	ملح
2580	30	86	رطل	رطل	سكر
1100	اسطوانة	-	30÷1	اسطوانة	غاز
2100	30كوم	70	كوم	كوم	حطب
375	15	12.5	1/2 قطعة	قطعة	صابون
75	7.5	.25	1/4 كبريت	صندوق	كبريت
1050	قيمة × الشهر	35	قيمة × الشهر	قيمة	ماء
2340	180 متر	108	6 متر	قيمة	كهرباء
300	قيمة × الشهر	100	قيمة × الشهر	قيمة	مواصلات
30000	قيمة × الشهر	1000	قيمة × الشهر	قيمة	تعليم
12000	قيمة × الشهر	400	قيمة × الشهر	قيمة	ايجار
6000	15	20	نص اوقية	اوقية	شاي
4.444.4	-	-	-	-	القيمة الاجمالية

هذا النموذج استبعد بعض الاشياء الهامة من ملابس وتكلفة علاج والجوانب الاجتماعية التي اشتهر بها السودانيون.

فاذا وضعت قيمة هذه الاشياء ومن ثم اضيفت الي خط الفقر فان قيمة هذا الخط سوف ترتفع الي ارقام خرافية.

دور الضرائب في توزيع الدخل:

تستطيع الدولة من خلال استخدام السياسات الضريبية ان تستقطع اجزاء مقدرة من بعض دخول المجتمع ومن ثم اعادة توزيع ما اقتطعته من تلك الفئات الي فئات اخرى عن طريق الانفاق العام فتخلق لهذه الفئات دخولا جديدة اوتزيد من دخولهم الموجودة اصلا حيث تستخدم الدولة عدة طرق لاعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ذات القدرات المتفاوتة حيث يتم ذلك عن طريق الانفاق العام والضرائب بفرض ضرائب على المكلفين او فرضها على قيمة المنتجات النهائية او على القيمة المضافة حسب شكل الضريبة التصاعدية والتنازلية . الا ان الوعاء الضريبي في الدول النامية يتميز بالاتي:-

1. ضعف الاهمية النسبية للضرائب المباشرة وتعتمد هذه البلدان على ضرائب الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير وذلك يعود للبنية الاقتصادية لهذه الدول.
2. سهولة تحصيل الضرائب غير المباشرة ومما سبق يتضح ان النظام الضريبي في الدول النامية يؤدي بصفة عامة الى اعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود والسودان

يعتمد اعتمادا كبيرا على الضرائب غير المباشرة وبذا يمكننا القول ان النظام الضريبي في السودان لايلعب دورا اساسيا في اعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل كسائر الدول النامية.

دور الرعاية الاجتماعية في محاربة الفقر:

تعتبر الرعاية الاجتماعية حلقة من حلقات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر حيث تهتم بالانسان باعتباره هدفا ووسيلة للتنمي الاجتماعية، وهي عبارة عن جهد مشترك وثمره عمل تضامني بين المواطن والدولة والمجتمع وتعتبر هذه المشاركة الشعبية ركيزة اساسية من ركائز الرعاية والتنمية الاجتماعية، حيث ياتي الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية في اطار مساعي الدولة الرامية للحد من ظاهرة الفقر وسط شرائح المجتمع⁰

دور الزكاة في محاربة الفقر: (7)

يقوم ديوان الزكاة بالتنسيق مع الولايات بمحاربة ظاهرة الفقر والتي ازدادت بصورة واضحة في اعقاب سياسية التحرير الاقتصادي واعادة هيكله الاقتصاد انظر الجدول رقم (3-9) وذلك باتباع المحاور الاتية :-

- 1) زيادة ايرادات الزكاة .
 - 2) تمليك وسائل الانتاج ومشاريع الاعاشة .
 - 3) انزال الزكاة علي مستوي المحلي .
 - 4) الكفاية في الغذاء للفقراء والمساكين .
 - 5) كفالة الايتام .
 - 6) تعميم المناطق التي دمرتها الحرب .
- وفوق كل تلك المحاور اهتم الديوان بالصرف علي الصحة بدعم المستشفيات واقسام الحوادث التي يؤمها عدد كبير من البسطاً ، كما اهتم بمشاريع المياه وتعليم ابناء الفقراء كما اهتم بالزراعة وذلك بشراء عدد من والركشات والتراكتورات وعد مقدر من وسائل الانتاج لمساعدة الفقراء في العمليات الزراعية كما قام الديوان بإدخال شريحة كبيرة من الاسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي .

جدول رقم (3 - 7) يوضح نسبة الفقر في الولايات

الولاية	عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقراء
الخرطوم	4.568	3.197.0	70%
القضارف	1.452	438	30.3%
الجزيرة	2.280	885.0	27%
سنار	1.045	612	54%
النيل الازرق	618	494	80%
النيل الابيض	1.441	974.8	67.1%
كسلا	1.435	1.178.6	82.2%
البحر الاحمر	3.684	458.5	67%

الولاية	عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقراء
نهر النيل	733	693.3	85%
الشمالية	1.636.35	703.0	43%
شمال كردفان	1.069	986	90%
جنوب كردفان	1.096	562	37.5%
غرب كردفان	1.50	652	44%
شمال دارفور	1.50	652	90
جنوب دارفور	2.673	2.405	88
غرب دارفور	1.541	1.356	76.7%
الجنوبية	4.597	3.800.0	61.9%
الجملة	-	19.200.2	73%

المصدر : اجتهاد ديوان الزكاة

يلاحظ من الجدول التفاوت الواضح في نسبة الفقر بين الولايات .

انخفاض نسبة الفقر في الولايات ذات الموارد الغنية الجزيرة القصارف اهتم ديوان الزكاة اهتماما كبيرا بشريحة الفقراء والمساكين ، ويظهر ذلك في زيادة الصرف علي هذا المصرف من عام لأخر فمن 25% في عام 1990م الي 50% عام 1996م والي 60% عام 2003م والي عام 2005م كما يوضح ذلك ارقام الجدول رقم (3 - 10) .

ويفسر قانون الزكاة في السودان لسنة 1430هـ المادة (3) أن الفقراء يقصد بهم من لا يملكون قوت عامهم ، وفي حالة عال الاسرة من ليس له مصدر دخل كافي كما يشمل الطالب المنقطع للدراسة ولا يجد نفقته ، والمساكين يقصد بهم المعوزون الذين لايجدون ما ينفقونه في مآكلهم ومشربهم ونفقات علاجهم وضحايا الكوارث وقد اعتبر مصرفي الفقراء والمساكين كمصرف واحد ضمن النسبة المحددة للصرف.

أما طريقة الصرف علي الفقراء والمساكين⁽⁸⁾ فتنقسم الي قسمين :-

صرف افقي عيني ويمثل 65% من نصيب مصرف الفقراء.

صرف راسي (تمليك وسائل الإنتاج ومشاريع الاعاشة ويمثل 35%من نصيب المصرف)

أما الاولوية في تحديد الصرف فيمكن ترتيبها حسب التصنيف الاتي:-

1)اليتامي (2) الأرامل (3) المطلقات ممن لي لديهن عائل (4) المهجورات (المعلقات) (5)المسنون والمرضي(6)الطلاب الذين لايجدون نفقة دراسة (7) العجزة والمعوقين .

الجدول التالي يوضح ايرادات الزكاة في السودان والذي يظهر من خلاله ان هنالك زيادة في ايرادات الزكاة ولكن في رأي القائمين علي ديوان الزكاة في السودان ما زالت الحصيلة (تقرير الجباية اقل من الطموح ودون تحقيق الهدف المنشود في معالجة الفقراء في السودان).

فوفقا لتقرير الزكاة - الجباية حسب ما جاء في موازنة العام 1999م تمثل حصيلة الزكاة نسبة 4%

من تقديرات الإيرادات المركزية للدولة %0.048 من إجمالي تقديرات الناتج المحلي ، وهذا يؤكد ان هنالك أموال خاضعة للزكاة لم تصل إليها الأجهزة الإدارية وان نسبة الفقر في السودان مازالت عالية بمعنى أوسع أن الزكاة لم تقم بدورها كأداة لإعادة توزيع الدخل.

جدول رقم (3-8)

يوضح إيرادات الزكاة في السودان (مليون دينار)

الإيرادات	العام
671.337	1995
3479	1996
7179	1997
8728.4	1998
10800.9	1999
10.909.1	2000
13460.5	2001
15791.6	2002
19208.3	2003
24141.1	2004

المصدر العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة

1- العرض الاقتصادي لعام 1999م

الخاتمة:

تناولت الدراسة مفهوم الفقر وضعف الاجور وارتفاع تكاليف المعيشة في السودان من ناحية الوصف والتحليل وتعريف الفقر من وجهة النظر الاسلامية والوضعية ومقاييسه ومؤشراته. كما اهتمت الدراسة بخط الفقر والذي غالبا ما تتحكم فيه التقلبات الاقتصادية المتمثلة في ضعف الانتاج وقلة الاجور وارتفاع اسعار السلع وزيادة معدلات التضخم بالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي وملازمه من تفلتات ونزاعات اهلية وافرازاتها من حالات نزوح . واللاجئين من دول الجوار بسبب الحروب والنزاعات في بلدانهم كاثيوبيا وتشاد وجنوب السودان .

كل هذه الاسباب مجتمعة تحد من دور وانشطة الدولة والمانيين وديوان الزكاة وصناديق الرعاية الاجتماعية من تقديم العون والمساعدة للفقراء .

النتائج:

1. تلعب سياسات الانفاق العام دورا اساسيا في عدالة توزيع الدخول والثروات 0
2. ان مفهوم ترشيد الانفاق العام يعني افضل الخدمات بأقل تكاليف مع اتباع نظام الاولويات.
3. شهدت الاجور والمرتبات زيادات حقيقية منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع معدلات التضخم الا انها لا تتناسب مع الازواج المعيشية الحالية 0
4. العجز الدائم والمستمر في الموازنة انعكس سلبا على متوسط دخل الفرد ومن ثم على التنمية.
5. الاسراع في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة مما ادى الى ارتفاع مستويات الفقر.

التوصيات:

1. تلعب سياسات الانفاق العام دورا اساسيا في عدالة توزيع الدخل والثروة ومحاربة الفقر.
2. اعادة هيكلية الانفاق العام لمصلحة الخدمات الاجتماعية وذلك بالاتي:
أ/ تخصيص نسبة مقدره من الناتج الاجمالي لتمويل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.
ب/ الاهتمام بالتنمية الريفية وتسهيل عمليات التمويل لتشجيع الانتاج 0
3. التوسع في مشاريع التنمية لاستيعاب اكبر قدر من الطاقات الشبابية لمحاربة البطالة وتوسيع قاعدة التوظيف والتشغيل.
4. ضبط وترشيد الانفاق الحكومي بالاتي:-
أ/ إيقاف عملية استئجار العربات والابنية.
ب/ الاستمرار في سياسات التقشف في الصرف المالي وعدم تمويل الموازنة من النظام المصرفي وعدم طباعة فئات جديدة من النقود لتفادي الزيادة في معدل التضخم.

الهوامش:

- (1) محمد قبلي عبد الرازق: التنمية الريفية المستدامة وقضايا الرعاية في العالم, مطبعة دمشق 2006, ص 239.
- (2) د. محمود محمد عبد الحي, حلقات النقاش حول الفقر واثره على المجتمع العربي, وزارة الرعاية الاجتماعية, ص 20
- (3) محود عبد الحي, مرجع سابق: ص 28
- (4) د. علي عبد القادر, برامج التكيف الهيكلي في السودان ص 60
- (5) د. علي عبد القادر, مرجع سابق, ص 62
- (6) ادريس حافظ جاد الله, العولمة واثرها على الفقر, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية 2003
- (7) د. احمد مجذوب, الاثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة, المعهد العالي لعلوم الزكاة, سلسلة بحوث الزكاة 2000
- (8) سورة التوبة , الاية 60

المصادر والمراجع:

- (1) عبدالرازق الفارسي، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مطبعة دراسات الوحدة العربية 1997.
- (2) اسامة عبد الكريم /ورقة عمل حول دور ديوان الزكاة في محاربة الفقر.
- (3) سعد الدين عبد الحي، نحو القضاء على الفقر، مركز دراسات المستقبل 2007م.
- (4) صلاح الدين نامق، توزيع الثروة بين النظامين الاقتصادي والاسلامي، مطبعة المعارف القاهرة 1967م.
- (5) عبدالرحيم حمدي، ندوة المؤتمر الاقتصادي السوداني بين ضرورة التأصيل والعمولة.
- (6) عبدالسميع المصري، عدالة توزيع الثروة في الاسلام، مطبعة التوفيق 1986 م.
- (7) عبد الوهاب عثمان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، مطبعة دار العملة 2001م.
- (8) فتح الرحمن علي، مقالات في الاقتصاد السوداني، مطبعة الشيماء 2007م.
- (9) محمد بشير عبدالقادر، نظم الزكاة في السودان، مطبعة دار جامعة ام درمان الاسلامية 1993م.
- (10) منال عمر قبلي، البطالة واثارها الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية 2008 م.

The Mediating Role of Employee Job Satisfaction in the Relationship between Internal Marketing and Customer Satisfaction in Telecommunication Sector: A Case Study of Sudani Telecom Company) (2011 - 2020)

Prof. Hasan Abbas Hasan

Graduate Studies Coordinator, University of Science & Technology (U.S.T.)

Mustafa Agab Seido Maragan Ali

(PhD Student at University of Science & Technology (U.S.T.))

Abstract:-

The main objective of this research is to illuminate the effect of Internal Marketing on Sudani Customers Satisfaction, and to investigate how does Employee Job Satisfaction can play as a mediator in this relation. The problem in this study is that most of Sudani company customers are feeling unsatisfied with the services provided by the company, some customers are suffering from the quality of service, some are complaining about service high cost and others are suffering from poor response to their complaints. This customers dissatisfaction might be attributed to the absence or improper application of Internal Marketing strategy in Sudani company. The study adopted four main hypotheses: **H1:** There is a statistically significant relationship between internal marketing and employee job satisfaction in

Sudani company. **H2:** There is a statistically significant relationship between internal marketing and customer satisfaction, in Sudani company. **H3:** There is a statistically significant relationship between employee job satisfaction and customer satisfaction, in Sudani company. **H4:** Employee job satisfaction mediates the relationship between internal marketing and customer satisfaction, in Sudani company. This study adopted the descriptive analytical approach, in addition the historical approach. The results of this study found that, internal marketing has a positive significant effect on employee job satisfaction and customer satisfaction in Sudani company. The Study also found that employee job satisfaction has a positive significant effect on customer satisfaction, in Sudani Company. On the other hand, partially mediating role of employee job satisfaction has been determined for the relationship between Internal Marketing and Customer Satisfaction in Sudani Company. **Keywords:** Internal Marketing, Employee Job Satisfaction, Customer Satisfaction.

الدور الوسيط للرضا الوظيفي في العلاقة بين التسويق الداخلي ورضا العملاء في قطاع

الاتصالات (بالتطبيق على شركة سوداني للاتصالات)

(2011 - 2020)

أ. مصطفى عجب سيدو مرجان - طالب دكتوراة - جامعة العلوم والتقانة

أ.د. حسن عباس حسن - جامعة العلوم والتقانة

المستخلص:

تبحث هذه الدراسة في الدور الوسيط للرضا الوظيفي في العلاقة بين التسويق الداخلي ورضا العملاء في قطاع الاتصالات، بالتطبيق على شركة سوداني للاتصالات. الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو إلقاء الضوء على تأثير التسويق الداخلي على رضا عملاء شركة سوداني، ومعرفة كيف يمكن للرضا الوظيفي أن يلعب دور الوسيط بين هذه العلاقة. مشكلة الدراسة تكمن في أن معظم عملاء شركة سوداني، يشعرون بعدم الرضا عن الخدمات التي تقدمها الشركة، فبعضهم يتذمر من جودة الخدمة، والبعض يشتكي من الأسعار الغالية

للخدمة والآخر يشتمل من ضعف الاستجابة لبلاغات الأعطال، وعدم الرضا هذا ربما نتيجة لغياب أو ضعف تطبيق سياسات التسويق الداخلي بشركة سوداني للاتصالات. إتمدت الدراسة أربع فرضيات رئيسة هي: الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسويق الداخلي والرضا الوظيفي في شركة سوداني للاتصالات. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسويق الداخلي ورضا العملاء في شركة سوداني للاتصالات. الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي ورضا العملاء في شركة سوداني للاتصالات. الفرضية الرابعة: الرضا الوظيفي يقوم بدور الوسيط في العلاقة بين التسويق الداخلي ورضا العملاء في شركة سوداني للاتصالات. إتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقات إيجابية قوية بين التسويق الداخلي وكلاً من الرضا الوظيفي ورضا العملاء في شركة سوداني للاتصالات، كذلك خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الرضا الوظيفي ورضا العملاء في شركة سوداني للاتصالات، وعلى صعيد آخر أثبتت الدراسة بأن للرضا الوظيفي دور جزئي كوسيط للعلاقة بين التسويق الداخلي ورضا العملاء في شركة سوداني للاتصالات. الكلمات المفتاحية: التسويق الداخلي، الرضا الوظيفي، رضا العملاء.

1. INTRODUCTION:

Internal Marketing (IM) is a new concept of marketing, in which the company deal with their employees as internal customers, and deal with their jobs as internal products. As the situation in the External Marketing, the Internal Marketing is aiming to design these internal products (Jobs) to fulfil the internal customers (employees) requirements.

Internal Marketing has many elements, for simplicity this study shed the light onto four elements: Reward & Incentives, Training & Development, Empowerment and Internal Communications.

Customer Satisfaction is the measurement of how a product or a service met the consumer aspiration after the buying process. Most companies build their strategies to meet the highest level of customer satisfaction, because satisfied customers will attract more ones, while dissatisfied customers will promote negative messages to other people. On the other hand, the more the customer

is satisfied the more the sales are increase, leading to increase in company revenues and profits.

Employee Satisfaction is defined as the positive feeling that an employee feels toward his job, and to which extent that his basic requirements has been fulfilled in a company. Telecommunications sector as many of the service sectors, consider their employees as their highest value asset, hence they are trying their best to maintain their employees satisfied. Smart companies always own proper systems for evaluating, motivating, qualifying and developing their employees. Investing in employees is the best project that achieve feasible returns for any company.

Sudani Telecommunications Company is one of Sudatel Telecommunications Group (STG), providing telecommunication services in Sudan. Sudani company is considered one of the leading companies in Sudan that take care of its customers. Sudani customer' care centers are spreading among all cities in the country, in addition to its call center that receives the complains and enquiries from Sudani customers through telephone calls. Sudani company also considered from the leading companies in Sudan that maintain excellent work environment to attract employees. However, in such competition environment, Sudani company should double its efforts to keep both its customers and employees loyal to the company.

2. LITERATURE REVIEW

2.1. Internal Marketing:

The internal marketing (IM) concept was first proposed in the mid 1970s as a way of achieving consistent service quality as

a major problem in the services area. Its basic premise was to have satisfied customers, the firm must also have satisfied employees and that this could be best achieved by treating employees as customers, i.e., by applying the principles of marketing to job design and employee motivation. Since then, the concept has seen a number of major developments and its application is no longer confined to the services area. It has been shown that any type of organization can use IM to facilitate the implementation of its external marketing strategy or any other organizational strategies (Pervaiz et al., 2002)⁽¹⁾.

2.2. Customer Satisfaction:

Customer satisfaction is the sense that customers get when they experience service that fulfills or surpasses their expectation. Primarily in marketing, satisfaction is defined as the global evaluation of relationship fulfillment by a firm or the positively affected state resulting from the assessment of a firm's working relationship. Satisfaction is also one of the most important elements to explain any type of relationship among participants and a consumer's fulfillment response.

Generally, customer satisfaction is known as an outcome of service quality, which means that it is related to the quality of the products or services provided to the customer in a positive manner. The level of customer satisfaction is also believed to be enhanced, along with an increased level of perceived quality of the product or service. In particular, customer satisfaction is considered to be an intrinsic variable that explains returning customers and their post-behaviors of purchasing products and services.

2.3. Employee Job Satisfaction:

Employee Job Satisfaction refers to the employees' recognition to their jobs. It was perceived by scholars as an emotional state that results from employees' experiences at work. The argument was that if employees demonstrate highly satisfied experiences with their jobs, they will enjoy an emotional state, that described it as the extent of employees' likeness to their job, whereas, others referred employees' satisfaction to the happiness of the employees with their job, in another word, it is the fulfilment of their desires and wants at work in terms of remuneration, workload, perceptions of supervision, available resources, flexible working conditions, and team working, etc. On the contrary, employees whom needs and expectations are not met, are likely to express negative attitude in their performance (M. Ateia, 2016)⁽²⁾.

3. RESEARCH METHODOLOGY

The descriptive analytical approach was used for the study, in which two Self-administered questionnaires were used to collect the data from Sudani customers and Sudani employees, respectively. Each construct had two parts, part one for the demographic characteristics like respondent's age, gender, educational level and work experience; whereas part two for the questions regarding the variables of the study. The two questionnaires were used Five-Point Likert Scale starting from (1) strongly disagreed, to (5) strongly agreed.

Table (3.1) illustrates the final samples used in the study.

Reliability of the scale was checked using Cronbach Alpha

Technique, “alpha reliabilities of all variables were well above 0.70, which proves that data obtained was reliable enough to proceed to further analysis”(Helms et al., 2006)⁽³⁾. Table (3.2) shows Alpha reliabilities for all variables.

Statistical Package for Social Science (SPSS) for Windows (V.20) and Process Procedure for SPSS (V.4) by Andrew F. Hayes, were used to analyze the quantitative data generated from the questionnaires, whilst the data from the interviews was analyze qualitatively by content analysis using tables and charts.

4. Data Presentation and Analysis:

4.1. Demographic Data:

4.1.1. Respondents Gender:

For Sudani customers in the selected sample, 63% were males and 37% were females, while for Sudanese employees in the selected sample, 61% were males while the remaining 39% were females, showing higher male respondents in both samples (See table (4.1), charts (4.1) and (4.2)).

4.1.2. Respondents Ages:

Age of respondents ranging between 20 -40 years, represented the majority of the respondents in both Sudanese customers and employees (see table (4.2), charts (4.3) and (4.4)).

4.1.3. Respondents Educational Level:

Table (4.3), charts (4.5) and (4.6) show a high educated respondents from both selected samples.

4.2. Hypotheses Testing:

4.2.1. First hypothesis testing (H1):

In order to find out the relationship between Internal Marketing (IM) and Employee Job Satisfaction (EJS) a linear regression was

used in which (IM) was considered as explanatory variable and (EJS) as dependent variable. The result of the regression model demonstrated that there was a significant relationship between (IM) and (EJS) by. This can be inferred from the t value and its associated p value (See Table (4.4)).

The explanatory variable explains 74.5% (R^2) of variance in (EJS), showing that a very strong relation between (IM) and (EJS). By referring to F value and its p-value, it may be concluded that the model is valid and there is a correlation between (IM) and (EJS) values. To verify the existence of the mention relation, a collinearity test was carried out. The result revealed the VIF factor of the model was ($1.00 < 3.00$) indicating the non-existing of collinearity problem.

4.2.2. Second hypothesis testing ($H2$):

The dependent variable Customer Satisfaction (CS), was regressed on predicting variable Internal Marketing (IM), to test the hypothesis $H2$ (see Table (4.5)). (IM) significantly predicted (CS), $F(1,126) = 705.484$, $p < 0.001$, which indicates that (IM) can play a significant role in shaping (CS) ($\beta = 0.922$, $p < 0.001$) these results clearly direct the positive affect of (IM). Moreover, the $R^2 = 0.849$, depicts that the model explains 84.9% of the variance in (CS). Hence $H2$ was supported.

4.2.3. Third hypothesis testing ($H3$):

The dependent variable Customer Satisfaction (CS), was regressed on predicting variable Employee Job Satisfaction (EJS), to test the hypothesis $H3$ (see Table (4.6)). (EJS) significantly

predicted (CS), $F(1,126) = 385.595$, $p < 0.001$, which indicates that (IM) can play a significant role in shaping (CS) ($\beta = 0.869$, $p < 0.001$) these results clearly direct the positive affect of (EJS). Moreover, the $R^2 = 0.755$, depicts that the model explains 75.5% of the variance in (CS). Hence **H3** was supported.

4.2.4. Fourth hypothesis testing (H4):

Mediating analysis was performed to assess the mediating role of Employee Job Satisfaction (EJS) on the linkage between Internal Marketing (IM) and Customer Satisfaction (CS). Baron & Kenny Model was used (Baron & Kenny, 1986)⁽⁴⁾.

The results revealed that the total effect of (IM) on (CS) was significant ($\beta = 0.922$, $t = 26.561$, $p < 0.001$). with the inclusion of the mediating variable Employee Job Satisfaction (EJS), the impact of (IM) on (CS) was found significant ($\beta = 0.673$, $t = 10.519$, $p < 0.001$). this shows that the relationship between (IM) and (CS) is partially mediating by (EJS) (see Table (4.7), Figure (4.1a) and Figure (4.1b)). Hence **H4** was supported partially.

The same results were yield using PROCESS Procedure for SPSS version 4.0 developed by Andrew F. Hayes Model 4 (See Figure (4. 2)).

5. Conclusion:

5.1. Findings:

- The study reviled that there is a positive effect between the independent variable and the dependent variable with a rate of 92.2%.

- The study indicates that there is a positive effect between the independent variable and the mediator variable with a rate of 86.3%.
- The study found a positive relationship the mediator variable and the dependent variable with a rate of 86.9%.
- The study Approved that the mediator variable partially mediates the relationship between the independent variable and the dependent variable with a rate of 67.3%.
- For the Internal Marketing elements, training & development ranked the highest level with mean of 4.51, then reward & incentives with mean of 4.34, then employee empowerment with mean of 4.03 and internal communication with mean of 3.95.
- In Customer Satisfaction, customers ranked Sudani employees with the highest level of satisfaction with mean of 4.22, then Sudani quality of service with mean of 4.09, then Sudani service prices with mean of 3.81 and Sudani service centers with mean of 3.62.
- Employee Job Satisfaction ranked the highest level of satisfaction within the study variables with mean of 4.46.

5.2. Recommendations:

- Organization should satisfy internal employees, which directly reflected in external customer satisfaction.
- Training and development should be encouraged especially for employees in areas of effective customer service.
- Management has to define a clear policy for Rewards

& Incentives for their employees, in order to raise their satisfaction level.

- Employees need adequate empowerment in order to reach a confidence level, capable to enhance their performance, which directly reflect in customer satisfaction.
- Managers have to facilitate flow of information and enhance effective internal communication system, to ensure effective communication within the organization.

Tables & Figures

Table (3.1): Final Study Samples

Questionnaire Type	Population size	Required Sample Size	Distributed Questionnaires	Received Questionnaires	Valid Questionnaires	% of Research Sample
Sudani Customers	1,000	278	280	242	242	86.45%
Sudani Employees	200	132	135	127	127	94.07%

(Source: Prepared by the researcher from the field study data, 2021)

Table (3.2): Cronbach’s Alpha Coefficients for the Study Variables

	Variable/Items	Number of Items	Cronbach Alpha
1	Rewards & Incentives	3	0.980
2	Training & Development	3	0.968
3	Employee Empowerment	3	0.997
4	Internal Communications	3	0.972
5	Internal Marketing (Independent)	12	0.985
6	Sudani Employee (People)	3	0.808
7	Sudani Service Centers (Place)	3	0.912

	Variable/Items	Number of Items	Cronbach Alpha
8	Sudani Service Quality (Product)	3	0.833
9	Sudani Service Prices (Price)	3	0.963
10	Customer Satisfaction (Dependent)	12	0.831
11	Employee Job Satisfaction (Mediator)	3	0.960

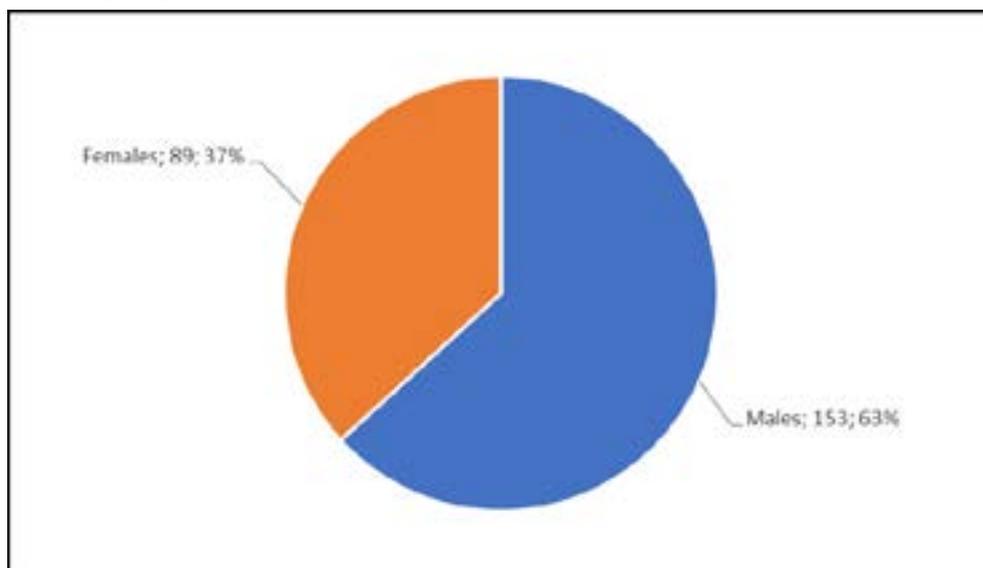
(Source: Prepared by the researcher from the SPSS, 2021)

Table (4.1): Gender of the Respondents

	Sudani Customers		Sudani Employees	
	Number	Percentage	Number	Percentage
Males	153	63%	78	61%
Females	89	37%	49	39%
Total	242	100%	127	100%

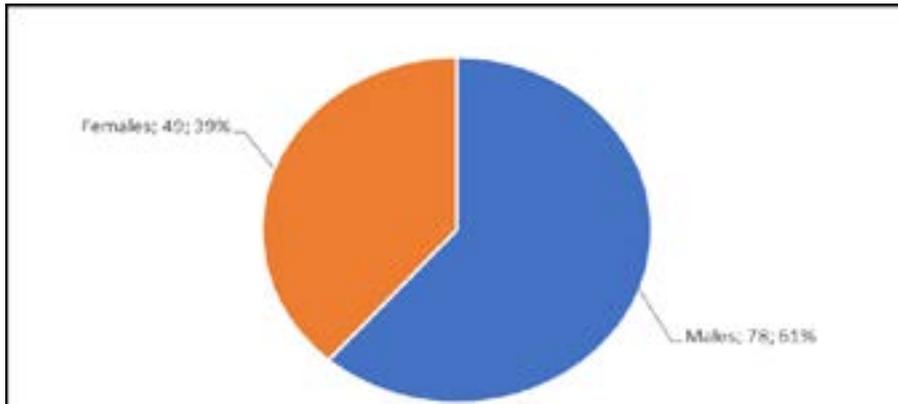
(Source: Prepared by the researcher from the field study data, 2021)

Chart (4.1): Sudani Customers' Gender



(Source: Prepared by the researcher from the Table (4.1))

Chart (4.2): Sudani Employees' Categorized Gender



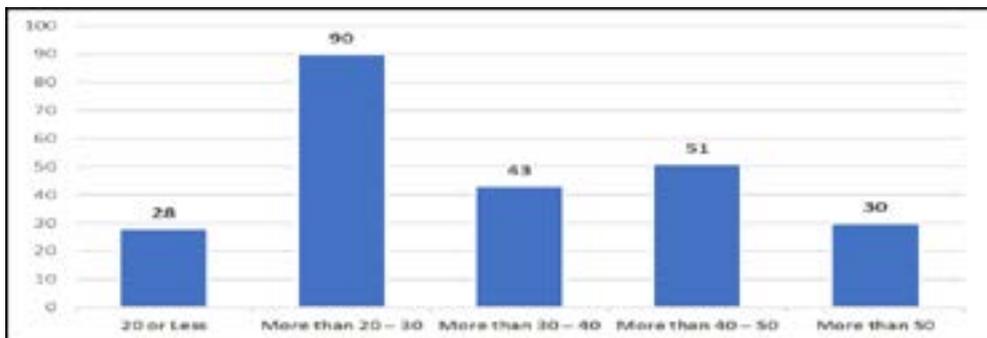
(Source: Prepared by the researcher from the Table (4.1))

Table (4.2): Categorized Ages of Respondents

Ages Category (In Years)	Sudani Customers		Sudani Employees	
	Number	Percentage	Number	Percentage
Less than 20	28	12%	8	6%
20 – < 30	90	37%	29	23%
30 – < 40	43	18%	46	36%
40 – < 50	51	21%	31	25%
50 and above	30	12%	13	10%
Total	242	100%	127	100%

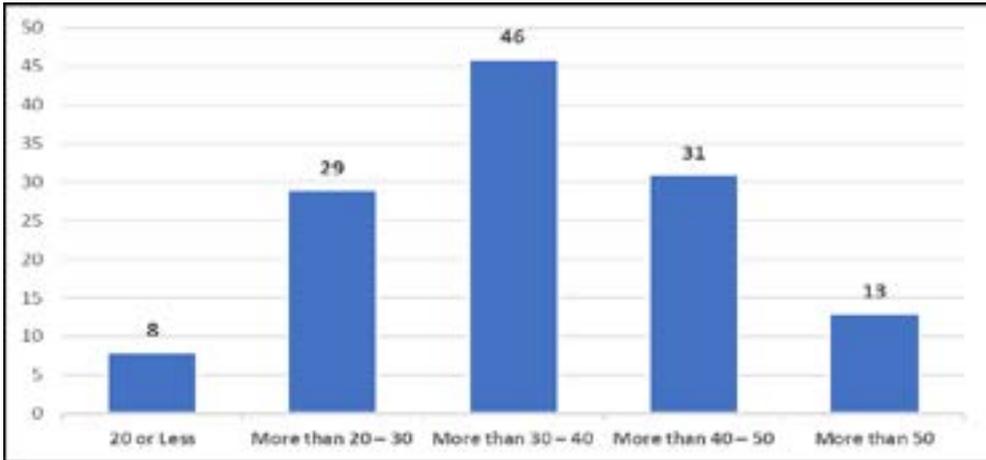
(Source: Prepared by the researcher from the field study data, 2021)

Chart (4.3): Sudani Customers' Categorized Ages



(Source: Prepared by the researcher from the Table (4.2))

Chart (4.4): Sudani Employees' Categorized Ages



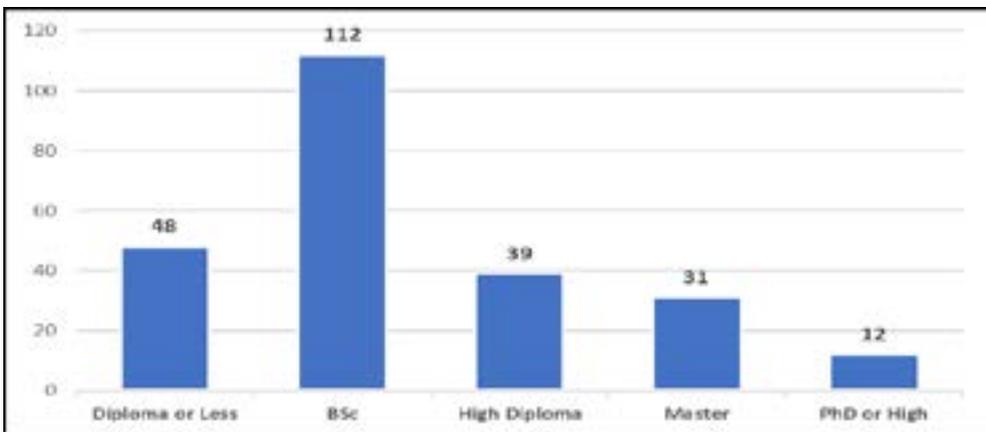
(Source: Prepared by the researcher from the Table (4.2))

Table (4.3): Categorized Educational Levels of Respondents

Educational Levels	Sudani Customers		Sudani Employees	
	Number	Percentage	Number	Percentage
Diploma or less	48	20%	7	6%
BSc	112	46%	61	48%
High Diploma	39	16%	6	5%
Master	31	13%	36	28%
PhD or High	12	5%	17	13%
Total	242	100%	127	100%

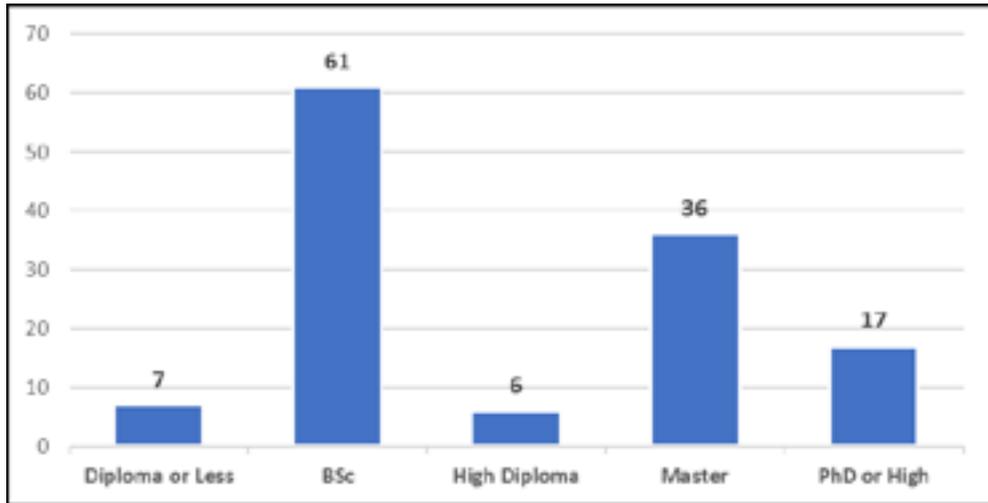
(Source: Prepared by the researcher from the field study data, 2021)

Chart (4.5): Sudani Customers' Educational Levels



(Source: Prepared by the researcher from the Table (4.3))

Chart (4.6): Sudani Employees' Educational Levels



(Source: Prepared by the researcher from the Table (4.3))

Table (4.4): Linear Regression Test for (EJS) and (IM)

	R	R ²	F	p	β	t	p	VIF
IM	0.863	0.745	365.507	.000	0.863	19.118	.000	1.000

**Dependent Variable (EJS)*

(Source: Prepared by the researcher from the SPSS, 2021)

Table (4.5): Regression Test Output for H2 Hypothesis

	R	R ²	F	p	β	t	p	VIF
IM	0.922	0.849	705.484	.000	0.922	26.561	.000	1.000

**Dependent Variable (CS)*

(Source: Prepared by the researcher from the SPSS, 2021)

Table (4.6): Regression Test Output for H3 Hypothesis

	R	R ²	F	p	β	t	p	VIF
EJS	0.869	0.755	385.595	.000	0.869	19.637	.000	1.000

**Dependent Variable (CS)*

(Source: Prepared by the researcher from the SPSS, 2021)

Table (4.7): Mediating Analysis using Baron and Kenny Model

Total Effect IM → CS		Direct Effect IM → CS		H4: IM → EJS → CS	Indirect Effect				
coefficient	p-Value	coefficient	p-Value		coefficient	SD	t-Value	R	BI (2.5%,97.5%)
0.922	0.000	0.673	0.000		0.249	0.086	4.401	0.933	0.085 – 0.417

(Source: Prepared by the researcher using Baron and Kenny Model, 2021)

Figure (4.1a): Mediation Analysis using Baron and Kenny Model

(Source: Prepared by the researcher using Baron and Kenny Model)

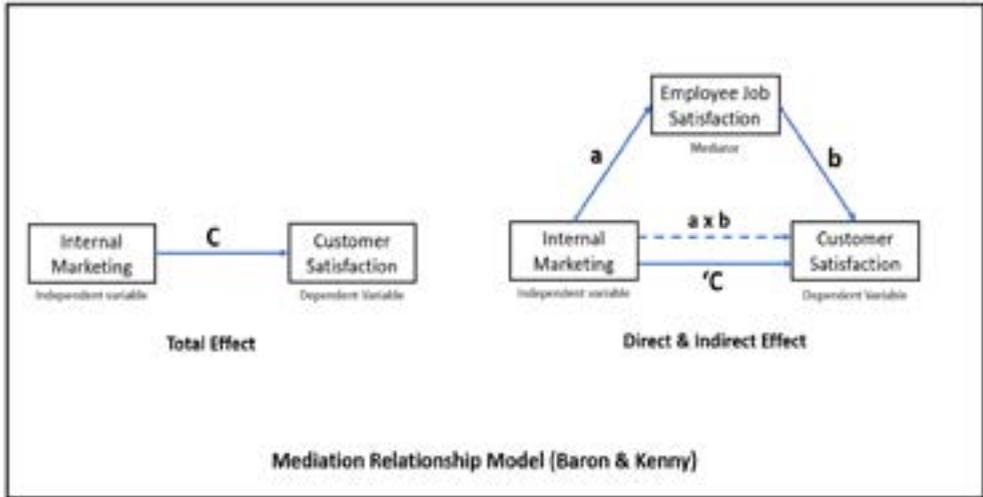


Figure (4.1b): Mediation Analysis applied in the Study

(Source: Prepared by the researcher using Baron and Kenny Model)

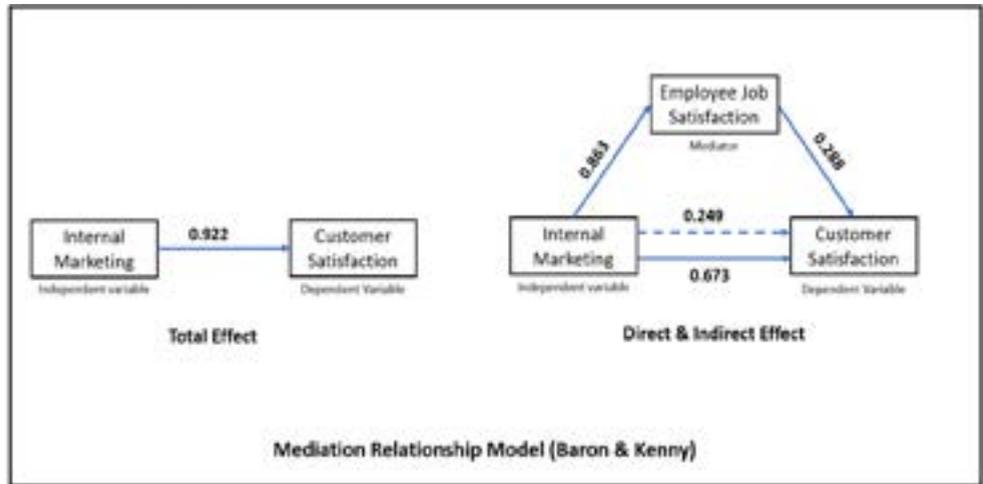


Figure (4.2): PROCESS Procedure for SPSS Output

```

Run MATRIX procedure:

***** PROCESS Procedure for SPSS Version 4.0 *****

      Written by Andrew F. Hayes, Ph.D.      www.afhayes.com
      Documentation available in Hayes (2022). www.guilford.com/p/hayes3

*****

Model : 4
  Y : CS
  X : IM
  M : EJS

Sample
Size: 127

***** TOTAL, DIRECT, AND INDIRECT EFFECTS OF X ON Y *****

Total effect of X on Y
  Effect      se          t          p      LLCI      ULCI      c_cs
  .9466      .0356      26.5609      .0000      .8761      1.0171      .9217

Direct effect of X on Y
  Effect      se          t          p      LLCI      ULCI      c'_cs
  .6912      .0657      10.5187      .0000      .5612      .8213      .6730

Indirect effect(s) of X on Y:
  Effect      BootSE      BootLLCI      BootULCI
EJS      .2554      .0857      .0896      .4260

Completely standardized indirect effect(s) of X on Y:
  Effect      BootSE      BootLLCI      BootULCI
EJS      .2486      .0862      .0848      .4173

***** ANALYSIS NOTES AND ERRORS *****

Level of confidence for all confidence intervals in output:
95.0000

Number of bootstrap samples for percentile bootstrap confidence intervals:
5000

----- END MATRIX -----
    
```

(Source: Prepared by the researcher using the SPSS, 2021)

Fotnot:

- (1) Pervaiz K. Ahmed and Mohammed Rafiq, "Internal Marketing: Tools and concept, for customer-focused management", British Library Cataloguing in Publication Data, 2002:p 1.
- (2) Mohamed Ateia, "Employees' Satisfaction Is It an Antecedent of Customers' Satisfaction: An Empirical Study on the Five- and Four-Star Hotels in the Kingdom of Bahrain", Journal of Marketing and Consumer Research, An International Peer-reviewed Journal, Vol.22, 2016: p104.
- (3) Helms, J. E., Henz, K. T., Sass, T. L. & Mifsud, V. A., "Treating Cronbach's Alpha Reliability coefficients as Data in Counseling Research", The Counseling Psychologist, 34(1), 2006: p633.
- (4) Baron, R. M., & Kenny, D. A., "The Moderator – Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical consideration", Journal of Personality and Social Psychology, 51(6), 1986: p 1173.

References:

- (1) Pervaiz K. Ahmed and Mohammed Rafiq, “Internal Marketing: Tools and concept, for customer-focused management”, British Library Cataloguing in Publication Data, 2002, P1.
- (2) Mohamed Ateia, “Employees’ Satisfaction Is It an Antecedent of Customers’ Satisfaction: An Empirical Study on the Five- and Four-Star Hotels in the Kingdom of Bahrain”, Journal of Marketing and Consumer Research, An International Peer-reviewed Journal, Vol.22, 2016, p104.
- (3) Helms, J. E., Henz, K. T., Sass, T. L. & Mifsud, V. A., “Treating Cronbach’s Alpha Reliability coefficients as Data in Counseling Research”, The Counseling Psychologist, 34(1), 2006, p633.
- (4) Baron, R. M., & Kenny, D. A., “The Moderator – Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical consideration”, Journal of Personality and Social Psychology, 51(6), 1986, p 1173.
- (5) Berry, L. L. and Parasuraman, A. “Marketing Services: Competing Through Quality”, New York: The Free Press, 1991, p151.
- (6) Grönroos, C., “Internal marketing – theory and practice”, American Marketing Association’s Services Conference Proceedings, 1985, p42.
- (7) Rafiq, M. and Ahmed, P. K., “The scope of internal marketing: defining the boundary between marketing and human resource management”, Journal of Marketing Management, 1993, p219.

- (8) Davoudi, S. M. M., & Kaur, R. A. V. N. E. E. T., “The Link between Internal Marketing and Human Resource Management”, *ArthPrabhand: A Journal of Economics and Management*, 1(2), 2012, p60.
- (9) Szwarc, Paul, “Researching customer satisfaction and loyalty”, *Library of Congress Cataloging-in-Publication Data*, 2005, p6.
- (10) Rothschild, William E, “How to Gain (and Maintain) the Competitive Advantage in Business”, McGraw-Hill, New York, 1984, p123.
- (11) Kaplan, R. S. and Norton, D. P.,” *The Balanced Scorecard: Translating Strategy into Action*”, New York: The Free Press, 1996, p9.
- (12) Heskett, James L., Sasser, W. Earl Jr and Schlesinger, Leonard A., “*The Service Profit Chain*, Free Press, New York, 1997, p236.
- (13) Cook, Sarah, “Measuring Customer Service Effectiveness”, Gower, Aldershot, 2004, p106-107.
- (14) Stone, Merlin, Bond, Alison and Foss, Bryan (with Woodcock, N and Kirby, J), “*Consumer Insight: How to use data and market research to get closer to your customer*”, Kogan Page, London, 2004, p90.
- (15) Szwarc, Paul, “Researching customer satisfaction and loyalty”, *Library of Congress Cataloging-in-Publication Data*, 2005, p30.
- (16) Ssegawa Godfrey, “FACTORS INFLUENCING EMPLOYEE JOB SATISFACTION AND ITS IMPACT ON EMPLOYEE PERFORMANCE: A CASE OF UNILEVER KENYA”, Unpublished Master thesis, United States International University, 2014, p2-3.

- (17) Parvin, M. M. & Kabir, M.M, “Factors affecting employee job satisfaction of pharmaceutical sector”, Australian Journal of Business & Management Research”, Vol.1 No.9, 2011, p113-123.
- (18) Danish, Q. D., & Usman, A., “Impact of reward and recognition on job satisfaction and motivation: An empirical study from Pakistan”, International Journal of Business & Management, 5(2), 2010, p159-167.
- (19) Kabir, M., “Factors affecting employee job satisfaction of pharmaceutical sector”, Australian Journal of Business and Management Research, Vol. 1 No. 9, 2011, p113.
- (20) Abdulla, J & Djebavni, R, “Determinants of Job Satisfaction in the UAE A Case Study of Dubai Police”, vol 40, no. 1, 2011, p126.
- (21) Hunjra, AI, Chani, MI, Aslam, S, Azam, M & Rehman, KU, “Factors effecting job satisfaction of employees in Pakistani banking sector”, African Journal of Business Management, vol 4, no. 10, 2010, p2157.
- (22) Lai, H-H, “The influence of compensation system design on employee satisfaction”, African Journal of Business Management, vol 5, no. 26, 2011, p1023.
- (23) Döckel, A., Basson, J. & Coetzee, M., “The effect of retention factors on organizational commitment: an investigation of high technology employees”, SA Journal of Human Resource Management, 4(2), 2006, p20.
- (24) Vlosky, P. & Aguilar, X., “A model of employee satisfaction: Gender differences in cooperative extension”, Journal of Extension, 47(2), 2009, p1.

- (25) Koponen, A.M., Laamanen, R., Simonsen-Rehn, N., Sundrell, J., Brommels, M. & Suominen, S., "Job involvement of primary healthcare employees: Does a service provision model play a role?", *Scandinavian Journal of Public Health*, 38(3), 2010, p266.
- (26) Babin, B.J. & Boles, J.S., "The effects of perceived co-worker involvement and supervision support on service provider role stress performance and job satisfaction", *Journal of Retailing*, 72(1), 1996, p57.
- (27) Steven K. Thompson, "Sampling", *Wiley Series in Probability and Statistics*, 3(1), 2002.
- (28) Six Sigma official web site: www.isixsigma.com (accessed 7 November, 2021: 3:45 pm).
- (29) Sudatel Telcom. Group (STG) official web site: www.sudatel.sd (accessed 9 November, 2021: 3:45 pm).
- (30) Sudani Company official web site: www.sudani.sd (accessed 12 November, 2021: 7:30 pm).

The Contribution of Insurance Sector in Sudan Economy (2007- 2019 AD)

Dr.Amani Elhaj Mohammed Ahmed Naser

Associate Professor
Department of Economics
College of Economics and
Administrative Sciences
Bakht Al-Ruda University

Abstract

This study aims at investigating the contribution of insurance sector in Sudan economy during the period 2007- 2019. The study problem focuses on role of insurance sector as facilitator for all other sectors, so should achieve a reasonable enhance to support the economic development. The study tries to explore the contribution of insurance sector by calculating some indicators. The significance of study is to assure the relative enhancing that happened in insurance sector during the study period. The objective of this study explores the contribution of insurance sector in Sudanese economy by using the scientific method. The study sets hypothesis which relative enhance in some of insurance market indicators that refer to increase contribution of insurance sector in economy. The methodology of study is a simplified qualitative method that is some insurance sector indicators. The study reached to main finding that there is relative enhance in contribution of insurance market in Sudan economy. In addition, to that very important findings are: the penetration rates achieved relative progress especially during the period 2017- 2019, insurance density ratio accomplished continuous increasing that refers to increase an insurance consumption per capita, the average of commitment rate was 81.9%, the average of net underwriting proximately was two that means the net premiums equivalent to two times of net claims, and the average of retention rate was 61.6%. The main recommendations of study are; the government

ought to constitute regulations component of the capital insurance companies increasing in order to improve financial state, National Insurance Regulatory Authority should makes effective efforts to rise the community's awareness toward importance of insurance through all possible means, the Insurance Sharia Board ought to issue enforcing disciplines the insurance companies to pay compensation, and the insurance companies should make organizing efforts to encourage the underwriting.

Keywords: Insurance sector in Sudan, financial indicators of insurance market.

مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد السوداني

(2007-2019م)

د. أماني الحاج محمد أحمد نصر - أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة بخت الرضا
المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مساهمة قطاع التأمين في اقتصاد السودان خلال الفترة 2007- 2019م. ركزت مشكلة الدراسة في دور قطاع التأمين كميسر للقطاعات الأخرى، لذا يجب انجاز تحسن معقول لدعم التنمية الاقتصادية. تحاول الدراسة استكشاف مساهمة قطاع التأمين بحساب بعض المؤشرات. أهمية الدراسة تأكيد التحسن النسبي الذي حدث في قطاع التأمين خلال فترة الدراسة. هدف هذه الدراسة إلى كشف مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد السوداني باستخدام أسلوب علمي. وضعت الدراسة فرضية مفادها التحسن النسبي في بعض من مؤشرات سوق التأمين مشيرة إلى زيادة مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد. اعتمدت هذه الدراسة منهجية الأسلوب الوصفي المبسط من خلال بعض مؤشرات قطاع التأمين. توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة تبرز التحسن النسبي في مساهمة سوق التأمين في اقتصاد السودان. إضافة إلى نتائج مهمة جدا هي: معدلات التغلغل (النفاذية) حققت تقدم نسبي خاصة خلال الفترة 2017- 2019م، ونسبة الكثافة حققت زيادة مستمرة مما يشير إلى زيادة استهلاك التأمين للفرد، ومتوسط معدل الالتزام 81.9%، ومتوسط صافي الاكتتاب تقريبا 2 مما يعني أن صافي الإقساط ضعفي صافي المطالبات، ومتوسط معدل الاحتفاظ 61.6%. التوصيات الرئيسية للدراسة هي: ينبغي على الدولة سن قوانين تتضمن زيادة رأس مال شركات التأمين لتحسين المركز المالي، وينبغي على جهاز الإشراف على التأمين عمل جهود فعالة لرفع الوعي المجتمعي تجاه أهمية التأمين من خلال كل الوسائل الممكنة، وينبغي على الهيئة الشرعية للتأمين إصدار ضوابط ملزمة لشركات التأمين لدفع التعويضات، كما ينبغي على شركات التأمين عمل جهود منظمة لتشجيع الاكتتاب.

الكلمات المفتاحية: قطاع التأمين في السودان، المؤشرات المالية لسوق التأمين.

Introduction:

Insurance is procedures to avoid the risk by transferring it to specialist companies that cover various categories of insurance to secure their clients. The insurance is the oldest dealing among merchants especially in marine.

In Sudan, the insurance sector is introduced recently comparing to banking or other services sectors. The existence of insurance sector is regarded as essential facilitator as requirement to achieve the progress in economies. The insurance sector is a part of the financial institutions, has specific field of working in protection the insured parts from the risk that might be faced them.

The insurance is considered an effective way to cope with risk and to give the businessmen daring to increase their investments, to keep their survive, and later on to give them ability to develop at any economic fields.

Study problem:

The insurance sector is essential facilitator for all other productive sectors within the economy, and should achieve reasonable enhance to support the economic activities. So the study attempts to investigate the contribution of insurance sector in Sudan economy during the study period 2007- 2019. The study tries to display the contribution of insurance through calculating some indicators.

Study significance:

Pay the decision makers attention to importance of insurance sector as a corn stone to all economic activities. Furthermore; to assure the enhancing that happened in insurance sector in Sudan during the study period.

On the other hand, this study is to enrich the library in studies of Sudan economy.

Study objective:

Using scientific method to explore the contribution of insurance sector in Sudan economy by calculating of some insurance indicators.

Study hypothesis:

There are relative enhance in some of insurance market indicators that refer to increase contribution of insurance sector in Sudan economy.

Study limitation:

Place limitation: insurance sector in Sudan.

Time limitation: during the period 2007- 2019.

Study methodology:

The study uses simplified qualitative method that is some insurance indicators to prove the study hypothesis.

Literature Review

- The first study:

Tarafa Shraiki, Rafed Mohammed, “Role of Insurance Sector in The Economic Activity.

This paper aimed to illustrate the important role of insurance in the economic activity, and its position in national economies around the world. This study tries to define some aspects in insurance, which affect the economic activity, especially in industry and agriculture sectors, in addition to show the illustration of the insurance position in the economies of some countries, and the involvement of this sector’s development with the general economic evolution in these countries.

- The second study: Nour Shedhan Adawi, “The Insurance Sector in Iraq- The Abilities and Challenges”.

The paper aimed at investigating the contribution and challenges of insurance sector in Iraq by displaying the investments of local insurance companies, and their return of investment. Also the contribution of local and foreign companies in the insurance sector.

- The third study: Mirela Cristea, Silviu Carstina, “The Relationship between Insurance and Economic Growth in Romania Compared to the Main Results in Europe – A Theoretical and Empirical Analysis”.

The purpose of this paper is to establish the correlation be-

tween insurance and economic growth in Romania by taking into consideration the share of gross premium written to GDP (insurance penetration) and the average value of the insurance premium paid by an inhabitant across one year (insurance density) as insurance indicators. The methodology of this research is statistical method.

The paper stated that the weight of insurance to the GDP of every country being over 10% in some European Countries (such as the Netherlands, The United Kingdom and Finland).

- **The fourth study:** Rabindra Ghimire,” Contribution of Insurance Industries in Economic Development of Nepal”.

The paper discusses the role of insurance industries in economic development of Nepal and analyzes its contribution in the economy.

The findings of this paper are: insurance address the requirement of medium and high income class people, but large portion of low income and poor people are excluded from the insurance services, Nepal recently has introduced crop and livestock insurance schemes, government provides 50 percent premium subsidiary to clients who purchase the agriculture insurance policy, and the paper concludes that insurance has played positive role in economic development of Nepal.

- **The fifth study:** Sami Ahmed Margani (2017), “An Analytical Study of the Reality of the Sudanese Insurance Market Performance (2011-2015).

The paper is aimed to identify the reality of performance of the Sudanese insurance market and the development and contribution of the Sudanese insurance sector in the economic development in the Sudan. The paper findings are that, the insurance market of Sudan suffers from several organizational and technical problems, the most prominent one is that the market of the Sudanese insurance occupies very late rank in the contribution rate of total insurance premiums to GDP compared with the insurance sector in

Arab World. Addition to the imbalance of a capacity of the size of the market where controlled by one company which is equivalent of almost 40 percent of the market portion. The study recommended that the application of effective plans to raise the awareness of the insurance handling in society and the integration of small insurance companies with some of them to strengthen their equity capital and to support the balance of the market.

The comparison:

The differentiation of this paper comparing with the previous studies are to update of study period. Also focused on insurance sector in Sudan, and covered its contribution in Sudan economy by some indicators.

1. The theoretical frame work of insurance

1.1 The definition and the concept of insurance

insurance is a system for reducing financial risk by transferring from a policyholder to insurer. The social aspect of insurance involves the collective bearing of losses through contributions by all members of a group to pay for losses suffered by some group members who as a part of a pool, paid premiums that created the fund from which the claims are paid. The role of insurance in modern economy is multifold. International trade, development industry and infrastructure all are possible due to the insurance⁽¹⁾.

Another definition sets by the Commission on Insurance Terminology of the American Risk and Insurance Association has defined insurance as follows; Insurance is the pooling of fortuitous losses by transfer of such risks to insurers, who agree to indemnify insured for such losses, to provide others pecuniary benefits on their occurrence, or to render services connected with the risk⁽²⁾.

Everyday many individuals, organizations, governments, and businesses buy insurance to transfer the risk of facing an uncertain loss in exchange for paying a certain premium. This mechanism has been used for centuries, reducing the uncertainty of financial loss by spreading risk across a large number of the insured⁽³⁾.

1.2 The importance of insurance

The importance of insurance, like other financial institutions such as banking and the stock market, is vital for the sustainable economic growth of any country. The risk is inherent in every human activity ranging from social life to economic activities⁽⁴⁾.

The insurance is a vital sector to accomplish the economic growth through its contribution in economy directly and also indirect by providing secure position for other sectors to work effectively. all sectors employ under protection of insurance against various risks. The risk can be divided into many types related to types of insurance policy such as fire insurance, theft, marine, aviation,... etc. Also floods, earthquakes, drought, and other hazards –related climate.

Insurance works as a protector to the supply chain by which it continues to provide the markets with sustained production, so the markets and also the investments have employed efficiently, therefore the entire economy.

Insurance reduces the need for “rainy day funds.” Rather than having to set aside a relatively large amount of money to pay for unexpected losses, consumers and businesses can buy insurance for a relatively small premium, thereby putting more working capital into the economy, producing and consuming more goods and services to create a higher standard of living⁽⁵⁾.

Insurance companies are considered as financial intermediaries for several reasons. The first reason is that they receive funds from their clients for further investment. Many people use insurance companies as institutions in which they invest most of their savings. Another reason why these institutions can be found as financial intermediaries is that these institutions place invested assets of its clients in a series of investments that will make them some money. So, they take resources from one sector and invest them in another sector⁽⁶⁾.

Insurance is an instrument of social policy. By providing significant social benefits, such as compensation for injuries at work and

rebuilding property after catastrophes, insurance contributes to the rebuilding of people's livelihoods as well as to the economy as a whole⁽⁷⁾. Securing the insurers is a commitment of insurance companies by providing him the compensation to cover the damages which occurred due to various types of risks, and the beneficiaries are all populace, even if those persons who didn't insure actually at insurance companies, because the advantages of insurance reflect on social and economic environment.

While insurance does not directly prevent losses, well-structured contracts can provide incentives for loss reduction⁽⁸⁾. In addition to reducing direct and indirect losses, insurance provides economic security. For businesses, insurance removes risks from balance sheets, meaning that higher-profit and higher-risk activities can be pursued. For governments, insurance assures timely assistance and recovery, which can attract more investment to the country⁽⁹⁾.

The importance of insurance cannot be denied because of its economic outlook, for instance, insurance spending is 6.23% of World's GDP, More precisely, insurance spending for developed countries is around 8–11% whereas it is 2–4% for developing countries, However, statistics revealed a significant reduction, from 88–67%, in the share of developed countries premium since 2005 and an upward shift in insurance premiums for emerging and developing countries⁽¹⁰⁾.

insurance companies facilitate trade and commerce at both the domestic and international level. Moreover, insurance also facilitates innovation by offering to underwrite new risk especially in new growth areas⁽¹¹⁾.

The key role of insurance companies is the enhancement of risk management through effective risk pricing, transformation and pooling⁽¹²⁾.

Theory and evidence from existing insurance markets suggests that a “riskier and more uncertain world would be associated with an increase in insurance demand, at least until some local threshold were reached where the affordability of insurance or the insurability of risk were threatened”⁽¹³⁾.

2. The insurance in Sudan

2.1 History of insurance

The majority of researches have agreed that insurance starts with marine insurance. The merchants believed of risk distribution that appear in English proverb said do not put all eggs in one basket. So the insurance represents as a collective of group which face the same risk, so they can share the losses if the risk happened.

The insurance started more organized in Europe in fourteen century. The first law of insurance is regulated in Spain and Portugal about the Marine Insurance in fifteen century, and the most pioneer is the Barcelona four Acts in 1436, 1458, 1461, 1448. and the first Marine Insurance Company was established in Paris in 1668, then many insurance laws were regulated, the first law in comprehensive insurance was emerged under English law in 1601⁽¹⁴⁾.

Insurance sector is a part of the financial economy, which contains of many companies. The main objective of insurance companies is to transfer and mitigate the risks of other whatever is, individual or institutions.

In the late 1680s, Mr. Edward Lloyd opened a coffee house that became a popular haunt of ship owners, merchants, and ships' captains and thereby a reliable source of the latest shipping news⁽¹⁵⁾. Now Lloyd's of London is one of greatest insurance company in the world and regarded as an insurance market leader.

2.2 The insurance sector in Sudan

The insurance has created in Sudan since Sudan's British colonial by foreign agents most of them were British, their number were 36 agent in 1960⁽¹⁶⁾. In the same year, Insurance is regulated with Insurance supervisory office in Finical Ministry. Sudanese government issued the insurance Act in 1962, and Insurance Supervisory Authority was created under Act No.4(a)⁽¹⁷⁾. This form of insurance practice continued until 1970 when all foreign companies were prohibited from operating and consequently national insurance companies entered the insurance market. The first insurance company was the Sudanese Motor Insurance Company

(Later Khartoum Insurance Company) which established in 1952 to cover motors risks. The government started to control and regulates insurance sector by issuing the first insurance Act in 1960⁽¹⁸⁾.

The number of insurance and re-insurance companies decreased from 17 in 2002 to 15 in 2003⁽¹⁹⁾. One company works as re-insurance company. The number of insurance companies remained fifteen in 2007, these companies invest their resources in providing insurance services certificates, deposits addition to work in estates field⁽²⁰⁾. In 2007, the Central Bank of Sudan (CBOS) created an independent Microfinance Unit (MFU) to take the responsibility of regulating and promoting the microfinance sector. In 2008, the MFU embarked on an experimental wholesale project with nine commercial banks. Since the beginning of the microfinance experimental project in 2008 several trials have been made to create links between microfinance providers and insurance companies in order to provide insurance for microfinance providers' loan portfolio or insurance coverage for individual clients⁽²¹⁾. In 2008, nine banks (including the Family Bank) and one social fund (Social Development Fund- Khartoum) have participated in an experimental wholesale microfinance program launched by the Microfinance Unit of the Central Bank of Sudan. Initially, the funds allocated for the program amounted to SDG 120 million (about US \$20 million using the current official exchange rate which is around 6 SDG per 1 Islamic insurance products for microfinance clients⁽²²⁾. However, Shiekan Insurance Company is taking a major role in this respect. Some insurance companies can insure the whole bank loan portfolio, e.g. Albaraka Insurance Company insures the full loan portfolio⁽²³⁾.

The Insurance's Law that issued in 1960; was canceled in 1992. And it replaced with Islamic cooperative insurance that canceled the commercial insurance, also established the Sharia board to issue Sharia' Law insurance and to regulate and monitor the insurance companies activities and keep them in fitting to Sharia' law.

There were about 15 companies has worked in local insurance

market, although Sheikan company dominated on market with portion which is equivalent of almost 40 percent of the market.

Disaster insurance is practically non-existent in least developed countries, like Sudan, where the victims absorbed over 80% of the losses from the severe flooding in 1998, and the state covered the rest with outside assistance. Outside donor aid and financial assistance are volatile, and with the exception of highly publicized disasters (e.g., the 2004 Indian Ocean Tsunami), aid is usually only a small fraction of what is needed. Humanitarian assistance reported by the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) Development Aid Committee in the 1990's was less than 10% of disaster losses in recipient countries. Post-disaster arrangements are not only often insufficient for meeting needs for relief and reconstruction, but they tend to be ad hoc and inefficient⁽²⁴⁾. So Sudan government should encourage the disaster insurance among all populations in order to mitigate these semi-annual natural risk. In spite governments have responsibility for any crises, it avoid the stress that the public budget can face by reducing financial burdens of this hazard. Also reducing the losses of citizens asset through providing them affordable coverage to low-income clients, and play as a vital role to achieve the economic and social development.

1.1.1.1 The insurance operations during the period (2007-2019)

1. The direct gross insurance premiums:

chart No.1

Direct gross insurance premiums

Source: Prepared by the researcher depending on data that collected from annual reports of Central Bank of Sudan.

The chart No.1 shows that the direct gross insurance premiums achieved continues increasing during the period (2007-2019). The sharp increasing was begin from 2016.

2. The gross insurance claims:

chart No.2

Gross insurance claims

Source: Prepared by the researcher depending on data that collected from National Insurance Regulatory Authority.

Claims considered as compensation for risk occurred that paid from insured companies, that help people to continue in working and to grantee the ability of organizations to survive.

The chart No.2 shows the gross insurance claims that achieved continues increasing during the period (2007-2019), with sharp increasing from 2016. The increasing of gross claims is due to increase in gross premium. That's reflects that the underwriting in insurance documents was increased during the study period. Furthermore it means; the Sudanese society became more awareness to importance of insurance.

chart No.3

Direct gross premiums and gross claims

in Sudan during the period 2007- 2019

Source: Prepared by the researcher depending on data that collected from annual reports of Central Bank of Sudan and National Insurance Regulatory Authority.

Chart No.3 shows that both the gross premium and gross claims have the same general trend. The gross premium curve is above of gross claims curve, and this is the normal satiation to keep the survival ability of insurance market.

2.3 The categories of insurance

Insurance companies aim to protect individuals or organizations from financial losses arising from occurrence of potential expected hazards in the future, and not related to the insured, the insurance company will compensate the insured for losses resulting from the occurrence of the insured hazard. Insurance includes the properties, marine, aviation, energy, cars, in addition to medical insurance and engineering besides insuring miscellaneous accidents and other types of insurance⁽²⁵⁾. In Sudan, insurance is divided into

main two category which are Public Insurances and Takafel.

There are various categories of insurance; they are:

- 1. Marine and Aviation insurance:** Marine insurance provides protection against loss of marine perils. The marine perils are collision with rock, or ship attacks by enemies, fire and capture by pirates etc. These perils cause damage, destruction or disappearance of the ship and cargo and non-payment of freight. So marine insurance insures ship (Hull), cargo and freight⁽²⁶⁾.
- 2. Aviation insurance:** Aviation insurance insures against hull, spares, deductible, hull wear and liability risks⁽²⁷⁾.
- 3. Motor insurance:** Motor insurance cover the accidents damages. It divided into two types; are: the first one is third party motor insurance which cover the third party losses by accidents even if damages or death, but don't cover the vehicle itself or its owner. Third-party motor insurance may be required by law⁽²⁸⁾, so called the compulsory insurance. The second type is Comprehensive insurance which cover any damages of accident convey vehicle itself and owner addition to the third party.
- 4. Properties and liability insurance:** property insurance indemnifies property owners against the loss or damage of real or personal property caused by various perils, such as fire, lightning, windstorm, or tornado. Liability insurance covers the insured's legal liability arising out of property damage or bodily injury to others; legal defense costs are also paid⁽²⁹⁾.
- 5. Fire insurance:** Fire insurance Protects your building used for business or as dwelling house and the contents of your premises such as machinery, equipment, stock, furniture, etc against damage caused by fire and /or lightening⁽³⁰⁾.
- 6. Health insurance:** Health insurance covers portion cost of medical treatments for healthcare. It is provided as subsidies by government for law-income citizens through social care department of Financial Ministry or Duwan Alzka. Health

insurance is compulsory for employees of public sector.

7. **Agriculture and Livestock insurance:** agricultural insurance covers the crop from growing to harvest against any loss that occur without careless of farmers. Shiekan Insurance Co. is the main company that works in this form of insurance focuses on Livestock, because the agricultural sector involves many natural hazards and obstacles.
8. **Takafel Insurance:** Takafel Insurance is the Islamic form of life insurance that depending on a large group supporting each other's through establishing mutual fund. The compensation is to provide for death, disability, certain period.

3. The contribution of insurance sector in Sudan

There are many indicators to show what is the contribution of insurance sector in Sudan. So this paper used some of them, such as insurance penetration and insurance density.

3.1 Insurance penetration`

There are a positive relationship between gross national income and insurance penetration, as measured by direct gross insurance premiums as a percentage of GDP⁽³¹⁾. The relationship holds for European countries as it does for other OECD members such as the US, Canada, Japan and Australia. Ireland and Luxembourg are outliers because of their large international insurance sectors. Norway is an outlier displaying exceptionally low insurance penetration⁽³²⁾.

Table No.1

Insurance penetration rate in Sudan during the period 2007-2019

Year	Insurance penetration rate
2007	0.47
2008	0.49
2009	0.49
2010	0.48
2011	0.49

Year	Insurance penetration rate
2012	0.57
2013	0.54
2014	0.41
2015	0.36
2016	0.46
2017	0.68
2018	0.69
2019	0.64

Source: prepared by researcher depending on insurance market data.

Insurance penetration is calculated as the ratio of total insurance premiums – or premiums at the market level – to the country's GDP⁽³³⁾. The gross domestic product is nominal value also the gross premium, and the figures are used to obtain the penetration rate as percentage so there isn't problem to depend on nominal value with local currency. Any use of the indicator over time should be based on local currency in order to avoid large changes related to exchange rate fluctuations⁽³⁴⁾.

According to table No.1, insurance penetration recorded increase during the study period. The difference was 0.17% between the rate in year 2019 and 2007. The high rate was 0.69% in 2018, and the low rate was 0.36% in 2015. Sudan insurance penetration ranked in the last order of Arabian countries in 2013 and 2014⁽³⁵⁾.

In spite of, Insurance penetration was continuing to increase during the study period, there was a decrease during the 2014-2016. Regardless insignificant decrease in 2010 and 2019. The whole situation of insurance sector is to reflect relative progress during the study period based on penetration rate, especially during the period 2017- 2019 with rates 0.68, 0.69, 0.64 % respectively.

1.2 Insurance density ratio

Insurance density is calculated as the ratio of total insurance premiums to total population and can be used as a proxy for per capita consumption of insurance⁽³⁶⁾.

Table No.2
Insurance density ratio
in Sudan during the period 2007-2019

Year	Insurance density ratio
2007	15.6
2008	18.3
2009	19.6
2010	22.3
2011	25.3
2012	34.9
2013	44.1
2014	48.2
2015	54.7
2016	76.7
2017	129.2
2018	201.4
2019	292.2

Source: prepared by researcher depending on insurance market data.

Table No.2 shows that the insurance density achieved sharp and continuous increasing from 15.6 in 2007 to 292.2 in 2019. The increasing is 276.6 between the first year of study period and the last one that refers to increase the consumption of insurance per capita.

chart No.4

The insurance density ratio

in Sudan during the period 2007- 2019

Source: Prepared by the researcher.

There are two commonly-used indicators of the importance of insurance in the national economy (or alternatively, the level of insurance protection) – insurance density and insurance penetration⁽³⁷⁾. Chart No.4 shows that the insurance density ratio recorded continuous and high performance, so that reflect the development of insurance sector, therefore increasing its contribution in economy.

1.3 Commitment

Commitment is calculated as the ratio of paid claims to gross claims. It refers to commitment of insurance companies to pay compensations to insurers who faced risks.

Table No.3
commitment rate
in Sudan during the period 2007-2019

Year	Commitment rate
2007	83.8
2008	71.2
2009	82.2
2010	83.1
2011	92.3
2012	80
2013	76.6
2014	80.3
2015	83.5
2016	86.3
2017	78.9
2018	86.8
2019	80.1

Source: prepared by researcher depending on insurance market data.

Table No.3 shows that, the commitment of insurance companies is relatively high; in majority of study years were more than 80%, only in 2009 is 71.2% that due to influence of the global crisis also in 2013 there is some decrease. That is known, the period from 2011 was under the affection of the secession of South Sudan.

1.4 Net underwriting

Net underwriting can calculate as a ratio between net premium and net claims. Net underwriting refers to gained income of the insurance underwriting.

Table No.4

Net underwriting in Sudan during the period 2007-2019

Year	Net underwriting ratio
2007	1.6
2008	1.7
2009	1.7
2010	1.8
2011	1.9
2012	1.9
2013	1.4
2014	1.8
2015	2.1
2016	2.5
2017	2.2
2018	2.1
2019	2.1

Source: prepared by researcher depending on insurance market data.

The No.4 shows the net underwriting ratio, that to involve the earned income from net premium. the net underwriting ratio is between the rang 1.4 -2.5 during the study period. According to table.4 net premiums is greater than net claims in minimum about one and half times, and in maximum two and half times.

1.5 Retention rate

Retention rate calculate as net written premiums to gross premiums written percent. Retention rate is a percentage refers to keeping the risk under the responsibility of local insurance market after cutting the reinsurance responsibility.

Table No.5
Retention rate in Sudan during the period 2007-2019

Year	Retention rate
2007	67.7
2008	63.9
2009	65.8
2010	61.5
2011	57.5
2012	57.1
2013	53.4
2014	63.7
2015	65.5
2016	66.2
2017	60.2
2018	58.2
2019	59.8

Source: prepared by researcher depending on insurance market data.

The rang of Retention rate was 53.4- 67.7%. So the local insurance market kept responsibility against risks about more than 50%, in average was 62%. About 38% transferred to international insurance marker as a reinsurance.

3.6 Discussion of hypothesis

The study based on main hypothesis is that; there are relative enhance in some of insurance market indicators that refers to increase the contribution of insurance sector in Sudan economy.

To accept or reject this hypothesis should prove the results of five indicators that used to analyze the data of insurance market in Sudan during the period 2007- 2019.

1.1.1 Penetration rate

The penetration rate continued to increase during the study period, regardless the slight decrease in some years. The high rate was 0.69% in 2018. Furthermore the high rates were 0.68, 0.69, 0.64 % during the period 2017- 2019 respectively.

In general the penetration rates refer to achieve a relative progress during the study period, so the hypothesis is accepted according to penetration rate.

1.1.2 Insurance density ratio

Insurance density ratio recorded continuous increasing during the study period, especially during 2017- 2019. The performance of insurance density refers to increase the awareness of individuals toward insurance that appeared in increasing the consumption per capita. According to this, the hypothesis accepted.

1.1.3 Commitment

The commitment rate represents the payments of local insurance market for compensation, higher of this rate reflects strong financial market situation. The average of commitment rate was 81.9% during the study period, therefore the hypothesis is accepted.

1.1.4 Net underwriting

The average of net underwriting proximately was two, that means the net premiums equivalent to two times of net claims during the study period. So the hypothesis is accepted.

3.6.5 Retention rate

The average of retention rate was 61.6% that means the responsibility of local insurance market for compensation was more than 60%. The financial situation of local insurance market was more than median, that is not totally bad if there is progress in entire market condition. So the hypothesis is accepted.

According to these five indicators discussion, the study accepted the hypothesis.

4. study conclusion

4.1 Findings

4.1.1 The main finding

There are relative enhance in contribution of insurance market in Sudan economy.

4.1.2 Other related findings

1. The penetration rates achieved relative progress, especially

during the period 2017- 2019. The progress of penetration rates represent that the insurance market began to enhance.

2. The continuous increasing in insurance density ratio refers to increase an insurance consumption per capita that prove the ability of insurance marker to improve.

3. The average of commitment rate was 81.9%.

4. Regardless the miscellaneous costs of insurance, The average of net underwriting proximately was two, that means the net premiums equivalent to two times of net claims.

5. The average of retention rate was 61.6%.

4.2 Recommendations

- The government ought to issue law includes rise the capital of insurance companies in order to improve its finical position.
- National insurance regulatory authority should make effective efforts to rise the society awareness toward importance of insurance through all possible means.
- the Sharia board ought to enforce the insurance companies to discipline toward compensation reimbursable.
- The insurance companies should make organized efforts to encourage the underwriting.

4.3 Conclusion

The modern economies throughout its journey to accomplish the development depend on insurance market by which can protect all activities, investment, and institutions. The insurance market help to survive then enhance productive sectors.

Sudan as a developing countries has faced with many obstacles in all sectors, either the insurance sector. This study analyzed the insurance market data by using five indicators that appeared relative progress.

The indicators achieved relative progress that require to more efforts to rise the performance of insurance market. This only sign that the insurance market owns the ability to improve.

References:

- (1) Arab British Academy for Higher Education, Marketing of Insurance Services, Arabic version, www.abahe.com.uk.
- (2) Badr El Din A.Ibrahim, Sharia-Compliant Insurance in Sudan: Micro-Takaful Case study, Masrafi Journal, No.78, December 2015.
- (3) Dheeraj Razdan, Insurance: Principles, Applications and Practices, First edition, G.S. Rawat, India, 2009.
- (4) ESRB, The role of the insurance sector in the economy, Report on systemic risks in the EU insurance sector / December 2015,
- (5) George E.Rejda, Michael J.McNamara, Principles of Risk Management and Insurance, Twelfth edition, Pearson Education Limited, England, 2014.
- (6) Girma Zerefu W/Amanuel, Assessment of Marketing Mix of Lion Insurance Company, December, 2014 Addis Ababa, ETHIOPIA, ST.MARY'S University, Master of Business Administration, 2014.
- (7) Hussin al-Rudi Abeed Mohammed, Omran Abass Yussif Abd Allah, Insurance and Foreign Trade between theoretical and applied, The first version, Arabic version, Azza for publishing and distribution, Khartoum,
- (8) Jean Kwon and Leigh Wolfrom, Analytical tools for the insurance market and macro-prudential surveillance, Financial Market Trends, OECD Journal, Volume 2016/1.
- (9) Joanne Linnerooth-Bayer and Reinhard Mechler," Insurance against Losses from Natural Disasters in Developing Countries ", DESA Working Paper No. 85 , United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, USA October 2009. This paper was posted on DESA website at <http://www.un.org/esa/desa/papers>.
- (10) Mirela Cristea, Silviu Carstina,' The Relationship between Insurance and Economic Growth in Romania Compared to the Main Results in Europe – A Theoretical and Empirical Analysis ', Procedia Economics and Finance, Volume 8, 2014.

- (11) Nour Shedhan Adawi, 'The Insurance Sector in Iraq- The Abilities and Challenges', Ministry of Finance, Economic Policies Department, 2015.
- (12) Piljan Ivan , Cogoljević Dušan , Piljan Tatjana, Role of Insurance Companies in Financial Market, Faculty of Business Economics and Entrepreneurship, International Review (2015 No.1-2).
- (13) Rabindra Ghimire," Contribution of Insurance Industries in Economic Development of Nepal", SSRN Electronic Journal, January 2014.
- (14) Sajid Mohy Ul Din, Arpah Abu-Bakar and Angappan Regupathi , "Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/ developing economies", Cogent Economics & Finance, 10 October 2017.
- (15) Sami Ahmed Margani, An Analytical Study of the Reality of the Sudanese Insurance Market Performance (2011-2015), Amarabac Journal, 2017. www.amarabac.com.
- (16) Steven Weisbart, " HOW INSURANCE DRIVES ECONOMIC GROWTH ", Insurance Information Institute ,Jun 2018.
- (17) Suliman Zakaria Suliman, On the Relationship between Insurance Sector and Economic Growth: Evidence from Sudan , Mesrafy Journal, Bank of Sudan, No. 69, September 2013,
- (18) Swenja Surminski , The Role of Insurance in Reducing Direct Risk —The Case of Flood Insurance, International Review of Environmental and Resource Economics, 2013.
- (19) Tarafa Shraiki, Rafed Mohammed, "Role of Insurance Sector in The Economic Activity", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Vol. (30), No. (4), 2008.
- (20) Ul Din et al, "Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/ developing economies", Cogent Economics & Finance, 10 October 2017.

Repts:

- Sudan, Central Bank of Sudan, annual report, 56th, 2016.
- Sudan, Bank of Sudan, annual report, 48th, Arabic version, 2008.
- Sudan, Bank of Sudan, annual report, 43th, 2003.

Endnotes:

- (1) Rabindra Ghimire,” Contribution of Insurance Industries in Economic Development of Nepal”, SSRN Electronic Journal, January 2014, P,3.
- (2) George E.Rejda, Michael J.McNamara, Principles of Risk Management and Insurance, Twelfth edition, Pearson Education Limited, England, 2014, P38.
- (3) Swenja Surminski , The Role of Insurance in Reducing Direct Risk — The Case of Flood Insurance, International Review of Environmental and Resource Economics, 2013, P242.
- (4) Sajid Mohy Ul Din, et al., Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/ developing economies, Cogent Economics & Finance, 2017, P2.
- (5) Steven Weisbart, “ HOW INSURANCE DRIVES ECONOMIC GROWTH “, Insurance Information Institute ,Jun 2018, P. 4.
- (6) Piljan Ivan , Cogoljević Dušan , Piljan Tatjana, Role of Insurance Companies in Financial Market, Faculty of Business Economics and Entrepreneurship, International Review (2015 No.1-2) ,P97.
- (7) Steven Weisbart, , op. cit., P 4.
- (8) Joanne Linnerooth-Bayer and Reinhard Mechler, Insurance against Losses from Natural Disasters in Developing Countries, UN/DESA Working Papers, DESA Working Paper No. 85, October 2009, P5.
- (9) Joanne Linnerooth-Bayer et al, op. cit., ,P5.
- (10) Ul Din et al, “Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/ developing economies”, Cogent Economics & Finance, 10 October 2017,P.2.
- (11) Suliman Zakaria Suliman, On the Relationship between Insurance Sector and Economic Growth: Evidence from Sudan , Mesrafy Journal, Bank of Sudan, No. 69, September 2013, P 53.
- (12) Suliman Zakaria Suliman, op. cit., P 52.
- (13) Swenja Surminski , op. cit., P 262.
- (14) Arab British Academy for Higher Education, Marketing of Insurance Services, Arabic version, www.abahe.com.uk , P 13.
- (15) Dheeraj Razdan, Insurance: Principles, Applications and Practices, First edition, G.S. Rawat, India, 2009, P 9.
- (16) Hussin al-Rudi Abeed Mohammed, Omran Abass Yussif Abd Allah, Insurance and Foreign Trade between theoretical and applied, The first version, Arabic version, Azza for publishing and distribution, Khartoum, P241.

- (17) Hussin al-Rudi Abeed Mohammed, op. cit., P262.
- (18) Suliman Zakaria Suliman, op. cit.,P51.
- (19) Sudan, Bank of Sudan, annual report, 43th, 2003 , P76.
- (20) Sudan, Bank of Sudan, annual report, 48th, Arabic version, 2008 , P50.
- (21) Badr El Din A.Ibrahim, Sharia-Compliant Insurance in Sudan: Mi-cro-Takaful Case study, Masrafi journal, No.78, December 2015, P60.
- (22) Badr El Din A.Ibrahim, op. cit., P60.
- (23) Badr El Din A.Ibrahim, op. cit., P60.
- (24) Joanne Linnerooth, et al, op. cit., P7.
- (25) Sudan, Central Bank of Sudan, annual report, 56th, 2016 , P78.
- (26) Dheeraj Razdan, Insurance, op. cit., P 53.
- (27) Dheeraj Razdan, Insurance, op. cit., P 13.
- (28) ESRB, The role of the insurance sector in the economy, Report on systemic risks in the EU insurance sector / December 2015, P20.
- (29) George E.Rejda, et al, op. cit., P 45.
- (30) Girma Zerefu W/Amanuel, Assessment of Marketing Mix of Lion Insurance Company, December, 2014 Addis Ababa, ETHIOPIA, ST.MARY'S University, Master of Business Administration, 2014,P2.
- (31) It illustrated by chart.
- (32) ESRB, op. cit., P11.
- (33) Jean Kwon and Leigh Wolfrom, Analytical tools for the insurance market and macro-prudential surveillance, Financial Market Trends, OECD Journal, Volume 2016/1, P7.
- (34) Jean Kwon and Leigh Wolfrom, op. cit., P8.
- (35) Sami Ahmed Margani, An Analytical Study of the Reality of the Sudanese Insurance Market Performance (2011-2015), Amarabac Journal, 2017, www.amarabac.com, P41.
- (36) Jean Kwon and Leigh Wolfrom, op. cit., P8.
- (37) Jean Kwon and Leigh Wolfrom, op. cit., P7.